وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التعليم الأساسي للعلوم الاجتماعية

محاضرات في مقياس مدخل إلى علم الاجتماع

مطبوعة موجهة لطلبة التعليم الأساسي للعلوم الاجتماعية – سنة أولى –

إعداد الدكتور: بوغرزة رضا

السنة الجامعية: 2018 /2019 م

فهـــرس

المحتويـــــات

المحتـــوى **الصفحة**

مقدمة..... أ-ب

المحـــــور الأول: إرهاصات التفكير الاجتماعي

تمهيـــــــــد..... **4**

أولا: التفكير الاجتماعي في الحضارات القديمة **5**

ثانيا: السمات الغالبة في التفكير الاجتماعي القديم..... **7**

ثالثا: التفكير الاجتماعي في الحضارة اليونانية..... **8**

رابعا: التفكير الاجتماعي في الحضارة الرومانية..... **11**

خامسا: الظروف الممهدة لنشأة علم الاجتماع **12**

خلاصـــــــــة..... **19**

المحور الثاني:علم الاجتماع، تعريفه، موضوعه، مجالاته وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى

تمهيـــــــــد..... **21**

أولا: تعريف علم الاجتماع..... **23**

ثانيا: موضوع علم الاجتماع ومجالاته..... **26**

ثالثا: علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الأخرى..... **29**

خلاصـــــــــة..... **37**

المحور الثالث: رواد علم الاجتماع

تمهيـــــــــد..... 39

أولا: عبد الرحمان ابن خلدون..... 40

ثانيا: سان سيمون..... 48

ثالثا: أجست كونت..... 50

رابعا: كارل ماركس..... 58

خامسا: إميل دور كايم..... 68

سادسا: ماكس فيبر..... 77

خلاصـــــــــة..... 82

المحور الرابع: رؤى نظرية في علم الاجتماع

تمهيـــــــــد..... 84

أولا: المدخل البنائي الوظيفي..... 85

ثانيا: المدخل الصراعي (الماركسية والماركسية المحدثة..... 94

ثالثا: المدخل النقدي (مدرسة فرانكفورت)..... 104

رابعا: المدخل التفاعلي الرمزي 109

خلاصـــــــــة..... 111

خاتمـــــــــة..... 113

قائمـــة المراجـــع..... 115

مقدمـــــة

مقدمـــــة:

تشتمل هذه المطبوعة البيداغوجية على سلسلة من المحاضرات التي قدمت لطلبة سنة أولى جدع مشترك علوم اجتماعية في مقياس مدخل لعلم الاجتماع، هذا المقياس الذي نحاول من خلاله أن يكتسب الطالب حد معين من المعارف بصفة عامة التي تؤسس لامتلاك معرفة علمية متخصصة في سنوات التكوين اللاحقة.

يعتبر علم الاجتماع واحد من العلوم الاجتماعية الهامة التي تزداد الحاجة إليها يوما بعد يوم، شأنه في ذلك شأن الكثير من العلوم الأخرى، فقد كان مرتبطا بالفلسفة مستمدا مقوماته منها في محاولة لتفسير الظواهر الاجتماعية، لكنه انفصل عنها لما تهيأت الظروف المناسبة لذلك، ولا يمكن أن ننكر أنه من الصعب التعرف بوضوح على طبيعة هذا العلم أو موضوعاته أو مجالاته ونظرياته وحتى مناهجه وطرائق البحث فيه دون أن تكون هناك خلفية تاريخية عن هذا العلم توضح مساره الجدلي عبر تاريخ تشكله. لعل من ناقلة القول أن علم الاجتماع اليوم يواجه مواقف معقدة ومتشابكة تستدعي تحديات عديدة، ولكن هذه المواقف والتحديات لم تكن جديدة على هذا العلم لأنها واجهته عبر مسيرته واكتمال نضجه إن صح القول، فمن المعروف أن الموضوع، النظرية والمنهج هي أعمدة وأسس كل علم سواءا في مجال العلوم الإنسانية ولاجتماعية أو العلوم الطبيعية، وفي علم الاجتماع كانت هذه الأسس والأعمدة تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على المجتمعات الإنسانية من حين لآخر من جهة، وما يطرأ من تغيرات في مجال الفكر الاجتماعي من ظهور أفكار ومنظورات واتجاهات جديدة، أو اختفاء واضمحلال أفكار واتجاهات من جهة أخرى. وعلى هذا فقد استطاع علم الاجتماع بفضل جهود باحثيه تنمية مناهجه الدراسية العلمية وتطوير أدواته البحثية، بحيث أصبحت أكثر قدرة وفاعلية في تحليل الواقع الاجتماعي.

تحاول هذه المطبوعة أن تغطي عدة محاور بالرغم من الوقت الضيق الممنوح لهذا المقياس (مقياس سداسي) مقارنة بمضمونه ومحتواه الواسع المقرر. فقد توزعت محاضرات المطبوعة على أربع

محاور رئيسية، يتناول المحور الأول إرهاصات التفكير الاجتماعي والذي تطرقنا فيه إلى التفكير الاجتماعي في الحضارات القديمة، السمات الغالبة في التفكير الاجتماعي القديم ثم التفكير الاجتماعي في الحضارة اليونانية والرومانية. أما المحور الثاني فقد تم التطرق فيه إلى تعريف علم الاجتماع، موضوعه، مجالاته وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى، في حين تناول المحور الثالث أهم رواد علم الاجتماع انطلاقا من التعريج على إسهامات عبد الرحمان ابن خلدون و بعد ذلك إسهام سان سيمون، ثم أجست كونت ثم كارل ماركس، ثم ماكس فيبر وأخيرا إميل دوركايم. أما المحور الرابع والأخير فقد تطرقنا فيه إلى بعض الرؤى النظرية في علم الاجتماع بدءا بالمدخل البنائي الوظيفي ثم المدخل الصراعي (الماركسية والماركسية المحدثة)، وبعدها المدخل النقدي (مدرسة فرانكفورت)، وأخيرا المدخل التفاعلي الرمزي. وفي الأخير خاتمة للمطبوعة البيداغوجية متبوعة بقائمة للمراجع المستخدمة.

المحـــور الأول: إرهاصات التفكير الاجتماعي

تمهيـــــد

أولا: التفكير الاجتماعي في الحضارات القديمة

ثانيا: السمات الغالبة في التفكير الاجتماعي القديم

ثالثا: التفكير الاجتماعي في الحضارة الرومانية

رابعا: التفكير الاجتماعي في الحضارة اليونانية

خامسا: الظروف الممهدة لنشأة علم الاجتماع

خلاصـــــة

تمهيد:

عمد الإنسان مند وجوده على هذه الأرض إلى محاولة فهم واستيعاب الظواهر التي تحدث في المجتمع، ومجابهة المشكلات الاجتماعية. إن الفكر الاجتماعي عبر هذه الحقب التاريخية قد شهد العديد من التطورات التي تجسّدت في قابليته على شرح وتفسير جميع العمليات الاجتماعية التي تأخذ مكانها في المؤسسات البنيوية للمجتمع، دون أن ننسى محاولاته المتكرّرة على اعتماد المناهج البحثية التي مكنته من جمع الحقائق والمعلومات وصياغة الفرضيات والنظريات التي تعالج قضايا السلوك الإنساني [1]

[1] إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد، المدخل إلى علم الاجتماع، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009، ص9.

أولا: التفكير الاجتماعي في الحضارات القديمة

إن التفكير في الجماعة والعلاقات الاجتماعية يرجع إلى بدايات تاريخ علم الاجتماع الإنساني حيث عكست الديانات والأساطير والملاحم القديمة رؤية القدماء إلى العلاقات بين الأفراد، والجماعات والطبيعة والآلهة. وكان التنظيم الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية غاية في البساطة تنتج عنه تفكيرًا بسيطًا.[1]

ومع تطور الاجتماع الإنساني تظهر فئة النّاس لتقدم مجموعة من الأفكار، الحكم، النظم والتشريعات والقوانين في محاولة منها لتنظيم شؤون المجتمع وشؤون أفراده (الاجتماع البشري) من علاقات، تعاملات،...الخ، فتحدّد ما هو مقبول وما هو مرفوض كسلوك اجتماعي، وكلّما تطوّر المجتمع تطلّب تفكيرًا ونظمًا وقوانين اجتماعية أعقد وأرثى للتحكم في هذا التغير وتنظيمه ومواجهة مشكلاته [2]

ففي حضارة بلاد الرافدين في العراق القديم فلسفات وشرائع وحكم اجتماعية على جانب كبير من الرقي والتقدّم، حيث ترك فلاسفة بلاد الرافدين آنذاك وصايا وإرشادات لا تزال من مقومات الحياة الاجتماعية.

من بين أهمها ما قدّمه "**حمورابي**" حيث قام بإنشاء أول مسلمة عرفها التاريخ، حيث دون فيها الشرائع والقوانين والحكم والوصايا التي نظم من خلالها شؤون المجتمع، كما حدّدت المثل التي يجب أن يسير عليها كل من الملك وأفراد الشعب وذلك بتحديد الحقوق والواجبات كلل من الملك وأفراد المجتمع، ناهيك عن العدالة والمساواة والإخاء الاجتماعي من أجل سيادة الرفاهية والسعادة كما وضح من خلالها تقسيما للطبقات، وحدد من خلالها الواجبات وأعمال كل طبقة على حدى، وتكلّم بشيء من الإيجاز عن

---

[1] سمير إبراهيم حسن، تمهيد في علم الاجتماع، introcti n tosociology، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص69.

[2] المرجع نفسه، ص69.

علاقة الطبقات بعضها البعض، وأخيرًا احتوت هذه المسلمة على مجموعة من التعليمات الدقيقة التي تتعلق بالميراث والزواج والطلاق، وبعض العمليات الاقتصادية (كالمقايضة مثلا) البيع، الشراء [1]

أما في الحضارة المصرية القديمة فقد اهتمت بالنظام الأسري كأساس للاستقرار الاجتماعي، والدين كأساس للتنظيم السياسي الاجتماعي (فكرة الحاكم الإله) وقاموا بتقسيم المجتمع إلى طبقات وعرف المصريين القدامى ووضعوا أدق نظم الحكم [2]

والمتمعن للحضارة المصرية يرى وبوضوح التفكير الاجتماعي لقدامى المصرين ويتجلى ذلك في الآثار التي خلفوها أو تركوها شاهدة على إسهاماتهم؛ فمعتقدات المصريين الدينية وعنايتهم بدفن موتاهم، وفتوحاتهم زودتنا بمعرفة عن حياتهم الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والدينية [3]

أمّا الحضارة الهندية فقد وجدت فيها هي الأخرى أقدم التشريعات، وتألفت من بعض من الشعر وهي منسوبة إلى شخصية خرافية تصورها النصوص في صورة آله صغير تلقي الوحي عن براهما نفسه، وهذا ما يدل على أن هذه القوانين من وضع جماعة البراهمة والتي من خلال تدوينها حاولوا الحرص على تعليم الأجيال القادمة أوضاع الحياة الاجتماعية وقواعد السلوك. وما يميز تلك الرحلة أنّها مرحلة وكتاتورية بمعنى أن طبقة رجال الدين من البراهمة هم الذين يتحكمون في أمور الحياة والنظام العام.

ويمتاز النظام الاجتماعي في الهند القديمة بأنه طبقي حدّد الدين وقواعده ورسم بدقّة حدوده، ونظم علاقات كل طبقة المجتمع [4]

بمعنى أن النظام الطبقي الهندي هو من وحي الإله براهما نفسه وأن كل طبقة تمثل جزءًا من أجزائه الخالدة، حيث أرادت مشيئته القداسية أن ينقسم المجتمع الهندي إلى أربع طبقات:[5]

---

[1] إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد، مرجع سبق ذكره، ص90.

[2] سمير إبراهيم حسن، مرجع سبق ذكره، ص70.

[3] إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد، مرجع سبق ذكره، ص91.

[4] إحسان محمد الحسن سليمان الأحمد،، مرجع سبق ذكره، ص91-92.

[5] المرجع نفسه، ص92.

1- طبقة البراهما وهي طبقة رجال الدين.

2- طبقة الكشترية وهي طبقة المحاربين.

3- طبقة الفياز وهي طبقة التجار والصناع.

4- طبقة التودرا وهي طبقة العبيد والأرقاء.

ثانيا: السمات الغالبة في التفكير الاجتماعي القديم

لقد سادت النظرة التأملية اللاهوتية والفلسفية في التفكير حول المجتمع والعلاقات بين الناس من الكثير من الزمن، حيث اهتم التفكير الاجتماعي القديم بالكثير من الصور والحياة المثالية والخيالية للمجتمع، والعلاقات البشر وأخلاقهم، حيث كان واضحا اهتمام مفكر وذلك العصر أو تلك الحقبة من الزمن بالشرور والمظالم التي يتعرّض لها عامة النّاس، التفكك، والفساد الخلقي، تعسّف الحكام، الحروب، الصراعات بين أفراد المجتمع، أدى بهم إلى تبني العديد من المحاولات التي تصبُّ في خانة تقديم صور للمجتمع وللعلاقات الاجتماعية ولأنظمة الحكم من دواتهم وانطباعاتهم الذاتية الداخلية، التي غالبًا ما تشير إلى كيفية وجود مجتمع سعيد، بمعنى آخر أنهم قد انشغلوا بما يجب أن يكون عليه المجتمع، وبالعلاقات والحياة المثالية للشعوب والأخلاق التي تسود بينهم، وقليلا جدًّا أو نادرًا ما اهتموا بالأسباب الواقعية والموضوعية التي يمكن أن تفسر تلك الصراعات الاجتماعية وانحراف العلاقات الاجتماعية كما هو مرغوب في المجتمع. [1]

بمعنى أن الإنسان مند القديم حاول معرفة مصادر سلوكه وبواعثها، غير أن مساعي الفهم خلال آلاف السنين كانت تعتمد على معارف وآراء متوارثة توارثوها جيلا بعد جيل، وكثيرًا ما كان يعبّر عنها بآراء ومقولات دينية، أو باللجوء إلى الأساطير الشائعة، أو انحراف أو المعتقدات التقليدية [2]

---

[1] سمير إبراهيم حسن، تمهيد في علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص67.

[2] المرجع نفسه، ص69.

ثالثا: التفكير الاجتماعي في الحضارة اليونانية

وضحت الكثير من الدّراسات والبحوث عن الفكر الاجتماعي والنظرية الاجتماعية عند المفكرين والفلاسفة الاجتماعيين في تلك المنطقة أو الحضارة، حيث اهتمت بدراسة الجوانب الاجتماعية للمجتمع اليوناني دراسة فلسفية، أدبية تتميز في كثير من الأحيان بالدقة والموضوعية [1] ومن أهم الفلاسفة نجد أفلاطون وهو أهم فلاسفة اليونان ومؤسس أول جامعة في العالم سميت بالجامعة الأفلاطونية والتي كانت تدرّس فيها ثلاث مواضيع هي الفلسفة والرياضيات والموسيقى، حيث قدّم الكثير من الأفكار في كتابه "الجمهورية" الذي كان يهدف إلى وضع الأسس المثالية التي يجب أن يرتكز عليها المجتمع الإنساني خصوصًا ما يتعلق بالعدالة الاجتماعية ، حيث اعتبرها من أهم الأهداف التي تسعى الدول والمجتمعات إلى تحقيقها [2] وكان أفلاطون أولى من أقرّ بأنّ المجتمع مكون من مجموعة من الأنظمة، وهي متصلة ببعضها البعض وهي النظام السياسي والاقتصادي والديني والعائلي، وأن أي تغير يطرأ على أحد هذه الأنظمة لا بدّ أن ينعكس على بقية الأنظمة الأخرى من المجتمع، ويعتقد أن هذا الأخير (المجتمع) شبهه بالكائن الحيواني من حيث أن يتكون من مجموعة من الأعضاء متكاملة ومتشبعة في أنٍ واحد [3] ووضح أفلاطون طبيعة العلاقة بين الفرد والدّولة بقوله أنّ رئيس الدّولة يكون على دراية بحيثيات الفلسفة، ويجب أن يقدّ المصلحة العامة عن المصلحة الخاصة، بمعنى آخر أن يبدل جهوده من أجل الصالح العام وعلى الفرد داخل المجتمع أن يتفانى في خدمة أبناء الشعب جميعا. [4]

وقسم أفلاطون المجتمع اليوناني إلى ثلاث طبقات اجتماعية متمايزة (مختلفة) هي طبقة الإداريين التي تتولى مهمة القيادة والحكم وتتغلب صفة العقل والحكمة والمنطق والموضوعية على أرواح أفراد هذه

---

[1] إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد، مرجع سبق ذكره، ص9.

[2] المرجع نفسه، ص94.

[3] المرجع نفسه، ص94.

[4] المرجع نفسه، ص 94-95.

الطبقة. إضافة إلى الطبقة العسكرية التي تتولى مهام الحماية ومن صفاتها التضحية في سبيل الغير. أمّا ثالث طبقة هي طبقة العمال التي تقوم بهمة الإنتاج والتي يكون مركز ثقلها الغرائز والرغبات البيولوجية.[1]

حيث جاءت أهمية الفكر الاجتماعي في بلاد الإغريق كنتيجة لنمط الحياة العقلية، التي كانت موجودة في هذه البلاد ونشأة الفلسفة الإغريقية شكلت طريقا واضحا لتحيلي العديد من النظم السياسية، الاقتصادية، الدينية، والأخلاقية، التي كانت موجودة فعلا محاولة التعرف على أهميتها بالنسبة للفرد والجماعة كل على حدٍّ سواء مع العمل على الحث على ضرورة استخدام العقل، المنطق والحكمة والشجاعة والأخلاق لتغيرها أو تبدلها، كما يتماشى وحاجات الحياة الاجتماعية ومتطلباتها. [2]

فقد ساهمت أفكار وآراء المفكرين والفلاسفة في اليونان القديمة في بلورة الفكر الاجتماعي والفلسفي وظهور أنماط من الفكر الاجتماعي المميز الذي يرقى إلى مستوى التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وإلى استمرارية هذا التنظيم واستمراره إلى المجتمع المعاصر. وهذا ما لمسناه في فكر وفلسفة ونظريات وتصورات فلاسفة المجتمع اليوناني من أمثال سقراط وأفلاطون وأرسطو أو آخرين مثل تصورات "هراقليطس"، هذا الأخير جاءت أفكاره لتعكس بوضوح طبيعة الفلسفة اليونانية الاجتماعية القديمة، ومدى تأثيرها الواقعي في النظرية الاجتماعية المعاصرة، ولا سيّما تأكيده على فكرة التغير الاجتماعي [3] كذلك فكرة الصراع التي تؤكد على أهمية التطور الواقعي في الفكر اليوناني الذي أتخذ من العقل والمنطق مصدرًا لدراسة الأشياء المحيطة به.[4]

---

[1] المرجع السابق، ص95.

[2] عبد الله محمد عبد الرحمان، علم الاجتماع–النشأة والتطور– دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص18.

[3] المرجع نفسه، ص 18.

[4] المرجع نفسه، ص18.

كما تشير الدراسات أيضا إلى أن السوفسطائيين استخدموا التعقل واستخدام الشك من أجل بناء نوع من المعرفة الإنسانية القائمة على عملية التعقّل والإقناع وتعليم مبادئ الحوار والجدل والإقناع ودراسة الأشياء والقيم والعادات والنظم.

وباختصار يمكن القول أن أفكار السوفسطائيين وتصوراتهم ساهم في بلورة الكثير من التصورات وآراء العديد من المفكرين في المجال ولا سيّما أولائك الذين اتخذوا من العقل والتغير الرّاديكالي النقدي مدخلا مميزا عند دراستهم للواقع الاجتماعي المتغير في المجتمع الحديث.[1]

وتعبّر آراء أفلاطون (427-47) ق.م الفلسفية سواءًا التي انبثقت عن الواقع الاجتماعي أو تلك الأفكار المثالية عن أهمية الفكر الاجتماعي اليوناني القديم وقد استمر العقل البشري في استخدامه إلى يومنا الحالي . فقد اهتم أفلاطون بالعديد من الجوانب مست الفرد والأسرة التنشئة الاجتماعية، الأخلاقية، والنظم الاقتصادية والسياسية والتغير وإشباع الحاجات وتقسيم العمل الطبقات في المجتمع، والعلاقات الاجتماعية وغيرها، كلّها تمثل وتدل على أهمية الفكر الواقعي والمثالي الأفلاطوني وكيفية الاستفادة منها.[2]

أمّا أرسطو فلا يمكن أفكار إسهاماته المتميزة في الفكر الاجتماعي، لاسيّما إذا علمنا أنه تميز بالواقعية يحث جاءت تصورات أرسطو لتعالج الإنسان باعتباره عضوا في المجتمع وينتمي إلى جماعات مختلفة له مجموعة من الحقوق وعليه واجبات التي يجب وجب عليه تأديتها، فقد اهتمت محاولات أرسطو بدراسة الإنسان باعتباره مخلوق يفكر ويتعقّل الأشياء من حوله، والإنسان حيوان اجتماعي بطبعه.

وتتضح أهمية فكر أرسطو بشكل خاص في موضوع المنطق وأسسه خاصة ما تعلّق بموضوع المنطق، لاسيما في القواعد التي وضعها لاختبار وتصحيح الفكر، حيث يعتبر أول من أدخل أحد أهم خصائص

---

[1] المرجع السابق، ص19.

[2] المرجع نفسه، ص19.

المنهج العلمي وهو الجمع بين "الاستنباط" "« deduction والاستقراء "innduction" أي الفكر والملاحظة وهو ما أطلق عليه أرسطو "القياس المنطقي" "syllogism". [1]

وعموما يمكن القول أن الفكر الاجتماعي اليوناني بالرغم من جوانب النقص التي انطوى عليها إلا انه يمثل جزءا هاما من التفكير لا يمكن نكرانه؛ دعم تطور تاريخ الفكر الإنساني من حيث الموضوعات التي ناقشها واتساع مجالاتها، فضلا عن كونه أرسى الكثير من قواعد الانتقال بالفكر الإنساني إلى مرحلة متقدمة من التجريد.

رابعا: التفكير الاجتماعي في الحضارة الرومانية

يتميز الفكر الاجتماعي الروماني بالاهتمام بالجوانب العلمية التطبيقية أكثر من الجوانب النظرية المجرّدة منها التأملية أو المثالية أو التحليلية الواقعية، وبالتالي فقد كانت اهتمامات هذا الفكر تنصب أساسا حول العلاقات الاجتماعية والأنماط السلوكية.

والمتتبع للفكر الاجتماعي الروماني يلاحظ انه يتضمن اتجاهين بارزين أولهما : تمثله الفلسفة الأخلاقية العلمية بشقيها (الابيقورية والرواقية) وثانيهما يتضمن الجهود الفكرية التي انبثقت عنها مجموعة القوانين الوضعية.[2]

والأبيقورية مدرسة يونانية في الأساس ولكنها لها الكثير من اتخذوا من فكرها من الرومانيين، وهي تلك التي أسسها "أبيقور""Epicure"، حيث يرى روادها أن كل فرد يدرك مصلحته الذاتية ولكنه لا يستطيع تحقيق مصالحه إلا إذا كون علاقات اجتماعية مع غيره، وقد أدت هذه الفكرة إلى ظهور فكرة العقد الاجتماعي، والذي يشير إلى أن المجتمع يشير إلى أن المجتمع يمر بمرحلة سابقة على الاجتماع هي المرحلة الطبيعية التي تتضمن الكثير من المساوئ والشرور والسلبيات وعليه كان لابد من أن يفكر

[1] غني ناصر حسين القريشي: المداخل النظرية لعلم الاجتماع، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 40.
[2] عبد الهادي محمد والي، تاريخ التفكير الاجتماعي، منتدى سور الازيكية، 2005-2006، ص126.

الأفراد في إنشاء علاقات اجتماعية ليتفاهم ويتعاقد الأفراد على طرق العيش وإمكانية التعاون من اجل تحقيق مصالحهم.[1]

وإذا كان الرواقيون الاجتماعيو النزعة، فان الابيقوريين يميلون للنظرة الفردية، كذلك فان الرواقيين يميلون للنظرة العقلية الروحية، أمّا الابيقوريين ماديو الاتجاهات فالعلاقات والمصالح المادية عندهم أساس العلاقات الاجتماعية. فقد لعبت الرواقية دورا هاما في الفكر الروماني حيث مهدت لإرساء قواعد البناء القانوني والتشريعي الوضعي المستمد من التطبيق العملي.[2]

وما يمكن قوله أن الفكر الروماني اهتم أساسا بالجانب الأخر في الحياة الاجتماعية، كرد فعل للانحلال الخلقي وتفكك الكثير من جوانب الحياة الاجتماعية. فقد عوضت الحضارة الرومانية تصورها في الجانب الفلسفي بالتطوير في الجوانب التشريعية القانونية، وذلك بالاستعانة بالأخلاق والمثل الإنسانية.[3]

خامسا: الظروف الممهدة لنشأة علم الاجتماع

كشفت طبيعة الفكر الاجتماعي الذي ظهر مع البدايات الأولى لظهور المجتمعات البشرية عن مدى تطور هذا التفكير وتوعيته نتيجة مجموعة الظروف والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي وجدت في هذه المجتمعات، وهذا ما اتضح جلّيا في أنماط الفكر الاجتماعي الذي ظهر في أنماط الشرق القديم، أو التي ظهرت في الحضارة الإغريقية (اليونانية) أو التي تطورت بعد ذلك في العصور الوسطى، المسيحية والإسلامية. [4]

العوامل الفكرية:

---

[1] المرجع السابق، ص126.

[2] المرجع نفسه، ص126.

[3] المرجع نفسه، ص133.

[4] عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 35.

ساهمت العوامل الفكرية في نشأة وتطور علم الاجتماع حيث مثلت حركة التنوير (فلسفة) التنوير فقرة تطور وتغير فكري ملحوظ في التفكير الفلسفي، حيث بدأ التخلي عن نماذج التفكير التقليدي والمعتقدات الراسخة التي يتعلق الكثير منها بالحياة الاجتماعية لتحل محلّها أفكار ومعتقدات أخرى أثناء عصر التنوير، ومن أبرز المفكرين الذين ارتبطوا بالتنوير

فحركة التنوير أثرت بشكل مباشر في ظهور علم الاجتماع والنظرية الاجتماعية، فهي حلقة محورية في حلقات التطورات التي مرّ بها علم الاجتماع فقد شهد الفكر الإنساني تغيرا ملحوظا في هذه الفترة، حيث تم التخلي عن عدد من الأفكار والمعتقدات الرّاسخة التي يتعلق كثيرا منها بالحياة الاجتماعية وحلت محلها أفكار ومعتقدات أخرى أثناء عصر التنوير، ومن أبرز المفكرين الذين ارتبطوا بالفكر التنويري نجد "شارل مونتسكيو" و"جان جاك روسو" (1712-1778). [1]

حيث تأثر المفكرون الذين عاصروا وحركة التنوير بتيارين فكرين هما فلسفة القرن السابع عشر، والعلم، حيث ارتبطت فلسفة القرن السابع عشر مفكرين أمثال رينيه ديكارت، توماس "هوبز" و "جون لوك" وتركزت جهودهم حول الوصول والخروج "بنسق كلي وعمومي وتجريدي من الأفكار التي تفضي إلى الفهم العقلي، وقد اتبع وسار على نفس الطرح المفكرون اللاحقون- الذين ارتبطوا بالتنوير – مع بدل جهودا إضافية وجعل أفكارهم منبثقة من الواقع الفعلي بحيث حاولوا مزج البحث الأمبريقي بالتفكير العقلي. [2]

ومجمل القول تميزت حركة التنوير (فلسفة النوير) في الاعتقاد بأنّه من الممكن فه الكون والسيطرة عليه بواسطة العقل وعمليات البحث الميداني، وكما أنّه للعالم الطبيعي قوانين تحكمه (العالم

---

[1] محمد الجوهري، احمد زيدان، محمود بدران، عدلي السمري، فاتن أحمد علي، مصطفى عبد الجواد، تاريخ الفكر الاجتماعي، (الرواد) ، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2011.، ص ص24-25.

[2] المرجع نفسه، ص25.

المادّي) فذات الأمر ينطبق على الحياة الاجتماعية، وعلى الفلاسفة اكتشافها وذلك اعتمادا على العقل وفحص الواقع والبحث والتحرّي.[1]

بمعنى ضرورة التحرّر من القيود العرفية، والسحر والشعوذة والاتجاه نحو الفكر العقلاني والوضعي، فقد شكل الانتقال من النمط الشعري والغيبي إلى النمط الفلسفي في الفكر يمثل نقلة نوعية بالنسبة للعقل البشري.[2]

حيث تشكل العوامل الفكرية مجوعة الآراء والاتجاهات والأفكار والإيديولوجيات والمذاهب والتيارات النقدية والراديكالية التي ظهرت في أوروبّا خلال عصر التنوير والمراحل الأولى من العصر الحديث، حيث لعبت دورًا كبيرا في تشكيل آراء واتجاهات ونظريات علماء الاجتماع وتصوراتهم عند دراستهم للظواهر والمشكلات الاجتماعية، وتركت هذه العوامل أثر بالغ الأهمية في تشكيل وبلورة الكثير من آراء وأفكار الباحثين في هذا المجال، وكذا تأثيرها في مختلف المذاهب والإيديولوجيات التي ينتمون إليها، دون ننسى أن العوامل الفكرية قد أسست لظهور العديد من مناهج وطرق وأساليب البحث الاجتماعي، والتي شكلت دعامات أساسية ساهمت في دراسة النظريات السوسيولوجية وتطويرها بغية دراسة وتشخيص الحياة الاجتماعية التي تزامنت مع ظهور المجتمع الصناعي الحديث.[3] حيث فتحت آراء فلاسفة التاريخ التي ظهرت بصفة خاصة خلال عصر الإصلاح والتنوير إلى نقد أساليب التفكير التقليدي السائد في العصور الوسطى، خاصة تلك التي تجسدت في اتجاهاها إلى الإيمان بالغيبيات والتفسير اللاهوتي والميتافيزيقي الذي يبحث فيما وراء الطبيعة دون البحث وتقضي الأسباب الواقعية والحقيقية التي تقف وراء حدوث الظواهر.[4]

---

[1] المرجع السابق، ص ص25-26.

[2] غني ناصر حسين القريشي: مرجع سبق ذكره، ص36.

[3] عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص36.

[4] المرجع نفسه، ص36.

كما لا ننسى ما شكلته طبيعة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتي ظهرت في أوروبا وظهور القوميات والدّعوة إلى السيطرة وتكوين المستعمرات في بلدان أخرى وضرورة إتباع أساليب علمية لتحقيق المزيد من الاكتشافات الطبيعة ودراسة الظواهر الطبيعية بأكثر دقة وواقعية، وكذا ظهور العديد من المذاهب التي تدعوا إلى تحرير العقل البشري والدعوة إلى المزيد من حرية العمل، النقل والاتصالات وكما كان هناك دور بالغ الأهمية لحركات الإصلاح الديني في حدّ ذاتها في تطور آراء ومعتقدات وقيم رجال الدين في حدّ ذاتها في تطوير آراء ومعتقدات وقيم رجال الدين الكنيسي بضرورة تبني أساليب التفكير العقلاني مثال ذلك ما جاء من أفكار المذهب البروتستانتي والعمل على إعلاء منزلة كل من العقل والحرية الفردية والتفكير العقلي الرشيد.[1]

كما كونت العوامل الفكرية إيديولوجيات وتوجهات نحو المطالبة بالمزيد من الحرية، والديمقراطية والرغبة المستمرة في عمليات التغيير والمساواة في العمل والإنتاج ورأس المال، وزيادة تشكيل الوعي الطبقي هذا الأخير الذي أسس لظهور المعارضين والمؤيدين لكل من الطبقات العمالية والبورجوازية والرأسمالية، فتغير النسق العقائدي والفكري وبرزت اتجاهات حديثة التي تماشت مع طبيعة المجتمع الصناعي الحديث [2] ومن جهة مجموعة من المذاهب التي تعرف المذاهب العقليين ومذاهب التجريبيين بمعنى أنّها ركزت على ضرورة استخدام العقل والتجربة في دراسة الظواهر التي تحدث في المجتمع والواقع أنّ هذه العوامل أدّت إلى ظهور الاتجاهات الراديكالية النقدية خلال القرن التاسع عشر، أو الاتجاهات الليبرالية المحافظة والتي كان لكل منها دور في تحديد قاعدة وركائز أنطق منها علماء الاجتماع الأوائل عند محاولة تأسيسهم لعلمهم الجديد خلال القرانين التاسع عشر والعشرين.[3]

---

[1] المرجع السابق، ص36.

[2] المرجع نفسه، ص ص36-37.

[3] المرجع نفسه، ص 37.

العوامل الاقتصادية:

فقد عرف القرن الثامن عشر مجموعة العوامل الاقتصادية التي شكلت أحد أهم العوامل التي مهّدت لظهور علم الاجتماع وعلوم أخرى وعلى رأسها الثورة الصناعية في بيرطانيا ثم انتقلت إلى العديد من الدّول الأوروبية المجاورة ودول أخرى بعد ذلك، حيث أدت العوامل الاقتصادية إلى تغير الكثير من النظم والأبنية الاجتماعية والسياسية، مثال وذلك نحو المستعمرات وظهور صراع بين الدول الأوروبية من أجل البحث عن الثروات والموارد الطبيعة والسيطرة عليها..

وما نتج عنه من هيمنة سياسية وعسكرية لا تزال موجودة في دول المستعمرات حتى البدايات الأولى من القرن الحادي والعشرين.[1]

وكذالك انهيار النظام الاجتماعي الاقتصادي القديم (الإقطاع) وظهور نظام إنتاجي جديد على أنقاضه وهو المجتمع الصناعي البورجوازي [2] ؛ بمعنى أنه حدثت تطورات عديدة ومترابطة بلغت ذروتها في تحول الأفراد من القطاع الزراعي إلى العمل الصناعي، وظهور الأنظمة البيروقراطية الاقتصادية الضخمة تتماشى مع والنسق الاقتصادي الرأسمالي الناشئ، وفي خضم هذه التحولات حققت الأقلية ربحًا طائلًا في حين عمل الأغلبية لساعات طويلة مقابل أجر زهيد، أدّى ذلك إلى رد فعل مضاد لهذا النظام الصناعي الجديد وللرأسمالية بصفة عامة أدّى في نهاية المطاف إلى محاولات للإطاحة بالنظام الرأسمالي من طرف حركات عمالية وحركات راديكالية [3]

---

[1] المرجع السابق، ص37.

[2] هادي صالح العيساوي، آفاق علم الاجتماع، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص21.

[3] محمد الجوهري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص21.

حيث أدت الثورة الصناعية والرأسمالية والاتجاهات المضادة لها إلى حدوث انقلاب ضخم في المجتمع المغربي، وهو الانقلاب الذي خلّف تأثيرا ملموسا في العديد من المفكرين الذين حاولوا اخراج المجتمع من دائرة المشكلات التي تواجهه.[1]

العوامل السياسية:

من الصعب الفصل بدقة بين العوامل التي ساهمت في ظهور عل الاجتماع وإن كانت عملية الفصل تساعد الباحثين على الدراسة والتحليل الدقيق، حيث تعتبر الثورة الفرنسية عام 179م من بين أهم الأحداث بعد الثورة الصناعية، حيث أ قيام الثورة الفرنسية لم يحدث من الفراغ وإنما تحت تأثير الكثير من العوامل خاصة تلك التي تعلقت بتأثيرات مفكري وفلاسفة عصر التنوير، وتغيير النسق الفكري الذي ارتبط طويلا بنظريات الحق الطبيعي التي منحت بعد ذلك للحكام السياسيين، حيث تشير الكثير من التحولات أن الثورة السياسية لم تكن ثورة سلمية بل على عكس من ذلك فقد كانت دموية حيث شهدت حرب عقائدية وفكرية واجتماعية متناقضة ومتعارضة، وكان لهذه الظروف الإسهام الكبير لقيام علم الاجتماع كمطلب ضروري كغيره من العلوم الاج الأخرى، التي تهتم بالقضايا والمشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تزامنت مع ظهور المجتمع الصناعي الحديث.[2]

حيث تعد السلسلة الطويلة من الأحداث السياسية وعلى رأسها الثورة الفرنسية العامل المباشر وراء بداية البحث عن علم جديد يعالج ما ترتب عنها من تغيرات ليس الايجابية منها فقط، بل تلك التي تعلقت أيضا بالفوضى واختلال النظام خاصة في المجتمع الفرنسي أدى إلى بروز رغبة لدى الكثير من المفكرين في إعادة النظام إلى المجتمع، وفي بعض الأحيان الرغبة في العودة إلى الأيام الآمنة الهادئة من العصور الوسطى التي كان يسودها نوع وقدر معين من النظام خاصة من بعض المفكرين المتطرفين

---

[1] المرجع السابق، ص21.

[2] عبد الله محمد بن عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص38.

لتلك الحقبة، وفي مقابل ذلك أدرك المفكرين المستنيرون أن العودة إلى تلك المرحلة السابقة أمرًا شبه مستحيلا خاصة بعد التغير الاجتماعي الحاصل، ولذلك شرعوا في عمليات البحث عن أسس جديدة للنظام في المجتمعات التي شهدت الفوضى بفعل الحراك السياسي (الثورات السياسية) في القرنين الثامن والتاسع عشر، وكان الاهتمام بقضية النظام الاجتماعي أحد الاهتمامات الرئيسية للكثيرين من علماء الاجتماعي ولعديد من النظريات [1]

[1] محمد الجوهري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص20.

خلاصـــــة:

ما يمكن استخلاصه هو أنه لا يمكن أن ننكر بما كان إسهامات مختلف الحضارات شرقها وغربها في بلورة وتطور الفكر الاجتماعي على الرغم من الاختلاف الموجود في طبيعة التفكير من بيئة إلى أخرى ومن مرحلة إلى مرحلة أخرى، فقد كانت لها فلسفات اجتماعية متنوعة، وأدت محاولاتهم المتكررة لفهم ما يحيط بهم من ظواهر وعلاقات إلى رسم خطوط أولى وحدود للفكر الإنساني، ولعب الفكر الاجتماعي القديم دورا أساسيا في بلورة وتطور العلوم الاجتماعية في مراحلها اللاحقة بصفة عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة.

المحور الثاني:علم الاجتماع، تعريفه، موضوعه، مجالاته وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

تمهيـــــد

أولا: تعريف علم الاجتماع

ثانيا: موضوع علم الاجتماع ومجالاته

ثالثا: علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الأخرى

خلاصـــة

المحور الثاني: علم الاجتماع، تعريفه، موضوعه، مجالاته وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخــرى

تمهيــد:

منذ وجود الإنسان وهو يحاول التعبير عن ذاته، رغباته، مكوناته وحاجاته بطريقة أو بأخرى، وقد أثارت انتباهه العديد من الظواهر سواءًا كسلوك اجتماعي أو طبيعته، إذ كان ذلك يؤرقه ولم يقف حائرا أمامها يشكل مطلق بل فكّر فيها وحاول التعمق ليصل إلى إجابات مقنعة عبر تاريخه الطويل وتجسدت تلك المحاولات في بدايتها في الحكم والأمثال الشعبية، وأخرى خرافية وبعضّا منها أسطورية بيد أن التحول الكبير في تفسير وتحليل الظواهر الاجتماعية جاءت بعد القرن التاسع عشر، حيث تم استخدام والاعتماد على المناهج العلمية لاستقراء السلوك والظواهر الاجتماعية، وذلك بالاعتماد على المنهج العلمي the method of science ، الذي من خلاله يمكن الإجابة على تلك السائل المبهمة وذلك بالاعتماد على مجموع الحقائق التي يتم جمعها بواسطة البحث المنظم systematic research حيث تمخض عن هذا الأسلوب الجديد في البحث علم لا يقل أهمية عن باقي العلوم الأخرى يسمى بعلم الاجتماع sociology[1]

حيث تزامن ظهور علم الاجتماع مع ظهور المجتمع الحديث وما صاحبه من تقدم العلم سواء أكان طبيعيا أو إنسانيا (اجتماعيا) وتطور الموضوعات والمناهج والنظريات والقضايا والمشكلات المطروحة للتحليل، وكذا استقلال بعض العلوم عن بعضها البعض وانفصال العلوم الاجتماعية عن الفلسفة مثل الاقتصاد، السياسة وعلم الاجتماع، وهذا ما ينطبق على الاجتماع كعلم ظهر حديثا كما أشرنا سابقا. [2]

---

[1] فهمي سليم الغروي، عبد العزيز علي خزاعلة، معن خليل عمر، فايق عودة البنوي، جنان كامل الظاهر، المدخل إلى علم الاجتماع، ط1، دار الشروق، عمان، الأردن، 2006، ص16.

[2] عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، صص4-44.

المحور الثاني: علم الاجتماع، تعريفه، موضوعه، مجالاته وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخــرى

وعموما فقد تنوعت تسميات هذا العلم وتعريفاته المختلفة، حيث نجد أنه تعددت مفاهيمه عند البدايات الأولى لنشأته والمصطلحات التي أطلقت عليه، وهذا ما تقرّه التحليلات وكتابات رواده ومؤسيسه الأوائل، وإن اتفق فيما بعد على تسميته بعلم الاجتماع sociology. [1]

[1] المرجع السابق، ص44.

المحور الثاني: علم الاجتماع، تعريفه، موضوعه، مجالاته وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخــرى

أولا: تعريف علم الاجتماع.

قبل التطرق إلى تعريف علم الاجتماع، ينبغي أن نوضح بعض التسميات التي أطلقت على علم الاجتماع بصورة موجزة:[1]

ارتبطت تسمية علم الاجتماع sociology بهذا الاسم بالمفكر الفرنسي أجست كونت A.Cont الذي استخدم في بادئ الأمر اسم الفيزياء الاجتماعية la Physique sociale وقد اتخد هذه التسمية لتأثره لوجود مجموعة من العلوم الطبيعية التي اهتمت بدراسة الظواهر البيئية والطبيعية الخارجية، والافتقار لعلم يركز على أسس علمية مدروسة، ولكن سرعان ما غير أجست هذه التسمية عام 1838 خاصة بعدما نشر الباحث البلجيكي "أدولف كيتليه" adolf quetelet » دراسة مميزة ارتبطت أساسًا بدراسة المجتمع سمّاها بالطبيعة الاجتماعية "وأطلق "كونت" تسمية جديدة على علمه وأسماه بالسوسيولوجيا La Sociologie، والمقصود من الكلمة هو العلم الذي يدرس الجماعات، ولقي هذا الاسم انتقادا من بعض المفكرين على غرار "**جون ستيوارت مل**" الذي يرى أن هذا الاسم بعيدا نسبيّا عن مهمة هذا العلم، وبدل ذلك اختار (مل) كلمة لهذا العلم وهي اثلوجي "Ethology" ويقصد بها العلم الذي يدرس نفسية المجتمعات وكذلك نجد ماركس اعترض على اسم **كونت** لعلم الاجتماع واسماه بعلم المجتمع، وفي مقابل الانتقادات التي وجهت لـ "**أجست**" هناك من دعمّ هذه التسمية على غرار رائد علم الاجتماع البريطاني "**هربرت سبنسر**" "**H. Spencer**" الذي استخدم كلمة سوسيولوجي، وهذا ما يعكس بالفعل أهمية تسمية "**كونت**"، ضف إلى ذلك توجه "**أنطوني جيديز**" "**A.Gidoligs**"، الذي يرى قبول تسمية كونت لعلم الاجتماع ولكن يمكن إضافة وصف آخر ليصبح تحت مسمى علم الاجتماع الاستقرائي Inductive sociology، كما نجد أيضا عالم الاجتماع الفرنسي "**رينيه مونيه**" **R.Maunier** " الذي

---

[1] المرجع السابق، ص44-47.

المحور الثاني: علم الاجتماع، تعريفه، موضوعه، مجالاته وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخــرى

يؤكد على ضرورة وأهمية الاحتفاظ بتسمية "أجست كونت" وتعديل جزئي للمسمى ليصبح "علم الاجتماع المقارن" "Comparative Sociology" ولكن في الواقع فمحاولات تعديل الاسم لم تلقى رواجًا وشيوعًا لأنّها تصب في مجملها تحت خانة تسمية كونت لهذا العلم ب "علم الاجتماع".

لقد اختلفت تعريفات علم الاجتماع باختلاف المنطلقات الفكرية والإيديولوجية للباحثين، وهناك الكثير من زوايا النظر لهذا العلم وذلك لتعدد موضوعاته ومجالات البحث فيه.

عرفه "**مورس كنيز بيرك**" "**Ginsberg**" بأنه "العلم الذي يدرس طبيعة العلاقات الاجتماعية وأسبابها ونتائجها، هذه الدّراسة تكون على مستويات مختلفة كالعلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية والكبرى" [1]

عرفه " **بيتريم سروكين**" بأنّه ذلك المفهوم الذي يشير إلى جميع المعلومات الخاصة بالتشابه بين مختلف الجماعات الإنسانية، وأنماط التفاعل المشترك بين مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، لذلك عرّفه بأنه العلم يدرس الثقافة الاجتماعية، كما عرّفه بأنه دراسة الخصائص العامة المشتركة بين جميع أنواع المظاهر الاجتماعية والعلاقات بين هذه الأنواع، وكذلك العلاقات بين الظواهر الاجتماعية وغير الاجتماعية"[2]

أمّا "**رايت ميلز**" فيرى أن علم الاجتماع هو "العلم الذي يدرس البناء الاجتماعي للمجتمع والعلاقات المتبادلة بين أجزائه، وما يطرأ على ذلك من تغير أما "**ماكيفر**" فيرى بأن علم الاجتماع هو العلم الذي يدرس العلاقات الاجتماعية"[3]

---

[1] إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد، مرجع سبق ذكره، ص09.

[2] أحمد طاهر مسعود، المدخل إلى علم الاجتماع العام، دار جليس الزّمان، ط1، 2012، ص25.

[3] المرجع نفسه، ص ص25-26.

وعرّفه "**رونالد فيدريكو**" بأنّه "الدّراسة العلمية لبناء وظيفة الجماعات الإنسانية والتغيرات التي تحدث بها"، وذهب "**روبرت ماكيفرو تشالزبيج**" إلى أنه العلم الذي يهتم بدراسة العلاقات الاجتماعية "[1]

كما وضع "**ألبرت ستيوارت**" تعريفا لعلم الاجتماع "بأنّه الدّراسة العلمية للمجتمع للجماعات والنظم والعلاقات الاجتماعية بين أعضاء المجتمعات"[2]

أمّا "**ماكس فيبر**" "**Max Weber**" فيعرّف علم الاجتماع بالعلم الذي يفهم ويفسّر السلوك الاجتماعي[3]

بالرجوع إلى وجهة نظر "**أجست كونت A. Comte**" لم يضع تعريفا محدّدا لعلم الاجتماع بقدر ما نجده أكّد على أهمية وجود هذا العلم ليدرس كل الظواهر التي تدرسها العلوم التي سبقت علم الاجتماع، واعتبر عمومًا أن الظواهر البشرية أو الإنسانية هي موضوع العلم الجديد والبحث عن الحقيقة.[4]

يرى " **هربرت سبنسر H. Spencer**" بأن علم الاجتماع هو العلم الذّي يصف ويفسّر نشأة وتطور النظم الاجتماعية مل الأسرة، الضبط الاجتماعي، والعلاقات بين النظم الاجتماعية المختلفة، كما يهتم أيا بدراسة البناء والوظيفة التي توجه في المجتمعات عامة"[5]

يرى "**إميل دوركايم Durkheim** " يؤكد على أنه العلم الذي يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية وجميع أنماط الحياة والظواهر والمشكلات الاجتماعية بصفة عامة[6]

---

(1) فهمي سليم الغروي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص18.

(2) المرجع نفسه، ص18.

(3) إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد، مرجع سبق ذكره، ص13.

(4) عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص49.

(5) المرجع نفسه، ص49.

(6) المرجع نفسه، ص50.

أما "**تالكوت بارسونز t.parsons**" بأنه العلم الذي يهتم بدراسة الأنساق الاجتماعية social systems [1]

وعليه فعلم الاجتماع هو الدراسة العلمية للمجتمع وظواهره الاجتماعية في ماضيها وحاضرها بغية الوصول إلى القوانين التي تحكمها وبالتالي وصفها وتفسيرها وإمكانية التنبؤ بها مستقبلا.

ثانيا: موضوع علم الاجتماع ومجالاته

بعد استقلال علم الاجتماع، وأصبح علما مستقلا تشعبت موضوعاته واتسعت آفاقه، حيث كشفت تحليلات رواد علم الاجتماع عن الكثير من التنوع في الموضوعات وتعددها، وذات الأمر ينطبق على مجالاته، فمثلا نجد "**أجست كونت**" ركز في تصوراته على نوعية الموضوعات التي حدّدوها في كل من دراسته لعملية الاستقرار الاجتماعي وعملية التطور الاجتماعي في مقابل ذلك اتخذ "**إميل دوركايم**" مدخلا أكثر تفصيلا في تحديده لموضوعات علم الاجتماع والتي شملت كل من الإستاتيكا والديناميكا الاجتماعية، حيث قسّم هذه الموضوعات في مجالين أساسيين:

1-المورفولوجيا الاجتماعية" social morphology" وتشمل دراسة موضوعات مثل دراسة جغرافية البيئة وسكانها، علاقاتهم بالتنظيم الاجتماعي...الخ

2-الوظائف الاجتماعية social physoilogy وتشمل ظواهر الدين والأخلاق والقانون والاقتصاد والجمال والفن واللغة [2]

3- علم الاجتماع العام social socialogy وهو فلسفة العلم، ويفته الاهتمام بالنتائج والقوانين العامة التي تتوصل إليها العلوم الجزئية، ومحاولة التنسيق بينها، كان يهتم بدراسة ماهية العلم وصلته بالعلوم

---

[1] المرجع السابق، ص50.

[2] المرجع نفسه، ص66.

الأخرى ومناهج البحث وطبيعة المجتمعات، وهنا يرى دوركايم أن دراسة علم الاجتماع للظواهر الاجتماعية أدّى إلى انقسام علم الاجتماع إلى مجموعة من الفروع المتعددة تعدد الظواهر الاجتماعية الأمر الذي أدّى إلى ظهور فروع خاصة لعلم الاجتماع كعلم الاجتماع السياسي والتربوي والديني والقضائي ...الخ[1]

والملاحظ لطبيعة مجالات علم الاجتماع يرى انها أخذت أنماطا وأشكالا متعددة أخرى، والتي تدخل في نطاق تخصص علم الاجتماع العام general sociology وخاصة بعد مضي أكثر من قرن من الزّمان تقريبا على تحديد "**دوركايم**" لمجالات علم الاجتماع، وقد اقترن هذا التطور بشكل كبير بزيادة المهتمين والمتخصصين في هذا المجال من جهة وتشعب الفروع الأكاديمية لعلم الاجتماع واستقلاله من جهة أخرى، إضافة إلى تداخله مع العديد من التخصصات الأخرى [2]

فبالرغم من المحاولات والجهود التي بدلها الباحثون في هذا المجال إلّا أن مشكلة تحديد ميدان علم الاجتماع تواجه المشتغلين في هذا الحقل والملاحظ بالنسبة لعلم الاجتماع أن أصحابه يحاولون منذ "**أجست كونت**" أن يحدّدوا موضوع البحث ويعينون حدوده.[3]

وبالرجوع إلى "**ابن خلدون**" فإنه قسم علم الاجتماع إلى أقسام يضم كل منها طائفة من الظواهر الاجتماعية المتجانسة وكان تقسيمه يشتمل على:

- علم العمران البشري على الجملة
- في العمران البدوي والأمم الوحشية والقبائل
- في الدولة العامة والملك والمراتب السلطانية.

---

(1) أحمد رأفت عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص ص28-29.

(2) عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، صص66-67.

(3) محمد الجوهري، المدخل إلى علم الاجتماع، ط1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2006، ص177.

– في البلدان والأمطار، الذي تعرّض فيه إلى نشأة المدن، ومواطن التجمع السكاني، ومميزات المدن على غيرها.

– في وجوه الكسب والضائع وما يعرض في ذلك كله

– في العلوم والصناعات والتعليم وطرقه وسائر وجوهه وما يعرض في ذلك من الأحوال.[1]

وبعد بعد ظهور الثورة الصناعية والتطورات الحاصلة في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والتقدم العلمي والتكنولوجي لكانت له تأثيرات في ظهور ميادين ومجالات جديدة للدراسات الاجتماعية لم تكن مطروحة من قبل وبالتالي أملت على علم الاجتماع إضافة أقسام جديدة. حيث انبثقت العديد من الفروع لعلم الاجتماع العام يهتم كل فرع بدراسة جانب معين من جوانب الحياة الاجتماعية نذكر منها مايلي: [2]

المورفولوجيا الاجتماعية: ويهتم بدراسة بنية المجتمع، وطبقاته وقيام المدن ونموها وتخطيطها والوظائف التي تؤديها.

الأنتروبولوجيا الاجتماعية: وتهتم بدراسة الإنسان(علم الإنسان)، ويهتم بدراسة المجتمع من حيث أصوله البشرية، وتفاعلاته المختلفة مع بيئة المجتمع، وتطور وسائل التعبير والتفكير والثقافة بصفة عامة.

الديمغرافيا الاجتماعية: أي علم السكان، ويهتم بالبحث في تركيب السكان وتوزيعهم. وكثافتهم وتنقلهم، الهجرة، المواليد والوفيات...الخ

علم الاجتماع الثقافي: يهتم بدراسة مظاهر التخلف الثقافي، صراع الثقافات، عناصر الثقافة ومدى انتشارها.

---

[1] أحمد رأفت عبد الجواد، مبادئ علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ص28.

[2] المرجع نفسه، ص 29–30.

علم الاجتماع الاقتصادي: ويدرس الظواهر والنظم الاقتصادية في المجتمع.

علم الاجتماع الأسري: ويهتم بدراسة الأسرة وما يتعلق بها من ظواهر ونظم مختلفة.

علم الاجتماع السياسي: يهتم بدراسة الظواهر والنظم السياسية.

علم الاجتماع التربوي: يهتم بدراسة الظواهر والنظم التربوية.

علم اجتماع اللغوي: ويهتم بدراسة الظواهر والنظم اللغوية في المجتمع.

علم الاجتماع الديني: ويدرس الظواهر والنظم الدينية في المجتمعات.

علم الاجتماع الريفي: ويدرس شؤون الريف والبدو ومشكلاتهم، تخطيط برامج التنمية الريفية.

علم الاجتماع الحضري: ويدرس المدينة، نموها، تطورها، المشكلات التي تعانيها والبحث في سبل إصلاحها.

علم الاجتماع الصناعي: ويهتم بدراسة عمليات التصنع ومقوماته، العلاقات الصناعية، التدريب المهني، ومشكلات الصناعة الاجتماعية، وأثر الصناعة في تغيير المجتمعات وتقدمها.

ثالثا: علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الأخرى

إنّ الناظر للحقل السُوسيولوجي يلاحظ طبيعة الإطار العام لهذا العلم، ونوعية القضايا والموضوعات التي يعالجها، ناهيك عن كيفية تطور الفكر البشري عبر مراحله المختلفة إلى أن تبلور وأبح في مرحلة متقدمة في العصر الحديث، كما تعددت مجالاته المختلفة وتنوعت خلال فترات زمنية متلاحقة، نتيجة لتعدد وتنوع كل من اهتمامات الباحثين والعلماء ومنطلقاتهم الفكرية والإيديولوجية المختلفة. لكن هذا التقدّم والتنوع في مجالات هذا العلم (علم الاجتماع) لم تأت من فراغ أو بواسطة جهود

علماء الاجتماع فقط يقدر ما جاء هذا التنوع والتطور بتضافر جهود كل علماء المجالات الأخرى سواءًا العلوم الطبيعية أو الاجتماعية [1]

علم الاجتماع يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية الناجمة عن تعامل وتفاعل الناس بعضهم في الجماعات المختلفة والعلوم الاجتماعية كلها تدرس زوايا المجتمع المختلفة، ولما كانت زوايا وأركان المجتمع متكاملة فإن العلوم الاجتماعية ذاتها تكون متكاملة ومترابطة لا يمكن فصل بعضها عن بعض فصلا تامّا فالفواصل بين هذه العلوم هي خيوط رفيعة. فقد ظهرت العلوم الاجتماعية في بادئ الأمر لدراسة الجوانب المتداخلة والمشتركة للحياة الاجتماعية، وقد أتضح أنّها كانت في البداية علمًا اجتماعيا واحدًا، مع مرور الوقت انقسمت إلى مجموعة من الاختصاصات والفروع، كل فرع منها يهتم بدراسة جانب من الجوانب الحياة الاجتماعية، وبطرق ومناهج علمية تميز كل تخصص عن الآخر.[2]

ومن هنا يمكن تحليل العلاقة التفاعلية والجدلية بين علم الاجتماع وبعض العلوم الاجتماعية الأخرى.

سوف نحاول في هذا العنصر إلقاء نظرة وجيزة عن أهم نقاط التلاقي بين علم الاجتماع والعلوم الأخرى سواءً العلوم الاجتماعية أو الطبيعية.

1- علاقة علم الاجتماع بالعلوم الطبيعية:

يمكن الإشارة إلى أن كتابات مؤسس علم الاجتماع الحديث "**أجست كونت**" جاءت لتؤكّد على أهمية وجود الفيزياء الاجتماعية وتجلى ذلك في المحاولات الأولى التي تبناها أجست كونت لتسمية علم الاجتماع، وهذا نتيجة لوجود الفيزياء الأرضية والفيزياء السماوية وغيرها التي اتخذت بالعالم الطبيعي الخارجي الذي يعيش فيه الإنسان موضوعّا لها، مع غياب علم مستقل بذاته يهتم بدراسة الظاهرة

(1) عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص73.

(2) إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 33-34-35.

الاجتماعية وعلاقة الإنسان بذاته ومع الآخرين فقد شهدت العلوم الطبيعية قفزة نوعية وتطور في مجالات الطبيعة، الطب، الهندسة الفلك، الرياضيات وغيرها الأمر الذي أثر في نفسية أوجست كونت على ضرورة وجود علم يهتم بدراسة الحياة الاجتماعية كما هو الحال في العالم الطبيعي[1]

وعند تحليل تراث علم الاجتماع خلال مساواته المختلفة يعكس ذلك العلاقة القوية بين هذا العلم والعلوم الطبيعية هذه العلاقة التي لم تنقطع قط، كون الاهتمامات العلمية سواءًا أكانت طبيعية أو إنسانية تظهر في المجتمع ذاته وتخلق تأثيرا على المستويين الإنساني والطبيعي، حيث أن الانجازات التي حُققت بفضل العلوم الطبيعية إنّما هدفها الأول والأسمى هو سيطرة الإنسان على العالم الطبيعي الخارجي وإخضاعها له، والعمل على تكييف هذه البيئة بصورة عامة من أجل راحة الإنسان واستقراره.[2]

ومن المؤكد أن السبق العلمي في مختلف المجتمعات في العصور القديمة كان للعلوم الإنسانية وهذا ما يعرف به حتى علماء العلوم الطبيعية أنفسهم، حيث أن جميع نظريات والمناهج المتبناة في العلوم الطبيعية وُلِدَت كأفكار أو خيال أو تصورات في مجملها العام خدمة الإنسان واستمراره.[3]

وقد جاءت الدعوة صريحة في السنوات الأخيرة على فكرة أن جهود علماء العلوم الطبيعية بمختلف فروعها كرست لخدمة الإنسان والمجتمع وتحقيق غاياته وأهدافه، والعمل على التقدم والتطور والرقي به، والسيطرة على الطبيعة، حيث أكّد علماء الطبيعة في السنوات الأخيرة على ضرورة التعاون العلمي بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية بصفة عامة، وهذا ما يؤيده علماء المناهج على ضرورة

---

(1) عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص74.

(2) المرجع نفسه، ص ص74.

(3) المرجع نفسه، ص ص74-75.

تبني ما يسمى بمدخل التداخل بين العلوم Inter– Disciplinary Approoch، بالرغم من الخصائص التي تتميز بها الظاهرة الاجتماعية من تعقيد مقارنة بالظاهرة الطبيعية.[1]

2- علاقة علم الاجتماع بعلم النفس:

علم النفس من العلوم التي تدرس طبيعة الإنسان الفردية، حيث يركز اهتمامه بالغرائز الإنسانية والملكات والاستعدادات التي تنطوي عليها طبيعة الإنسان والعمليات العقلية كالذكاء والتخيل والتصور ومظاهر السلوك الفردي، غير أن الإنسان اجتماعي بطبعه (فلا وجود للإنسان الفرد) ؛ بمعنى أن الإنسان يعيش في وسط جماعة في مجتمع معين، وعليه فالمسائل والقضايا التي يعالجها علم النفس لا بُدّ وأن تكون متأثرة بالمجتمع وطبيعته وبناءه، فتصورات الأفراد، خيالهم، ومدركاتهم الحسية لا يمكن أن تكون إلّا انعكاس للوسط الاجتماعي للفرد وبيئته الاجتماعية، بمعنى أنّ كل العمليات التي تصدر عن الفرد لا يمكن أن تكون مجرّدة عن واقعها الاجتماعي، فمثلا خيال ابن المجتمع الإسلامي يختلف عن خيال ابن الجاهلية، بمعنى أن الفرد يتأثر بطبيعة المجتمع الذي يعيش فيه.[2]

فعلم النفس يهتم بدراسة البيئة الذّاتية للفرد، بمعنى أنه علم دراسة السلوك أو علم دراسة الشخصية الفردية، وهناك الكثير من علماء الاجتماع الذين قدّموا تحليلات ونظريات سوسيولوجية ترتبط بالجانب السيكولوجي مثل نظرية "**ماكس فيبر**"عن الفعل الاجتماعي Social action أو تحليلاته عن الفهم والمعنى لطبيعة السلوك البشري أو اهتمامات "**تالكوت بارسونز**" **t.Parsons**" عن الأنساق الاجتماعية كانت خير دليل على العلاقة بين علم النفس وعلم الاجتماع.

---

(1) المرجع السابق، ص75.

(2) أحمد رأفت عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص31.

حيث أنه لا يمكن فصل علم الاجتماع عن علم النفس مثلما لا نستطيع فصل الجماعة عن الفرد، فالفرد يحتاج إلى الجماعة لإشباع حاجاته ورغباته المختلفة وتحقيق أهدافه، والجماعة لا يمكن أن تظهر وتتكامل دون وجود الأفراد الذين ينضمون إليها ويعملون فيها من أجل تحقيق طموحاتهم وأمانيهم التي هي في الحقيقة طموحات وأماني المجتمع [1]، وعليه لا شك أنّ هناك تقاربًا واضحًا بين علم النفس وعلم الاجتماع بالرغم من أن "**دوركايم** "يرى أنّه يجب الفصل بين الظواهر النفسية والظواهر الاجتماعية، إلّا أنّه يجب التأكيد على الأهمية البالغة للعوامل النفسية في السلوك الاجتماعي، والبعد النفسي للحقيقة الاجتماعية، هذا إلى جانب صعوبة فهم المجتمع دون فهم نفسية الفرد، فعلم النفس وعلم الاجتماع يكمّل أحدهما الأخر [2]، حيث نجد الكثير من الظاهر السيكولوجية قد تبدوا في بادئ الأمر ظواهر فردية متأثرة بمنطق الأفراد، إنّما ترجع في حقيقة الأمر إلى دوافع وعوامل اجتماعية، وعلى هذا الأساس ظهرت الكثير من الفروع من الدراسات النفسية تمت بأوثق الصلات إلى ميدان علم الاجتماع لدراسات العلاقات السيكولوجية في تفاعلاتها مع العوامل الاجتماعية، من بينها علم النفس الاجتماعي.[3]

3-علاقة علم الاجتماع بعلم الأنثرولوجيا:

توجد علاقة وثيقة بين علم الاجتماع والأنثربولوجيا، إذ يمكن اعتبار الجذور الأولى لعلم الاجتماع هي من جذور أنثروبولوجية طالما أن المجتمع المعقّد الذي يتخصص بدراسته علم الاجتماع متأصّل في المجتمع البدائي البسيط، هذا الأخير هو موضوع دراسة علم الإنسان أو الأنثربولوجيا، فعلم الأنثروبولوجيا يهتم بدراسة الحياة البدائية للشعوب من نشأتها، نشأة لغتها، وأساليب التفكير، طبيعة أعالها، عاداتها وتقاليدها وكل عناصر الثقافة، ناهيك عن اهتمام علم الإنسان بدراسة وتحليل الظروف البيئية والإقليمية

(1) إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد، مرجع سبق ذكره، ص6.

(2) فهمي سليم الغزوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص34.

(3) إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان، مرجع سبق ذكره، ص39.

ومختلف تأثيراتها في عمليات التركيب الجسمي، النشاط الاجتماعي، التراث الثقافي، والبحث في أصول النظم الاجتماعية، وما بلغته من تطور من صورها البسيطة في المجتمعات البدائية إلى صورها المعقّدة في المجتمعات المركبة بمعنى يهتم الانثربولوجيا بدراسة الإنسان وثقافته وحضارته في الماضي البعيد، كما يهتم بدراسة المجتمعات البدائية الحاضرة.[1]

فعلم الإنسان (الأنثربولوجيا) هما علمان شقيقان، حيث يمتاز علم الإنسان عن علم الاجتماع بتركيزه على المجتمعات البدائية والمجتمعات ذات الحجم الصغير، بينها علم الاجتماع يركز على عمليات الجماعة ضمن المجتمعات الصناعية الحديثة.[2]

4- علاقة علم الاجتماع بعلم الاقتصاد:

يعتبر علم الاقتصاد من بين العلوم الاجتماعية التي سبقت نشأتها الكثير من العلوم الاجتماعية ومن بينها علم الاجتماع وكان بطبيعة الحال مرتبطا بالفلسفة، لكنه شهد تطورًا ملحوظا خلال القرين الثامن والتاسع عشر لطبع بطابع سياسي وأطلق عليه آنذاك الاقتصاد السياسي Political Economy لكنه تبلورت بعالم هذا العلم خاصة بعد ظهور العديد من العلماء في العصر الحديث الذين أرسو معالم هذا العلم من أمثال "**آدم سميت A-Smith**" الذي عرّف الاقتصاد بعلم الثورة [3]

وبدأ علم الاقتصاد يأخذ أبعادًا تمس الحياة الاقتصادية، ويركز على دراسة الأنشطة الاقتصادية للإنسان وتأثيرها على الحياة الاجتماعية، بصورة عامة، حيث أدّى ذلك ارتباط تحليلات علماء الاقتصاد بتحليلات علم الاجتماع وتحلى ذلك في الاهتمام بطبيعة الحياة الاجتماعية فدراسة الاقتصاد للأنشطة

---

(1) المرجع السابق، ص39-40.

(2) فهمي سليم الغزوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص5.

(3) عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص86.

الاقتصادية ترتبط أساسًا بنوعية هذه الأنشطة ووجودها في المجتمع. لا سيما أن الاقتصاد هو آلية لبلوغ أهداف المجتمع وغاياته.

وعليه وضع كل من علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد مدخلا مشتركا عندما وضعوا أسُس علم الاجتماع الاقتصادي ليهتم بدراسة جميع مظاهر الاقتصادية في المجتمع.[1] أي يعنى بدراسة الجوانب الاجتماعية للحياة الاقتصادية ويقدّم صورة واضحة للعلاقات المتبادلة بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية، التي تؤثر فيها، وترتبط معها في سياق الحياة الاجتماعية، وهنا تجدر الإشارة إلى بعض من علماء الاجتماع قد أسهمت تحليلاتهم في الكشف عن الجوانب الاجتماعية للحياة الاقتصادية على غرار تحليلات "**إميل دوركايم**" من خلال (تقسيم العمل والتماسك العضوي)، وماركس فيبر (البروتستنتية والرأسمالية).[2]

5- علاقة علم الاجتماع بعلم السياسية:

هناك علاقة بين علم السياسة وعلم الاجتماع، على اعتبار أنهما من العلوم الاجتماعية المتداخلة، حيث توجد اهتمامات مشتركة بينهما لا يمكن نكرها، حيث دراسة النظم أو البناءات والمؤسسات السياسية يعتبر في حدّ ذاته من نتاج المجتمع، أو من الممارسات والأنشطة الاجتماعية. وقد جاء علم السياسة منذ المحاولات الأولى لتأسيسه في الفلسفة اليونانية يطرح العديد من المسائل التي كانت ولا تزال تشغل بال المفكرين السياسيين والاجتماعيين كل على حدٍّ سواء، مثل طبيعة الحكم ونماذجه، علاقة الحاكم بالمحكومين أو العكس، الديمقراطية وغيرها من القضايا التي ترتبط بالحياة الاجتماعية. [3]

---

[1] المرجع السابق، ص87.

[2] فهمي سليم الغزوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص33.

[3] عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص77.

حيث أنّ التكيف السياسي مع المجتمع هو سيرورة ترسيخ المعتقدات والتمثلات المتعلقة بالسلطة ومجموعات الانتماء، فليس هناك من مجتمع سياسي يكون قابلًا باستمرار للحياة من دون استبطان حد أدنى من المعتقدات المشتركة المتعلقة في آن واحد بشرعية الحكومة التي تحكم وبصحة التماثل بين الأفراد والمجموعات المتضامنة، فعلم الاجتماع يهتم بدراسة كافة جوانب المجتمع بينما علم السياسة يكرّس اهتماماته لدراسة القوة المتجسدة في التنظيمات الرّسمية، حيث أن علم الاجتماع يولي اهتمامًا كبيرًا بالعلاقات المتبادلة بين مجموعة النظم (بما في ذلك الحكومة)، بينما علم السياسة يهتم بالعمليات التي تحدث داخل الحكومة مثلا، وقد مزَج الكثير من العلماء بين التحليل السياسي والتحليل السوسيولوجي.

6- علاقة علم الاجتماع بالفلسفة:

من الواضح أن علم الاجتماع ظهر في إطار الطموح الفلسفي إلى حدٍّ كبير، حيث أن الفلسفة الاجتماعية سبقت علم الاجتماع إلى تكثير من حيث النشأة، إذ أن الفلسفة الاجتماعية قد نمت في اليونان القديمة، واكتمل قوامها وتبلورت خلال العصور الوسطى وتطورت خلال عصر التنوير، والذي سبق ميلاد علم الاجتماع مباشرة، والجدير بالذكر أنّ كثيرا من قضايا علم الاجتماع تمتد أصولها الفكرية إلى الفلسفة الاجتماعية، حيث تربطها صلة قوية.[1] حيث من غير المعقول نكران أن علم الاجتماع يثيرا أفكارًا فلسفية، وأنّ جانبًا كبيرا من الفكر السوسيولوجي قد بدأ من الفلسفة.[2]

[1] فادية عمر الحولاني، مبادئ علم الاجتماع، المكتبة المصرية، 2002، ص11.

[2] محمد الجوهري، المدخل إلى علم الاجتماع، ط5، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص64.

خلاصـــة:

لمسنا من خلال هذا المحور التنوع الكبير في تعريفات علم الاجتماع وكيف كرس العلماء جهودهم من أجل تحديد مسميات علم الاجتماع ووضع تعريفات محددة له، والتي بدورها توضح التطورات التي ظهرت على تاريخ هذا العلم في حد ذاته، وكذا التنوع في الموضوعات التي يهتم بها منذ نشأته الأولى، ناهيك عن تعدد واتساع مجالاته، مما يعكس حقيقة تنوع التراث المعرفي لهذا العلم. ولقد تغيرت الموضوعات والمجالات التي يهتم بها نظرا للتغيرات التي طرأت على المجتمع وتعدد المشكلات الاجتماعية وتزايد حدتها، والقضايا التي تطرحها ظروف العصر الحديث الذي يتسم بالتعقيد. كل هذا يعبر عن أهمية هذا العلم خاصة أن مهمته عموما تصب في دراسة المجتمع، والكشف عن جوانب الحياة الاجتماعية المعقدة والمتغيرة بصورة واقعية وعلمية.

المحور الثالث: رواد علم الاجتماع.

تمهيـــــــد

أولا: عبد الرحمان ابن خلدون

ثانيا: سان سيمون

ثالثا: أجست كونت.

رابعا: كارل ماركس.

رابعا: إميل دوركايم

خامسا: ماكس فيبر

خلاصـــــة

تمهيد:

لعلم الاجتماع تاريخ طويل زاخر بالأفكار والإسهامات حتى تلك التي سادت المجتمعات البدائية ومجتمعات الشرق القديم والفكر اليوناني وغيره، فمند القديم كان الفضول يتملك الإنسان لمعرفة مصادر سلوكه وبواعثه، غير أن هذه المساعي لفهم نفسه خلال ألاف السنين كانت تعتمد على أساليب التفكير التي تم توارثها جيل بعد جيل، وكثيرا ما تم التعبير عن هذه الآراء بمقولات دينية، أو باللجوء إلى الأساطير الشائعة أو الخرافات، أو المعتقدات التقليدية.إلى أن بدأ علم الاجتماع يأخذ مكانه بين العلوم الأخرى ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر، حيث بدأت الدراسات الاجتماعية تأخذ منحى علميا، وبدأ الاتجاه إلى تطبيق مناهج العلوم الطبيعية من ملاحظة وتجريب ومقارنة، ويرجع الفضل في اتخاذ هذا الاتجاه إلى الكثير من المفكرين والفلاسفة الذين ساهموا بآرائهم وأفكارهم في إرساء قواعد هذا العلم. وسنتناول في هذا المحور أهم الرواد والفلاسفة الذين قدموا الكثير لعلم الاجتماع.

أولا: عبد الرحمان ابن خلدون (1233-1406م)

في حقيقة الأمر إنّ هذا المفكر العربي استطاع أن يقدّم إسهامات مهمة في تشكيل وبلورة الفكر الإنساني، باعتباره سياسيً فقد استفاد كثيرا من علوم عصره ومن ملاحظاته الميدانية التي جمعها خلال تنقلاته المختلفة، وقد ساهم ابن خلدون في الكثير من الجوانب الاجتماعية، ودفع الكثير لاعتباره مؤسس علم الاجتماع، خاصة أنه أعلن بصورة واضحة على أنّه يجب أن يكون لأي علم جديد موضوع محدّد خاص به، وقد حدّد هذا الموضوع الذي قدّمه بالعمران البشري. [1]، وهذا ما ظهر بوضوح في مقدمته الشهيرة والتي تعرف (بمقدمة ابن خلدون) التي وضح من خلاله تصوراته الاجتماعية والتي جاءت نتيجة استخدامه أساليب وطرق ومناهج البحث الاجتماعي والإيديولوجي والتاريخي المميز، وذلك من خلال تقصيه للواقع وتحليله، وجمع المادة العلمية، والتي تعكس مدى اهتمام هذا المفكر بدراسة الواقع والمجتمع، وتناول قضاياه بصورة تحليلية مميزة [2]

ولقد أثار ابن خلدون اهتماما خاصًّا بين علماء الاجتماع والمفكرين الأوروبيين باعتباره فيلسوفًا وعالمًا اجتماعيّا ومؤرخًّا، نظرًا لعلميته وموضوعيته ودقة تحليلاته، ناهيك عن أهمية الموضوعات والقضايا التي تناولها أو عالجها، والدور الذي لعبه في إرساء قواعد العلم والمعرفة، حتى أن بعض مفكري الغرب قد عدّوا "ابن خلدون" أول عالم اجتماع حقيقي أرسى قواعد ومبادئ علم الاجتماع.([3])

فالمقدّمة التي اشتهر بها "ابن خلدون" هي جزء من كتابه الذي ألّفه في التاريخ وسمّاه "**كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطات الأكبر**" حيث تناول فيه العديد من القضايا الاجتماعية وأرسى فيه قواعد علمه الجديد "علم العمران البشري"، هذا العلم

---

[1] مجد الدين عمر خيري خمش، علم الاجتماع، الموضوع والمنهج، ط3، دار مجلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص26.

[2] عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص23.

[3] غني ناصر حسين القريشي، مرجع سبق ذكره، ص261.

الذي استنبطه وابتكره ابن خلدون حيث يقول في هذا الصدد "ألهمني الله إلى ذلك إلهامًا، واخترعه من بين المناحي مذهبًا عجيبًا وطريقة مبتدعة وأسلوبًا" ، ويقول: وبعد أن أستوفيت علاجه وأنرتُ مشكاته للمستبصرين وأذكيت سراجه وأوضحت بين العلوم طريقه ومناهجه، وأوسعت في فضاء المعارف نطاقه وأدرت سياجه، فأنشأت في التاريخ كتابا رفعت به عن أحوال الناشئة من الأجيال حجاجا وفصلته في الأخبار والاعتبار بابًا بابًا وأبديتُ فيه لأولية الدّول والعمران عللا وأسبابًا وبنيته على أخبار الأمم الذين عمرو المغرب في هذه الأعصار وملئوا أكناف الضواحي منه ((1))

أمّا في مفهوم ابن خلدون للعمران فهو علم يبحث ويوضّح أحوال العمران والتمدّن، وما تخضع له ظواهر الاجتماع الإنساني من قوانين، وهذا العلم مستقل بذاته وله موضوعه الخاص وهو العمران البشري والاجتماع الإنساني، الذي يدرس ما يطلق عليه "ابن خلدون" الواقعات الاجتماعية (واقعات العمران البشري)، وهو ما يعرف اليوم بالظواهر الاجتماعية. [2]

*** الظاهرة الاجتماعية عند "ابن خلدون"**

يرى "ابن خلدون" أن الظواهر الاجتماعية أو كما يطلق عليها الواقعات الاجتماعية تخضع إلى قوانين مماثلة للقوانين التي تنظم حركة الظواهر الطبيعية وتفرض سيطرتها على الناس، بحيث لا يمكن التحكم بها من قبل الأفراد [3]، حيث حث "**ابن خلدون**" على ضرورة دراسة الظاهرة الاجتماعية في حالة استقرارها وفي حالة تغيرها وتطورها، وبتعبير المصطلحات العلمية الاجتماعية الحديثة يمكن القول أن "ابن خلدون" كان يدرس الظواهر من الناحيتين الاستاتيكية والديناميكية، بمعنى أنّه أولى أهمية الدراسة التطورية إلى جانب اهتمامه بدراسة الظواهر من الناحية التشريعية أي الحالة التي هي عليها في مكان

---

(1) رائد محمد طه، إسهامات ابن خلدون في رفد علم الاجتماع والأنثروبولوجا بمفاهيم لغوية، مقدم إلى مؤتمر ابن خلدون علامة الشرق والغرب، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012، صص4-5.

(2) رائد محمد طه، مرجع سبق ذكره، ص05.

(3) غني ناصر حسين القريشي، مرجع سبق ذكره، ص261.

وزمان معينين، فقد عنى "ابن خلدون" في تحليله ودراسته لمختلف النظم العمرانية بأن يزاوج بين هاتين الناحيتين، فكان يدرس عناصر الظاهرة وأجزائها ووظائفها وما تعلق بمسائل الدّراسة الستاتيكية، دون أن يغفل مدى تطورها والقوانين التي تخضع لها في هذا التّطور [1]

بمعنى أن "**ابن خلدون**" استخلص أن الحوادث والظواهر الاجتماعية لا تسير حسب المصادفات أو وفق إرادة الأفراد، وإنّما لها قوانين ثابتة لا تقل في ثباتها عن قوانين الظواهر الأخرى (ويقصد هنا الظواهر في العالم الطبيعي)، حيث دعا هنا إلى اتباع طريقة دقيقة لتحقيق الأحداث. [2]

***منهج "ابن خلدون" (الطريقة التي تدرس بها الواقعات الاجتماعية):**

حيث دعَا "ابن خلدون" إلى الملاحظة (المشاهدة) والمقارنة والتجريب، وفهم الوقائع في إطارها الزمني الخاص وكذا التحليل العقلي والمقارنة التي تمكن من الكشف عن أوجه الاختلاف والتشبيه ثم الوصول إلى القوانين والمبادئ التي تحكم الظواهر الاجتماعية. [3]

***ضرورة الاجتماع الإنساني:**

توصل "ابن خلدون" في دراسته للعمران البشري إلى أنّ المجتمع أمر ضروري وطبيعي، بمعنى أن الإنسان مدني بطبعه، ولا يستطيع العيش منفردًا أو بمعزل عن الآخرين (المجتمع). فالأفراد حسبه في حاجة دائمة إلى العون المتبادل بغية تحقيق وإشباع حاجاتهم الدّفاعية والاقتصادية [4]

فقد أولى اهتماما كبيرا بتحاليل الضرورة الاجتماعية والكشف عن الدّعائم التي تقوم عليها، فعدم كفاية الفرد لنفسه تدفعه إلى التعاون والاشتراك في حياة الجماعة ومن ثم ينشأ التضامن الذي يُعَدُّ أقوى الدعامات التي يقوم عليها المجتمع. [5]

---

[1] إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد، مرجع سبق ذكره، ص103.

[2] عبد الهادي محمد والي، تاريخ التفكير الاجتماعي، جامعة طنطا، 2005-2006، ص ص 178-179.

[3] المرجع نفسه، ص ص183-184.

[4] المرجع نفسه، ص187.

[5] إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد، مرجع سبق ذكره، ص10.

حيث يقول في هذا الصدد «إن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته في ذلك الغذاء غير موفية له بمادة حياته منه، ولو فرضنا منه أقل ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الحنطة مثلا فلا يحصل له إلّا بعلاج كثير من الطعن، والعجن، والطبخ، وكل واحدٍ من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لا تتم إلّا بصناعات متعددة من حدّاد ونجار وفاخوري... ويستحيل أن تفي بذلك، كله أو ببعضه، قدرة الواحد، فلا بُدّ من اجتماع القدر الكثيرة من أبناء جنسه... فالواحد من البشر لا تقاوم قدرته واحد من الحيوانات العجم سيما المفترسة فهو عاجز عن مدافعتها وحدة بالجملة... فلا بُدّ في ذلك كله من التعاون عليه بأبناء جنسه، وما لم يكن هذا التعاون فلا يحصل له قوت، ولا غداء ولا تتم له حياته»[1]

***مفهوم العصبية والتضامن الاجتماعي:**

أخذ مفهوم العصبية والتضامن الاجتماعي حيزًا هامًّا في تفكير ابن خلدون؛ لما يوليه من أهمية بالغة لهذين المفهومين على اعتبار أن العصبية هو محور نظرية ابن خلدون في قيام الدّول وسقوطها (وسنتطرق إلى ذلك لاحقا)، والعصبية التي يقصدها ليست تلك العصبية الجاهلية العمياء، التي تقو على الباطل وأحواله، والعصبية حسبه هي رابطة دم أو قرابة، أو هي رابطة نفسية واجتماعية تربط أهل القبيلة ببعضهم البعض الذين تجمعهم رابطة –النسب–أو رابطة الحلف والولاء، إضافة إلى شرط الملازمة بينهم (القرب الجغرافي والعيش المشترك) ليتم التفاعل الاجتماعي بينهم، فالعصبية تصبح في كثير من الأحيان لا معنى لها إذا لم يكن هناك القرب الجغرافي والعيش المشترك، وتبقى مستمرة، ومتفرعة بوجود هؤلاء الأفراد واستمرار تكاثرهم وتناسلهم، فينشأ بين أفرادها من خلال ذلك شعور يدعم مبادئ المحاماة والمدافعة، وهم في ذلك يتعصبون لبعضهم حينما يتطلب الأمر ذلك. وهنا يذوب الفرد في الجماعة،

[1] محمود فهمي الكردي، الاستقرار والتغير في فكر ابن خلدون، ورقة بحثية مقدّمة لندوة الإسهامات المعرفية والمنهجية لابن خلدون في إطار الفكر الاجتماعي، مركز الدّراسات المعرفية، جامعة عين شمس، 5–6 أغسطس، 2000، ص14.

ويشعر أنه جزء لا يتجزأ من أهل عصبته، وهذا شعور جماعي مشترك لدى أفراد العصبة، فهو ذو صبغة جمعية أساسية بين الفرد والجماعة.

وفي حال العدوان على العصبية من جانب خارجي فيظهر في هذه الحالة الوعي بالعصبية، وهذا "الوعي بالعصبي" هو الركيزة الأساسية التي يستند إليها أبناء العصبة الواحدة فهو الذي يشُدُّ أفراد العصبة إلى بعضهم البعض وهو ما يطلق "ابن خلدون" "بالعصبية " والتي بها تكون الحماية والدفاع. [1]

إذن النظام القبلي هو الذي أفرز مفهوم التعصب القبلي من أجل حماية هذا النظام والدفاع عن أفراده، ومطالبته بسلطة وسيادة على نظم قبيلة أو قبائل أخرى مجاورة له، إذن فالحماية والدفاع والمطالبة، إنّما هي في حقيقة الأمر تبريرات للعصبية التي بدورها تكون سببا في استمرار الصراع الاجتماعي في المجتمع لا سيّما إذا رافق ذلك العبد عن مناطق الحضارة، أو التوحش والشجاعة والإقدام.[2]

فالدولة أو الحكومة تظهر عندما يؤدي الصراع إلى استيلاء الجماعة الأقوى والأكثر تماسكا وعصبية، وتنهار الدولة حين تدخل وتضعف عصبيتها. ويضمحل التضامن الاجتماعي المطلوب لحمايتها، فالعصبية الدين والتضامن الاجتماعي عوامل أساسية في قيام الدولة [3]

فالعصبية تسعى دائما إلى غاية هي تكوين الملك السياسي، أي بناء الدّولة حيث يقول في هذا الأمر « إذا كان الملك غاية للعصبية، فهو غاية لفروعها، ومتمماتها، وهي الخلال» وأن الملك هو غاية العصبية وأيضا فالتغلب الملكي غاية للعصبية. [4]

فيعتقد "**ابن خلدون**" أن العصبية جاذبية خاصة، فهي تجذب الأفراد حول بعضهم البعض وحول نفسها، وتجمعهم في دائرتها بطريقة تلقائية–في الظاهر–إن العصبية تشبه المغناطيس فهي تجذب الأفراد

---

(1) رائد محمد طه، مرجع سبق ذكره، ص ص6–7.

(2) غني ناصر حسين القريشي، مرجع سبق ذكره، ص264.

(3) المرجع نفسه، ص264–265.

(4) سعد الله علي، نظرية الدّولة في الفكر الخلدوني، ط1، دار مجدلاوي، عمان، 2003، ص32.

وتجمعهم، ليشكل جماعة قوية متلاحمة مترابطة عبر ما أسماه "ابن خلدون" صلة الرحم، النسب العام النسب الخاص، والولاء والخلق. [1]

وباختصار فإن العصبية التي تساعد على تأسيس وبناء الدّولة عبارة عن تأليف بين الالتحام الاجتماعي من جهة، وعلاقات التبعية وسيطرة وسيادة الزعيم المفدي من جهة أخرى، والأمر يتعلق جوهريًّا بتبعية غير معلنة (خفيّة)، كما يعبر عن ذلك "**ألفرد سوفي**" "**Alfred Sauvy**" فهي تبعية ضمنية وغامضة.[2]

***إشكالية قيام الدّولة أو الملك عند "ابن خلدون"**

شكل مفهوم الدولة (قيام الدولة) حيّزا هامّا في فكر ابن خلدون وبحوثه ودراساته، وتعتبر ظاهرة قيام الدولة عنده من القضايا التي تناولتها المقدّمة بالدّراسة والتحليل. فالدّولة هي ظاهرة سياسية واجتماعية متغيرة وليست مستقرة تخضع بمبدأ أو حتمية التغير الاجتماعي، حيث شبهها بالكائن الحي لها دورة حياة من النشأة إلى التطور والازدهار ثم الزوال.[3]

إن نظرة "**ابن خلدون**" للدّولة نظرة خاصة ومتميزة عن نظرة غيره من المفكرين، فهو يرى بأنّ الدّولة لا يكتمل وجودها، إلا بتوفر أو وجود أربعة عناصر متكاملة وهي، الجماعة، العصبية، الأرض والسلطة.[4]

فالدولة عند "**ابن خلدون**" هي ظاهرة في كل مرّة تنتهي فيها الدورة السياسية، فهي في نظره لا دائمة ولا مستقرة، هذه الفكرة الجزئية في عدم استقرار الدّولة اشتقها "**ابن خلدون**" من فكرة أوسع وأكثر

---

[1] المرجع السابق، ص36.

[2] عبد الغني مغربي، الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، المؤسسة الوطنية للكتاب، ديوان المطبوعات الجامعية، 1988، الجزائر، ص159.

[3] عصام عبد الشافي، الثورة والبناء الحضاري عند ابن خلدون، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 28 أغسطس، 2016، ص01.

[4] سعد الله علي، مرجع سبق ذكره، ص36.

شمولية، وهي عدم ثبات الظواهر الاجتماعية أو ظواهر الاجتماع الإنساني على الإطلاق، والدولة تبقى دائمة التعرّض للتبدل والتغير.[1]

حدّد "ابن خلدون" حياة الدّولة بثلاث أطوار رئيسية هي: [2]

*** الطور الأول:**

وهو طور الاستيلاء على السلطة، يحث تكون فيها العصبية على درجة عالية من القوة، بحيث أن الحاكم هنا لا يقطع صلته بالقبيلة ويعمل على تحقيق مطالبهم وإشباع حاجاتهم، وتظل هنا مظاهر البداوة قائمة، فلا يكاد يلاحظ فرق كبير بينها ربين المرحلة التي سبقتها.

*** الطور الثاني:**

وهو طور توطيد السلطة: في هذه المرحلة نلاحظ نوع من الاهتزاز في العصبية، بحيث يدخل الحاكم في تناقض وصراع مع قبيلته من خلال خدمة صالحه الخاصة وحاشيته، وعدم اشتراك أهل عصبيته واحتكاره للسلطة، فتبدأ هنا النزاعات والانشقاقات، وتبدأ العلاقة بينه وبين أفراد قبيلته في التصدع والتلاشي شيئًا فشيئًا، كما يحدث في هذا الطور توسع في الدولة، وزيادة فرض الضرائب...الخ

*** الطور الثالث:**

هي مرحلة الدّورة أو القمة: نلاحظ انشقاق واضح بين الحاكم والعصبيات القبلية (الذين هم من أوصلوه في حقيقة الأمر إلى الحكم)، فيسود الحكم التسلطي واستبداد الحاكم، خاصة بعدما تتطور الصناعة والحرف وازدياد توصيل الضرائب لصالح الملك (أو الحاكم) وحاشيته، حيث يتم تعويض

---

[1] رياض عزيز هادي، مفهوم الدّولة ونشوءها عند ابن خلدون، مجلة العلوم السياسية، العدد 7، 1977، ص79.

[2] حسينة بوعدة، التغير الاجتماعي عند ابن خلدون، مقاربة سوسيولوجية، مجلة آفاق للعلوم العدد 8-ج2-جوان 2017، ص ص113-114.

العصبية بالمال والثورة من خلال لجوء الملك إلى الاستعانة بأشخاص أجانب غير أفراد قبيلته، ففي هذه المرحلة تصل معالم التحضر إلى ذروتها ويظهر ما يعرف بالرفاهية والترف.

الطور الرابع: الزوال والانهيار

في هذه الرحلة يصل فيها التناقض والصراع بين العصبية والملك إلى قمته، بسبب انهيار الملك الذي كان ينفق على مساعدي الملك (الحاكم) والذين هم ليسوا من عصبيته، وهذا ما يؤدّي إلى زيادة دفع الضرائب وبالتالي خنق التجارة والصناعة والزراعة، وهذا ما يؤدي بالحاكم إلى فقدان قاعدته نتيجة لتخليه عن العصبية القبلية، وبالمقابل تستيقظ عصبية قبلية أخرى وتستولي على الحكم بفعل القيام بثورة أخرى، وهكذا ذواليك.

***في مفهوم نظرية القهر الاجتماعي (المحاكاة) (المغلوب وتقليد الغالب):**

يرى "**ابن خلدون**" أن المغلوب يميل إلى الاقتداء بالغالب، حيث تميل الشعوب المغلوبة إلى محاكاة الشعوب الغالبة، في عاداتها؛ تقاليدها، أزيائها، أعرافها، وقوانينها، وفي هذا الشأن يقول "**ابن خلدون**" « والسبب في ذلك أن النفس أبدًا تعتقد الكمال في من غلبها وانقادت إليه، إما لنظرة بالكمال بما وقرعندها من تعظيمه، أو تغالط به من أن انقيادها ليس لغلب طبيعي، إنّما هو لكمال الغالب. فإذا غالطت بذلك واتصل لها اعتقادا فانتحلت جميع مذاهب الغالب وتشبهت به وذلك هو الاقتداء... [1]

بمعنى أن المغلوب يقتدي بالغالب ظنا منه أنه إذا ما اقتدى به فإنه سوف يحقق القدر نفسه من التطور والنجاح والرقي، لاعتقادهم الكمال فيهم.

[1] جميل حمداوي، أسس علم الاجتماع، ط1، شبكة الألوكة، 2015، ص40.

ثانيا: سَان سيمون (1760،1825م)

يعد "**سان سيمون**" **Soint-Simon**" من أبرز رواد السوسيولوجيا الوضعية، ما دام أنه يؤمن بالعلم والعلمانية، والتطور وإخضاع القضايا الاجتماعية والإنسانية للتجريب الوضعي، يقول "**سان سيمون**" إن أكبر وأشرف وسيلة لدفع العلم نحو التقدم هو جعل العالم في إطار التجربة، ولا نقصد العالم الكبير وإنّما هذا العالم الصغير، يعني الإنسان الذي نستطيع إخضاعه للتجربة»[1]

ومن ناحية أخرى نادى "**سان سيمون**" إلى تطبيق المنهج الفيزيولوجي على علم الاجتماع وأطلق عليه اسم الفيزيولوجيا الاجتماعية، إذ يقول في هذا الصدد « تنظر الفيزيولوجيا الاجتماعية إلى الأفراد كناصر في الهيئة الاجتماعية التي تُعنى بدراسة وظائفه العضوية بالطريقة نفسها التي تدرس بها الفيزيولوجيا الخاصة وظائف الأفراد. [2]

حيث دعَا أبو الاشتراكية الفرنسية كما يوصف إلى إعادة تنظيم المجتمع على أسس علمية داعيّا إلى دعم مكانة العمل لأن تقدم المجتمعات مقترن بالعمل، وبهذا فإن علم الاجتماع الذي كان يسميه "سان سيمون" بالفسيولوجية الاجتماعية كان يهدف من خلاله تقديم فهم ملائم للظاهرة الاجتماعية، بغية الكشف عن القوانين التي تحكم تفاعلها وعلاقتها بالظواهر الأخرى[3]

وكذا دراسة الظواهر المجتمعية مثل: العلوم الطبيعية بالاعتماد على الملاحظة العلمية، ودراسة الوظائف العضوية التي تؤديها هذه الفيزيولوحيا الاجتماعية.[4]

ومن جهة أخرى يقول "**سان سيمون**" « إن قدرة العلمية الوضعية هي نفس ما يجب أن يحل محل السلطة الروحية، ففي العصر الذي كانت فيه كل معارفنا الشخصية حدسية وميتافيزيقية بصفة

---

[1] المرجع السابق، ص68.

[2] المرجع نفسه، ص ص68-69.

[3] غني ناصر حسين القريشي، مرجع سبق ذكره، ص101.

[4] جميل حمداوي، مرجع سبق ذكره، ص69.

أساسية كان من الطبيعي أن تكون إدارة المجتمع فيما يخص شؤونه الروحية في يد السلطة اللاهوتية، ما دام اللاهوتيون آنذاك هم الميتافيزيقيين الموسوعيين الوحيدين. وبالمقابل عندما تصبح كل أجزاء معارفنا قائمة على أساس الملاحظة، فإن إدارة الشؤون الروحية يجب أن تستند إلى القدرة العلمية باعتبارها طبعًا متفوقة على اللاهوتية والميتافيزيقية»[1]

بمعنى أن "**سان سيمون**" كان وضعيا، ففي هذا الصدد اعتقد أن دراسة الظواهر الاجتماعية ينبغي أن تستخدم وتستعين بنفس الطرق العلمية المستخدمة في العلوم الطبيعية.[2]

وفي سياق آخر يعد "**سان سيمون**" أول من قدّم تصورات علمية حول الظواهر المجتمعية في بداية القرن التاسع عشر الميلادي، وسماها بالفيزيولوجيا الاجتماعية (Physiologie Sociale) والتي تُعنى بدراسة الذوات المجتمعية في علاقتها بالتنظيمات الاجتماعية المختلفة، ومن هنا علينا الاعتراف أنّ الكثير من الفضل يعود إلى "**سان سيمون**" في تأسيس علم الاجتماع بمفهومه الغربي.[3]

ويعتبر "**سان سيمون**" رائدًا من رواد "السوسيولوجيا الوضعية" ويتجلى ذلك في ثورته ورفضه للفكر اللاهوتي، وتمسكه وتأكيده على العلم في دراسة علم الاجتماع على غرار ما يحدث في العالم الطبيعي.

وفي هذا الإطار يقول "**محمد أمزيان** " « إن الوضعية بهذا المعنى المحدد تجد جذورها عند سان سيمون، وربّما أمكن القول بأن الفكر الوضعي مع "سان سيمون" كان على درجة من الوضوح بحيث لا نجد اختلافًا في التحليل وأسلوب التفكير بينه وبين كونت، وإن كان هذا الأخير قد وسع من دائرة الوضعية وجعل منها منطلقا في التحليل يمتد إلى كل أطراف العلوم الطبيعية منها والإنسانية»[4]

---

(1) المرجع السابق، ص ص69-70.

(2) محمد الجوهري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص3.

(3) جميل حمداوي، مرجع سبق ذكره، ص70.

(4) المرجع نفسه، ص71.

يعتقد "**سان سيمون**" أن التخلي والتحول من التفكير اللاهوتي وتبني أساليب التفكير الوضعي هو التحول حسبه لا يعبّر عن كونه ظاهرة تاريخية فحسب تعكس المراحل التي قطعها العقل الإنساني، بل يتجاوز ذلك لحد أن الثورة العقلية تعتبر تحولًا يستجيب للثورة المعاصرة، وهي ضرورة حتمية من ضرورات هذا العصر وبهذا وضع "سان سيمون" المبادئ التي يقوم عليها علم الاجتماع ألا وهي المبدأ العلمي الموضوعي والتجريبي، مع استلهام العلوم الطبيعية، وتجاوز الفكر اللاّهوتي الكنيسي.[1]

ثالثا: أجست كونت: Auguste Comte(1798-1857)

بالرجوع إلى الخلف كان "**ابن خلدون**" صاحب فضل كبير في نشأة علم الاجتماع، وقد ظهرت العديد من المدارس الاجتماعية التي تلت مرحلة "ابن خلدون" وساهمت بطريقة أو بأخرى في التمهيد لقيام علم الاجتماع في العصر الحديث، كدراسات "**ميكافيلي**"، ضف إلى ذلك ظهور أشكال من التفكير المثالي في القرنين السادس والسابع عشر أو ما يعرف بإتباع مدرسة "اليوتوبيا الاجتماعية"، الذين كان شغلهم الشاغل ما يجب أن يكون عليه المجتمع، والنظم الاجتماعية المكونة له، مثل "توماس مور" **Thoms More** و"**فرنسيس بيكون**" **F. Bacan**"، والمفكر الفرنسي "**فينيلون**" **Fenelon**".

لكن محاولاتهم تعرضت للنقد الشديد تبعا للظلم الاجتماعي والسياسي السائد آنذاك، فبقيت تلك المحاولات أشبه إلى حدٍّ بعيد بالتفكير الاجتماعي عند اليونان.[2]

لقد ظهرت أفكار "أجست كونت" في مرحلة فكرية شبه ممهدة لظهور أفكار وتصورات جديدة، على يد العديد من المفكرين والفلاسفة، فقد جاءت محاولات "أجست" لتخليص علم الاجتماع من الفلسفة

---

(1) المرجع السابق، ص ص71-72.

(2) عبد الهادي محمد والي، مرجع سبق ذكره، ص196.

وسعيه لأهمية وجود علم مستقل يهتم بدراسة الظواهر والمشكلات بصورة واقعية وذلك كان عبر فلسفته الوضعية.[1]

في حقيقة الأمر يمكن النظر إلى أعمال "**أجست كونت**" على أنها ردة فعل تمخضت عن الثورة الفرنسية وحركة التنوير، حيث يعتقد أجست أن الثورة الفرنسية يعود سببها الرئيسي إلى فلسفة التنوير حيث تأثر بالأوضاع والفوضى الفكرية التي سادت عصره في الانتقال من التقليد إلى التجديد، وكان من المناهضين والمنتقدين للمفكرين الفرنسيين الذين أفرزوا التنوير والثورة، حيث طور "**كونت**" وجهة نظره العلمية المعروفة باسم الوضعية–الفلسفة الوضعية– لمقاومة ما اعتبره الفلسفة السلبية والتدميرية للتنوير وكان مع أفكار الفرنسيين الكاثوليكيين المضادين للثورة.

"**فكونت**" لم يكن يعتقد بإمكانية العودة إلى العصور الوسطى لأن التقدم العلمي أفرز العديد من التغيرات في البناء الاجتماعي جعل تلك العودة مستحيلة، هذا من جهة ومن جهة أخرى طور نسق نظريا أكثر دقة (وحذفًا) مما فعل سابقوه، وهو نسقا شكل القاعدة الأولى من علم الاجتماع في سنواته نشأته المبكرة[2]. فكانت تلك الظروف التي عايشها "**كونت**" الضرورة إلى انشاء علم الاجتماع، للإصلاح المجتمع وانقاذه من مظاهر الفوضى الضارية أطنابها في مختلف نواحيه، حيث كان يرى "**كونت**" أن الفلسفة ليست لها غاية في ذاتها ولكنها وسيلة للوصول إلى غايات عملية في شؤون وقضايا العديد من المجالات، الأخلاق، السياسة والدين، وكان يرى أن أي تنظيم في هذه الشؤون لا يقدّر له النجاح ولا يمكن تحقيق الغاية المرجوة منه إلّا إذا سبقه تنظيم عقلي للآراء ومنهج البحث وطرق التفكير.[3]

---

(1) عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص31.

(2) محمد الجوهري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص30–31.

(3) مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2013، ص ص209–210.

فلما ظهرت قضية بالغة الأهمية آنذاك وهي كيفية إصلاح المجتمع وإعادة ترتيبه وتنظيمه بعد الثورة الفرنسية، رأى "**كونت**" أن هذه المشكلة ليست سهلة كما يعتقد جماعة المصلحين والمشرعين والمعاصرين له، بل على النقيض من ذلك فهي مهمة تتطلب الكثير من العمل والجهود والوقت اللازم. وتتطلب وضع فلسفة جديدة للقضاء على الفوضى في التفكير. فقد عايش "**كونت**" مدى الاضطراب العقلي في المجتمع، واتضح له أيضا أنّ التيارات العنيفة التي تقذف بالمجتمع لا يمكن أن نغزوها إلى أسباب وعوامل سياسية، ولكنها نشأت في خضم عوامل وجوانب متعددة كالاضطراب الخلقي مثلا والذي يرجع أساسًا إلى الاضطراب أو الفوضى العقلية، والمؤكّد حسبه فإن المجتمع لا يمكن أن يكون في حالة من النظام والانسجام في المصالح المادية والمنافع والرّوة المتبادلة فقط، ولكن هو بحاجة ماسة إلى اتفاق عقلي تفكيري.[1]

وهنا يطرح سؤال ما الفوضى العقلية التي كان يقصدها "**أجست كونت**"؟

بالرجوع إلى تلك الظروف والتحول الذي شهدته أوروبا بشكل عام والمجتمع الفرنسي على وجه التحديد فإن تلك الفوضى تناقض في وجود أسلوبين متناقضين للتفكير وفهم المجتمع وتحليله، أحدهما الأسلوب العلمي الوضعي الذي بدأت بوادره تُرسى في المجتمع والذي بدأ يأخذ مكانه في عقول الأفراد شيئًا فشيئًا، إذ أصبحوا أكثر استعدادًا من أي وقت مضى في التفكير في حقيقة الكون والظواهر الكونية الطبيعية والبيولوجية، وثانيهما التفكير الديني الميتافيزيقي الذي يتجه إليه الأفراد عند التفكير في الظواهر التي تتعلق بالإنسان والمجتمع، وهذه الفوضى بطبيعة الحال خلقت الكثير من المشكلات في المجتمع من فساد في الأخلاق والسلوك، في مختلف فروع الحياة الاجتماعية، لأن النظام الاجتماعي مرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة التفكير والمحور الأساسي الذي تدور حوله كل مظاهر الحياة الاجتماعية.[2]

---

[1] المرجع السابق، ص210.

[2] المرجع نفسه، ص210.

في خضم هذه التحولات التي تحدث والتي قلبت النظام الاجتماعي القديم في فرنسا بشكل خاص وأوربا بشكل عام رأسًا على عقب وتأثر "**كونت**" بهذه الأحداث وبدأ ذلك واضحًا في رفضه للفوضى السياسة وتركيزه على النظام والاستقرار.

بالرغم من إيمانه بفكرة التقدم والتطور إلا أنه يمكن النظر في أراء الكثيرين أن الطريقة الوضعية التي دعا إليها في دراسة المجتمع رد فعل محافظ اتجاه السياسات الراديكالية. فعلم الاجتماع يتأسس عند "أجست كونت" على فكرة التوفيق بين التغير والاستقرار.[1] هذا العلم الذي أسماه "**كونت**" في بادئ الأمر بالفيزياء الاجتماعية، ثم سرعان ما عاد وأسماه ب"علم الاجتماع" "Sociology" وهو اسم مشتق من مقطع لاتيني هو "Socios ويعني شعب أو أمة ومقطع يوناني هو (logus) ويعني علم.[2]

***القسمان الرئيسيات لعلم الاجتماع عند "كونت":**

كان "**أجست كونت**" يؤمن بفكرة أنه لا بُدَّ وجود مجموعة من الأسس والقواعد التي يقوم عليها المجتمع والتي بدورها تؤمن له نوع من الاستقرار والتماسك، وكان الفكر الكنسي يؤمنان هذه الأسس للنظام الإقطاعي القديم، ولكنن النظام الصناعي الجديد الذي أفرزته مختلف التحولات في المجتمع يحتاج إلى أسس بديلة تختلف عن سابقتها، ولقد أعتقد "**كونت**" أنّ العلم وحده بإمكانه أن يقدّم للمجتمع الجديد أسس وحدته وتماسكه، مع مراعاة التوفيق بين التغيير والمحافظة، فمن هذا المنطلق شعر "**كونت**" أن هناك اتجاهين في المجتمع اتجاه المحافظة والثبات واتجاه التطور والتغير [3]

فقد قسم "**أجست كونت**" علم الاجتماع الذي دعا إليه إلى قسمين أساسين هما:

---

[1] سمير إبراهيم حسن، مرجع سبق ذكره، ص107.

[2] مجد الدين عمر خيري خمش، مرجع سبق ذكره، ص33.

[3] سمير إبراهيم حسن، مرجع سبق ذكره، ص108.

1-الاستاتيكا الاجتماعية أو علم الاجتماع الاستاتيكي:

فموضوع علم الاجتماع في هذه الحالة هو دراسة المجتمعات في حالة استقرارها وباعتبارها ثابتة في فترة زمنية معينة من تاريخها ويدرس كذلك الاجتماع الإنساني في تفاصيله وجزئياته، على اعتبار أن المجتمع يتكون من عدة نظم وقواعد منها السياسي، الاقتصادي، الخلقي والديني، فالستاتيك يدرس هذه النظم في عناصرها ووظائفها بجانب الدّراسة الاستقرارية وذلك للكشف عن القوانين التي تحكم الترابط (التضامن) بين مختلف النظم الاجتماعية، والتي يعبر عنها بفكرة (التضامن والنظام).[1]

بمعنى آخر يتعلق هذا الجزء من علم الاجتماع عند "كونت" حول دراسته كل ما يتعلق بالنظام والثبات والاستقرار الاجتماعي، وذلك هو مجال الانسجام والتناغم الاجتماعي واستمرارية المجتمع، وهذا وهنا فعلم الاجتماع (الكوني) يدرس متطلبات النظام الاجتماعي بمعنى عل عالم الاجتماع استخراج قوانين التكامل والانسجام والاستقرار الاجتماعي لتوظيف هذه القوانين في المحافظة على استمرار المجتمع وترابطه وتجنيبه خطر التمزق والتفكك والفوضى الاجتماعية.[2]

2-الديناميكا الاجتماعية: (علم الاجتماع الديناميكي)

الذي يتمحور حول البحث في كل ما يتعلق بالتغير والتطور الاجتماعي، أي دراسة أسباب التغير الاجتماعي، وذلك هو مجال التناقضات والصراع الاجتماعي القسم من علم الاجتماع يبحث عالم الاجتماع عن قوانين التغير الاجتماعي، وآلية سير المجتمعات، ومؤسساته لتوظيف هذه المعارف في التحكم بحركة المجتمع وتوجيه تغيره بشكل سليم[3]

---

[1] مصطفى الخشاب، مرجع سبق ذكره، ص214.

[2] سمير إبراهيم حسن، مرجع سبق ذكره، ص108.

[3] المرجع نفسه، 108.

بمعنى أنّها تهتم بالتغيرات الاجتماعية وطبيعتها وأسبابها واتجاهاتها وعمليات الصراع التي تعمل على تفكك النظام الاجتماعي.[1]

في حقيقة الأمر قد وضح لنا "**أجست كونت**" غرض هذا العلم في محاولة اكتشاف الأسباب والقوانين والعوامل التي تحكم تطور المجتمع وظواهره، وأكّد على أنه يمكن دراسة الظواهر الاجتماعية بالطريقة التي تدرس بها الظاهر الطبيعية وقد تبنى في هذا الطرح طرق ومناهج البحث معتمدا على الملاحظة والتجريب والمقارنة مع الاعتماد على المنهج التاريخي وأن الظاهرة الاجتماعية لا يمكن أن تفسر إلّا في ضوء ظاهرة أخرى.[2]، فالمنهج العلمي ضرورة ملحة للكشف عن البناء الاجتماعي، كما أنه يساهم في تقدم وتطور المجتمع وتطوره، فعلى علماء الاجتماع أن يقودوا المجتمع نحو التقدم والرقي.[3]

وقد نادى "**كونت**" بالوضعية (Positivisme) ويعد من روادها الذين أسسوا علم الاجتماع على أسس علمية تجريبية، اعتمادا على الملاحظة والتجربة والمقارنة والتاريخ.[4] حيث أسس للفلسفة الوضعية التي تعارض التنبؤات speculation للمسببات البديلة مع أخذها بالمعرفة العلمية للوقائع والظاهرات، والنظر إلى جميع الظواهر على أنها خاضعة لقوانين لا تغير.[5]

وبالرغم من الإسهامات التي قدّمها "أجست كونت" إلّا أنه لم ينجح في تحديد ميدان علم الاجتماع بشكل مطلق شأنه شأن "ابن خلدون" مما يعني أنه لم ينجح تماما في تحقيق استقلالية لعلم الاجتماع عن العلوم الأخرى، فبينما جعل "ابن خلدون" علم الاجتماع مرتبطا بعلم التاريخ، جعل "أجست كونت" علم الاجتماع مرتبطا بفلسفة التقدّم الإنساني.

---

(1) فهمي سليم الغزوي، مرجع سبق ذكره، ص38.

(2) إسماعيل علي سعد، الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية للطبع والتوزيع، الإسكندرية 2006، ص65.

(3)Zeitlin,Iving,M. idelogy and the Development of Sociological theory, A Prentic, Hall inc, 1968, p77.

(4) جميل حمداوي، مرجع سبق ذكره، ص75.

(5) فهمي سليم الغزوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص38.

***قانون المراحل الثلاث:**

في سياق آخر في تحليله للمجتمع أكّد "**أجست كونت**" على فلسفة التقدم الإنساني. فالإنسانية في نظره وفي نظر فلاسفة التقدّم من قبله أمثال "**سان سيمون**" تسير بشكل مستقيم، صاعدة من مرحلة أقل تقدّما إلى مرحلة أكثر تقدّمًا، وقد حددها "كونت" بثلاث مراحل وهي: المرحلة اللاهوتية، المرحلة الميتافيزيقية، المرحلة الوضعية.

1-المرحلة اللاهوتية(الدينية): ففي هذه المرحلة كان العقل الإنساني يسير وفق أسلوب الفهم الديني وأنه كان يفسر الظواهر بنسبتها إلى قوى مشخصة مريدة خارجة عن الظاهرة نفسها كالآلهة والأرواح والشياطين وغيرها..كأن يفسّر مثلا ظاهرة نحو النبات بنسبتها إلى أرواح النباتات [1]

بمعنى أن الإنسان فسر الظواهر بنسبتها إلى القوى الخارجية وأرجع صوت الظواهر إلى أسباب دينية فما هي إلّا تعبير عن إرادة الآلهة كما كان للعرب قديما أو اليونانيين القدامى حين جعلوا آلهة للحرب وأخرى للمطر... الخ، ولم تمكن هذه التفسيرات الإنسان من الوصول إلى السبب الحقيقي لحدوث الظاهرة، وبالتالي لم تمكنه من القدرة عن التحكم بها.[2]

فقد تميز التفكير هنا بالطرق الخيالية والأسطورية والخرافية والسحرية والغيبية والدينية والقانون الوحيد هو الصدفة فقط.

---

[1] مصطفى الخشاب، مرجع سبق ذكره، ص221.

[2] جميل حمداوي، مرجع سبق ذكره، ص75.

2-المرحلة الميتافيزيقية:

فهي تعتبر أكثر تقدّما من المرحلة السابقة، حيث يحاول العقل الإنساني إرجاع ما يحدث إلى ما وراء الطبيعة، بمعنى أن الإنسان كان يفسر الظاهرة بإرجاعها إلى معانٍ مجرّدة أو قوى خيالية وعلل أولى لا يقوى على إثباتها (إرجاعها إلى ما وراء الطبيعة).[1]

فقد انتقل الإنسان هنا من الخيال إلى التفكير المجرّد، وبدأ يهتدي بالتأمل الفلسفي، واستخدم العقل والمنطق والاستدلال البرهاني والحجج الجدلية.[2]

3-المرحلة الوضعية:

في هذه المرحلة اهتدى الإنسان إلى الطريقة الصحيحة في تفسير الظواهر التي تحدث في المجتمع، متجاوزا مرحلة الخيال والتجريد، وبلغ درجة كبيرة من الوعي العلمي والنضج التجريبي، إذ أصبح التجريب أو التفسير منهج البحث العلمي الحقيقي، وتعد هذه المرحلة هي الأفضل عند "أجست كونت".[3]

بمعنى أن العقل ذهب في تفسير الظاهرة بنسبتها إلى قوانين تحكمها وأسباب مباشرة تؤثر فيها كأن يفسر ظاهرة النمو بنسبتها إلى العوامل الطبيعية والكيميائية والقوانين التي تتدخل في تشكيلها.[4]

وعند النظر إلى قانون الحالات الثلاث الذي وضعه عنه "**أجست كونت**" فإنك تجده يؤمن بفكرة التقدم والتغير، فالبشرية حسبه في منحى تصاعدي من مرحلة إلى مرحلة أكثر تقدما من سابقتها، فالمرحلة الميثافيزيقية أكثر تقدما من سابقتها المرحلة اللاهوتية، والمرحلة الوضعية أكثر تقدما من سابقتها المرحلة الميثافيزيقية وهكذا.[5]

---

(1) إسماعيل علي سعد، مرجع سبق ذكره، ص66.

(2) جميل حمداوي، مرجع سبق ذكره، ص75.

(3) المرجع نفسه، ص75.

(4) مصطفى الخشاب، مرجع سبق ذكره، ص221.

(5) Auguste conte,a general view of positivism,trans by j.h bridges, new york, robert speller and sons publishers, inc, 1975, p 36.

رابعا: كارل ماركس: (1818-1882)

شهدت أوروبا خلال القرن التاسع عشر العديد من التغيرات خاصة الفكرية منها، وظهرت أيدلوجيات متصارعة نتيجة لظهور القوميات والمذاهب المتعددة التي لم تكن موجودة خلال القرون الوسطى التي امتازت بالسلطة ذات الطابع الديني الكنسي، فقد جاءت تصورات "**ماركس**" في ألمانيا في خضم معايشته للعديد من التغيرات الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والإيديولوجية التي لم تعشها اجتماعات الأوروبية من قبل وخاصة ما تعلق المشكلات العمل والإنتاج وذلك كنتاج لظهور المجتمع الصناعي المتمايز عن المجتمع الإقطاعي الذي ساد لسنوات خلال العصور الوسطى. كما ظهرت طبقات اجتماعية جديدة والتي اسماها بالطبقات الرأسمالية وطبقات أخرى أسماها بطبقة العمال أو طبقة البروليتاريا[1]، فقد تأثر ماركس بالثورة الصناعية في انجلترا ومنظريها وتأثر بالثورة السياسية في فرنسا وثوارتها، وكذلك تأثره بالثورة الثقافية في ألمانيا ومفكريها والتي شكلت في مجموعها بؤرة ومصادر استطاع من خلالها ماركس أن يخرج بحصاد فكري هائل وكبير[2].

***عن علم الاجتماع:**

رفض "**ماركس**" أن يستخدم تسمية علم الاجتماع في أي من أعماله، لا لأنها تسمية غير موفقة فحسب ولكن لارتباطها بالفلسفة الوضعية التبريرية التي روج لها "أجست كونت" والتي كانت تسم علم الاجتماع الانجلو أمريكي في معظمه بسمة التبرير لا التفسير العلمي، وبالمحافظة لا النقد العلمي الاجتماعي، فضلا عن مزج التحليل السوسيولوجي بمحاكاة ومماثلة بين الظاهرة المجتمعية والظاهرة الطبيعية. ولهذا فضل تسمية العلم بـ "علم المجتمع" والذي حدد موضوعه الأساسي بدراسة المجتمع الإنساني ككل تاريخي متغير، وذلك من خلال دراسة القوانين الاجتماعية لتطور التكوينات الاجتماعية

---

(1) عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص32.

(2) عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، عالم المعرفة، الكويت، 1981، ص ص 68-69.

الاقتصادية "Socio-Economic Formation"، وبحث مختلف العلاقات الداخلية لمناحي الحياة الاجتماعية، وأما عن الموضوع الأساسي للبحث السوسيولوجي الماركسي فيتحدد بالعلاقات الاجتماعية الأساسية الموضوعية، وفي مقدمتها علاقات الإنتاج.[1]

وتعد التفرقة التي أثارها "**ماركس**" بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي انتقالا حاسما أكسب علم المجتمع (كما يسميه)طابعا متميزا. حيث نقله من مرحلة الفلسفة الاجتماعية إلى إطار النظرية السوسيولوجية، وبهذا المنطلق قدم "**ماركس**" إجابة سوسيولوجية للسؤال الأساسي المتعلق بالهما أسبق: الوجود أم الوعي؟ وهنا يذهب إلى أن أسلوب الإنتاج هو الذي يحدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية، لان وعي الناس ليس هو من يحدد وجودهم بل العكس يتحدد وعيهم بوجودهم الاجتماعي.[2] وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا بشيء من التفصيل.

إن ما يميز تفكير "**ماركس**" انه كان يدعوا إلى التغيير والثورة وقلب النظام (نظام الحكم) بالقوة ونقل السلطة من الملك غلى الشعب، فقد دافع عن القيم الثورية التي كان يحملها، والتي أراد من خلالها تبديل النظم الاجتماعية والسياسية القائمة في العالم وتعويضها بنظم راديكالية وانقلابية، نظم تنحاز إلى الطبقة العاملة، نظم أكثر ما يميزها التقدمية والاشتراكية، نظم تدعوا إلى إلغاء الطبقية، وتبشر بالأهمية وقد تأثر **ماركس** إلى أبعد الحدود بالفكر الهيجيلي فقد أستعارمنه القوانين الشمولية التي ترسم المسارات التاريخية لحركة المجتمعات وتربط بين الماضي والحاضر والمستقبل ربطا علميا موزونا، فالتاريخ كما يقول "**هيجل**" وهذا الأمر يعترف به "**ماركس**" هو عملية الخلق الذاتي للإنسان، ولكن هذه العملية كما يؤكد ماركس تتأثر بالقوى الدافعة للعمل البشري أي بعلاقات الإنتاج والملكية[3].

---

[1] المرجع السابق، ص69.

[2] المرجع نفسه، ص69.

[3] إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص ص136-137-138.

كما لا يمكن أن نغفل أن "ماركس" أخد من "**هيجل**" مذهب الدايلكتيك أو الجدل، هذا المذهب الذي لا يعترف بصورة كلية ومطلقة بالفكر ولا بنقيضها بل يعترف بنصف صحة الفكرة، وينص صحة نقيضها وتجمع بينهما ويستخرج فكرة ثالثة توفق بين الفكرتين وتعمل على حل معضلة التناقض بينهما.[1]

ودعم "**ماركس**" الطبقة العاملة ضد أعدائها، وعمل من خلل فكره على تفويض الركائز المادية التي تعتمد عليها النظم الإقطاعية والرأسمالية وتحكيم نفوذ وتسلط الطبقات المستغلة والظالمة على جماهير الشعب والوقوف على جميع أنواع الظلم والاستبداد والقهر الطبقي الذي يمارس من قبل الحكام والطاغوت، وهذا لا ينفي كونه كان ينادي بالمساواة والعدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية التي ينبغي أن تسود في المجتمعات من اجل تحقيق الرفاهية والاستقرار لجميع شرائح المجتمع.[2]

***العلاقة الجدلية بين البناء أو الأساس المادي والبناء الفوقي للمجتمع:**

قسم ماركس النظام الاجتماعي إلى بنائين:

1-البناء الاقتصادي (التحتي): وهو الأساس الحقيقي الذي يقوم عليه البناء العرقي، وهو الذي يحدّد طبيعة النظام الاجتماعي، ويطلق عليه قوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج المرتبطة بهذا البناء الاقتصادي، فأثناء عمليات الإنتاج الاجتماعي يدخل الأفراد في علاقات محدّدة وضرورية مستقلة عن إرادتهم، تتفق مع مرحلة من مراحله تطور قوى الإنتاج المادية، وتكون جملة هذه العلاقات البناء الاقتصادي للمجتمع.

2-البناء الاقتصادي الفوقي: ويتكون البناء الفوقي من النظام السياسي والإيديولوجية السائدة وثقافة المجتمع...ويعد ذا البناء انعكاسًا للبناء الاقتصادي، أي أنه متغير تابع.[3]

---

[1] المرجع السابق، ص 138.

[2] المرجع نفسه، ص ص 139-140.

[3] خالد حامد، مدخل إلى علم الاجتماع، ط2، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص76.

لقد ركز "**ماركس**" على أهمية العامل المادي في تقديم المجتمع ونهضته وفي تبديل الأفكار والقيم والمقاييس والعادات والتقاليد، ويقصد بالعامل المادي يتجسد في ظروف الإنتاج والموارد الطبيعية وقدره الإنسان على استثمارها لصالحه ورفاهيته الاقتصادية والاجتماعية، كما يظهر العامل في الملكية وطرق السيطرة عليها وحيازتها والاستفادة منها، ضف إلى ذلك أهمية التوزيع والاستهلاك في المستويات الاقتصادية التي يتمتع بها الأفراد والجماعات ولكن العمل والتخصص فيه وتقسمه على العمال يعتبر مصدرا مهما من مصادر الكسب والرزق والربح المادي، ومثل هذه الأمور تؤثر بطريقة أو أخرى على مستويات المعيشة وطرق الحياة[1].

إن "**ماركس**" يعتقد بان البناء المادي للمجتمع أي موارده الطبيعية والبشرية ونمط الإنتاج ومصادر الرزق، ووسائل استغلال الطبيعة هو الذي يحدد ماهية البناء الفوقي للمجتمع، أي يحدد أيدلوجية وأفكار وقيم المجتمع وفلسفته، وأي تغير يحدث في البناء المادي لسبب أو لأخر، فإن ذلك حسب ماركس انعكاسه وتأثراته على البناء الفوقي وعليه سوف يتغير البناء الاجتماعي من نمط لآخر أو من شكل لأخر وهنا يدخل المجتمع في مرحلة حضارية تاريخية لم يشهدها المجتمع من قبل.[2]

يقول ماركس" **واقعنا الاقتصادي والاجتماعي هو الذي يحدد وعينا وليس وعينا يحدد واقعنا**"، حيث قدم ماركس تبريرات لهذه الأفكار وذلك بالذهب إلى تاريخ المجتمعات إذ يقول أن علاقات الإنتاج والملكية في المجتمع الإقطاعي تنتج في ظهور أفكار وقيم ومثل اجتماعية تنمي العمل الزراعي ونحترم رجال الدين والفئة العسكرية، وتقييم الملكية الزراعية الواسعة، وفي نفس الوقت تهيمن العامل والعالم وتحتقر المرأة، وتحارب مفاهيم الديمقراطية والتقدم.[3] فعندما يتغير النظام الاقتصادي ويسقط ويحل محله

---

[1] إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد، مرجع سبق ذكره، ص 141.

[2] المرجع نفسه، ص 141.

[3] المرجع نفسه، ص ص 141-142.

النظام الرأسمالي تتبدل أنماط الإنتاج ومستويات المعيشة ونوعية المهن، هذا التغير في مختلف البنى الاجتماعية يحمل معه قيما ومقاييس وأفكار جديدة تحترم العمل الصناعي والتجاري وتقيم العلم والاكتشافات، وتعطى الأولوية لاستقلالية الفرد في مقابل تماسك ووحدة الجماعة[1]

أكدت أفكار ماركس هذه على دور القوى والعلاقات الاقتصادية في قيم، أفكار وسلوك الفرد في المجتمع، كما أكّد ماركس أن الظروف والعلاقات الاقتصادية هي التي تحدّد طبقة الفرد الاجتماعية ومكانته (مركزه الاجتماعي) وتحدّد اهتماماته وانتماءاته السياسية وتفرز القيم والممارسات الأخلاقية والمثالية التي يؤمن بها.[2] حيث يتكون البناء الاجتماعي للتنظيم وفق المنظور الماركسي من بنيتين أساسيتين هما: البنية التحتية والبنية الفوقية، فماركس يؤمن بأن البناء الفوقي (الايدولوجيا، القانون، السياسة، الدين، الأدب، الفن، الفلسفة) ما هو إلّا انعكاس للنظام الاقتصادي القائم في المجتمع، وأن أي تغيير في البناء التحتي (الإنتاج، وسائل الإنتاج، علاقات الإنتاج) يصاحبه تغير في البناء الفوقي، أي أن التنمية والتطور الاقتصادي (العامل الاقتصادي) يؤدي إلى تغير النسق القيمي وتشكله، كما أن البناء الفوقي قد يعجّل بعملية التغير أو يوفرها.[3]

فوجهات النظر التي طرحها ماركس ترتكز إلى ما كان يسميه المفهوم المادي للتاريخ/التغير الاجتماعي، حيث أن الأصول الرئيسية للتغير الاجتماعي في نظره لا تكمن فيما يحمله الناس من أفكار

---

(1) المرجع السابق، ص142.

(2) المرجع نفسه، ص142.

(3) تريكي حسان، مطبوعة بيداغوجية في مقياس نظريات المؤسسة جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، قسم علم الاجتماع، 2014-2015، ص21.

وقيم، بل إن حوافز التغير الاجتماعي تتمثل في المقام الأول في المؤثرات الاقتصادية ، والصراعات بين الطبقات هي التي تدفع إلى التطور التاريخي لأنها محرك التاريخ.[1]

***الاغتراب والصراع الاجتماعي:**

فالاغتراب يعني ذلك الشعور الذي ينتاب الفرد ويعبر عن عجزه عن التوافق أو التكامل الذي يحقق انسجام الفرد مع الجماعة والمجتمع.

فماركس يعني به انفصال الإنسان عن بيئته الطبيعية. ومن العوامل التي تساهم في استغلال هذه الظاهرة مقترنة بتطور المجتمعات وزيارة السيطرة على الطبيعة ونمو قوى الإنتاج بسيطرة العمل الآلي، الذي يؤدي إلى الاستغلال والسيطرة الآلية على العمل الإنساني، الذي يعد الاغتراب من أهم مظاهره، وتتضاعف هذه الظاهرة وتتفشى كلّما تقدمت الحضارة، فالفرد لم يعد يتحرك في بيئته الطبيعية بقدر ما تبعد الإنسان عنها، ضف إلى ذلك تطور ظاهرة تقسيم العمل، ناهيك عن علاقات العمل في ظل النظام الرأسمالي فإنها تكرّس الهيمنة والاستغلال وتزيد عمق الظاهرة[2]

لقد استخدم ماركس اصطلاح الاغتراب الاجتماعي في نظريته العامة والاغتراب بالمفهوم الماركسي هو ظاهرة اجتماعية يشعر فيها الإنسان مغتربّا وبعيدا عن الشيء الذي أوجده وخدمه قدّم الكثير لأجله، مثال ذلك العامل يشعر أنه مغتربا عن رب العمل أي يشعر بالحواجز النفسية والاجتماعية التي تفصله عنه، كما يشعر بالاغتراب عن السلعة التي إنتاجها وهو الذي يعتبر محور العملية الإنتاجية والذي بدل الكثير من الجهود والقوى لإنتاجها طالما أنّها لا تعود إليه بل تعود إلى رب العمل الذي يمتلك وسائل الإنتاج، واغتراب العامل لا يقتصر على ابتعاده عن رب العمل والسلعة التي إنتاجها فحسب بل

---

[1] أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصّياغ، ط4، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص69.

[2] خالد حامد، مرجع سبق ذكره، ص7-79.

يتعدى ذلك إلى اغترابه حتى عن جهوده أيضا. بمعنى آخر أن العامل لا يملك نفسه ولا جهوده، وإنما الجهد الذي يبدله يباع ويشترى في سوق العمل مقابل أجر زهيد.

ومع مرور الوقت يجد العامل نفسه بأن جهوده التي يبدلها في الإنتاج تفق ضدّه وتقتل روح الإبداع والمبادرة لديه وتحُدُ من حرياته. وذلك لأنّ جهوده ترجع فوائدها ومردودها إلى رب العمل وليس للعامل نفسه.[1]

إن العامل غالبًا ما يقدّم جهدا تزيد قيمته (الجهد) عن الأجر أو المكافأة المادية الممنوحة له مقابل ما قدّمه من جهد مثال ذلك: جهود العامل في إنتاج السلعة (أ) تقدر قيمتها بسبعة دنانير (07) ولكن العامل يتقاضى دينارين فقط، والفارق بين قيمة الجهود وقيمة ما يتقاضاه العامل يسمى بفائض القيمة surplus value الذي يذهب إلى المنتج الرأسمالي، ومع مرور الزمن تتضاعف أرباح رب العمل يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى نشوء صراع بين العامل ورب العمل.[2]

وإذا أسقطنا ظاهرة الاغتراب على المجال السياسي حسب المفهوم الماركسي مثلا، فإن الفرد الذي يخلق الدّولة لتنظيم أموره وفظ النزاع بينه وبين الآخرين، ولكن سرعان ما يعتقد أنّه غريب أو مغترب عنها، وذلك للهوة التي تفصل بينه وبين الدّولة فيبدأ بالخوف منها والابتعاد عنها شيئا فشيئا، معتبرا أياها قوة تقيد حرياته وتطمس شخصيته وفعالياته.[3]

***الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي:**

شكل مفهوم الصراع الطبقي إحدى المفاهيم الرئيسية في تفكير "**كارل ماركس**" والذي ركز عليها في تحليلاته العلمية، ونجد أن دراسته للطبقات تطغى على جميع التحليلات والأبحاث التي أجراها حول

---

(1) إحسان محمد الحسن، سليمان عدنان الأحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص142-143.

(2) المرجع نفسه، ص ص142-143.

(3) المرجع نفسه، ص143

المجتمع والدّولة والاقتصاد والسياسة، حيث ذكر ماركس في هذا الصدد أنّ تاريخ البشرية هو تاريخ الصراع الطبقي الاجتماعي، فقد وجدت الطبقات الاجتماعية في المجتمع القديمة والإقطاعية والرأسمالية، ويفسّر "**ماركس**" وجودها بإرجاعه إلى العامل المادّي، حيث أنّ هذا العامل هو الذي يعمل على تقسيم المجتمع إلى طبقيتين متمايزتين متخاصمتين، طبقة وسائل الإنتاج وطبقة لا تملك وسائل الإنتاج، بل تمتلك شيء آخر وهو الجهد الذي تعرضه إلى الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج، أو الطبقة المسيطرة.[1]

إن "**ماركس**" تحدث عن العديد من مراحل التاريخ، غير أنه ركز بدرجة أكبر على التغير الذي طرأ على المجتمع في المرحلة الحديثة في عصره، وقد أرجع ذلك التغير حسب رأيه إلى تطور الرأسمالية، والرأسمالية نظام للإنتاج (نظام اقتصادي) يختلف بصورة جذرية عن النظم الاقتصادية السابقة في تاريخ البشرية، ويتضح ذلك الاختلاف بأحلى صوره بأن النظام الرأسمالي يتميز بإنتاج السلع والخدمات ويقوم ببيعها إلى جمهور عريض من المستهلكين. وحدّد "**ماركس**" عنصرين أساسين لميزان النظام الرأسمالي ويتمثل الأول في رأس المال وهو الأصول الموجودات الاقتصادية بما فيها المال والمعدات والمصانع، التي يعتمد عليها في إنتاج أصول جديدة، ويسير تراكم رأس المال جنبا إلى جنب مع العنصر الثاني وهو العمل بأجر، ويشير العمل المأجور إلى فئة العمال الذين لا يمتلكون وسائل الإنتاج بل يطلبون الاستخدام من أرباب العمل. ويرى هنا ماركس أن من يمتلكون رأس المال وهم الرأسماليون يشكلون طبقة حاكمة، بينما يمثل أغلبية العاملين بأجر طبقة عاملة، ومع التطور الحاصل في المجتمع الصناعي تزايد انتقال الأفراد من المناطق التي كان نمط الإنتاج السائد هو النمط الزراعي إلى المدن المتسارعة التوسع، إذ شكلوا طبقة صناعية عاملة في المناطق لحضرية، ويطلق "**ماركس**" على هذه الطبقة العاملة أيضا اسم البروليتاريا.[2]

---

[1] المرجع السابق، ص144.

[2] أنتوني غدنز، مرجع سبق ذكره، ص ص6، 69.

في هذا الإطار يرى "**ماركس**" أنّ الرأسمالية تشكل بطبيعتها نظاما طبقيا تتميز العلاقات الطبقية فيه بالصراع، بالرغم من أنّ الرأسماليين والطبقة العاملة يعتمد كل منهما على الآخر، لأن الرأسماليين يحتاجون إلى قوة العمل والعمال يحتاجون إلى الأجور، فإن هذه المعادلة تعاني خللا كبيرا، فالعلاقات الطبقية في هذه الحالة تتميز بالاستغلال، لأن العمال هنا لا يتمتعون بأي قدر من السيطرة على عملهم، في مقابل ذلك يقوم أرباب العمل بجني الربح وهو أمر طبيعي طالما أنهم هم من يمتلكون حصيلة عمل العمال، واعتقد ماركس أنّ صراع الطبقتين سيزداد حدة بمرور الوقت.[1]

إن الفكرة التي آمن بها "**ماركس**" هي فكرة التغير الجدلي الذي ينبع من الصراع بين العناصر المضادة أو المتناقضة، وهذه العملية الجدلية هي القانون العام الذي يحكم كافة أشكال الظواهر أو الأنساق الاجتماعية. ففي نظرية "**ماركس**" عن الطبقات الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي نجد هناك صراع وتناقض وعداء بين الطبقة الرأسمالية المالكة لوسائل الإنتاج من جهة، وطبقة العمال المالكة لقوة عملها من جهة مقابلة، فالسمات المميزة لهذه العلاقة هي سمات الصراع والتناقض، وحسب ماركس لا يمكن الخروج من هذه الوضعية التي آل إليها المجتمع إلّا عن طريق الثورة العمالية والإطاحة بالنظام الرأسمالي، وإحلال النظام الاشتراكي كعنصر جديد يحل هذا التناقض، ومن ثم فإن الصراع هو عملية تاريخية حتمية، فهو الطريق الطبيعي لأحداث التغيرات الاجتماعية والتاريخية.[2]

فنظرية الطبقات الاجتماعية تحتل مكانة هامة في تفسير "**ماركس**" ويعرفها (الطبقة) بأنها تجمع من الأشخاص يؤدون نفس الوظيفة في عملية الإنتاج، فالأحرار والعبيد–السيد والخادم–المستغل

---

(1) المرجع السابق، ص69.

(2) خالد محمد، مرجع سبق ذكره، ص77.

والمستغل–الرأسمالي والعامل، هي كلّها مسميات لطبقات اجتماعية في عصور مختلفة، وتتميز هذه الطبقات إحداهما عن الأخرى باختلاف الوضع الذي تشغله تاريخيا في عملية الإنتاج الاجتماعي.[1]

فماركس قدّم تحليلا للمجتمعات في ضوء فكرته حول الديالكتيك حيث أننا نجد الأنظمة الطبقية تتحول من نمط لأخر ومن شكل لأخر تبعا لتحول المجتمعات والحضارات، ومرورها بفترات تعطيها طابعا العين وظروفها الخاصة، ففي المجتمع العبودي الذي كان سائدًا في الحضارات القديمة توجد طبقيتين اجتماعيتين متخاصمتين هما: طبقة الأحرار وطبقة العبيد، فالأحرار يمتلكون العبيد، والعبد يباع ويشترى، ويجب طاعة الأحرار طاعة عمياء، هذا الوضع سرعان ما تغير بعد ظهور الوعي الطبقي بين العبيد الذين قاموا بالثورة ضدّ الأحرار أدت إلى تحرّرهم وسقوط المجتمع العبودي وتحوله إلى مجتمع إقطاعي يسيطر عليه مالكو الأراضي في مقابل الفلاحين، الذين تحدو رجال الإقطاع والمالكين، إذن المجتمع الإقطاعي يتكون من طبقتين متناقضتين هما طبقة أصحاب الأرض وطبقة الفلاحين، ونتيجة الصراع بينهما يسقط النظام الإقطاعي الذي ساد معظم الدّول الأوروبية إبان القرون الوسطى ويتحول إلى مجتمع رأسمالي لا يحكم فيه أصحاب الأرض والفلاحون، والمجتمع الرأسمالي بدوره أفرز طبقتين هما أصحاب العمل والعمال كما أشرنا إلى ذلك سابقا فأصحاب العمل يمتلكون وسائل الإنتاج ويتمتعون بالنفوذ فهي حين لا يمتلك العمال إلا الجهود المعروضة للبيع في سوق العمل، وهنا أيضا وبتطبيق فكرة الدياليكتيك التي تحكم مسيرة المجتمع وتحدد مراحله الحضارية لا بدّ أن يسقط المجتمع الرأسمالي ويتحول إلى مجتمع اشتراكي وذلك كما سقط المجتمع العبودي وتحول إلى مجتمع إقطاعي وكما سقط هذا الأخير وتحول إلى مجتمع رأسمالي.[2]

---

[1] المرجع السابق، ص ص77–7.

[2] إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص145–146.

لا شك أن "**ماركس**" حاول تقديم نظرية متكاملة ومنظمة عن التغير والبناء الاجتماعي . وكان لأفكاره الإسهام والصدى الكبير في الفكر السوسيولوجي وتأثيرها في العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم الاجتماع على وجه الخصوص. وبالرغم من مبالغة "**ماركس**" في التركيز على العامل المادي واعتباره العامل المحرك للعلاقات وسلوك الأفراد والجماعات، وإهمال العوامل الأخرى في التغير الاجتماعي وتحديد البناء الاجتماعي، ضف إلى ذلك أنه فيما تعلق بالصراع الطبقي فهناك العديد من المجتمعات لا توجد بها طبقات اجتماعية في حالة من الصراع بالحد الذي تطرق إليه ماركس. وأيضا "**ماركس**" يتناقض في فكرته حول العدالة والديموقراطية، فلماذا يعطي "**ماركس**" حق الحكم للطبقة العاملة وينكر هذا الحق عن الطبقات والفئات الأخرى، فعند انحيازه لطبقة أو فئة فإنه نفسه قد وقف ضد الديموقراطية التي ينادي بها، إلا انه مارس تأثيرا كبيرا على الحقل السوسيولوجي بصفة عامة.

خامسا: إميل دوركايم واستقلال علم الاجتماع: (1858-1917)

كانت نظرة "**دوركايم**" إلى حركة التنوير مثل نظرة –كونت– حيث أن لها آثارًا سلبية من جهة ولكنها في ذات الوقت لها الكثير من الجوانب الإيجابية على تفكيره مثل تأكيده على أهمية العلم والإصلاح الاجتماعي، ويعد "**دوركايم**" وريثا للاتجاه المحافظ، فقد أضفى "**دوركايم**" شرعية على علم الاجتماع في فرنسا، وأصبحت أعماله في النهاية عاملا قويّا في التطور الذي شهده هذا العلم بصفة عامة وتطور علم الاجتماع بصفة خاصة[1] فقد اعتبر من أبرز رواد علم الاجتماع الأوائل الذين أسسوا معالم هذا العلم وأكملوا مسيرة رائده الأول "**أجست كونت**"، كما أسهم "**دوركايم**" في تأسيس المدرسة الفرنسية السوسيولوجية الذي وضع معالمها المفكر "**سان سيمون**" خلال القرن التاسع عشر، وتختلف كتابات

[1] محمد الجوهري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص5.

"**دوركايم**" عن كتابات "**سان سيمون**" وتلميذه كونت، على اعتبار أنّها تتميز بالطابع السوسيولوجي الواقعي.[1]

في حقيقة الأمر إن تفكير إ"**ميل دوركايم**" في طابعه العام يميل إلى الطابع الوضعي كنتيجة لتأثره البالغ بالفلسفة الوضعية بل تجاوز "**دوركايم**" التحليل الذي قدّمه أجست كونت وذلك بتأكيده على شيئية الظواهر الاجتماعية وموضوعيتها، مما يجعلها قابلة للدراسة العلمية البعيدة عن الأحكام القيمية والذّاتية، حيث عمد في ذلك على استخدام ذات المناهج والأدوات التي تستخدمها العلوم الطبيعية، ذلك لاعتماده في التماثل بين الظواهر الاجتماعية والظواهر الطبيعية، وهنا فإنّنا نجد إميل "**دوركايم**" يؤكد على ضرورة الاستقلال الكلّي لعلم الاجتماع عن بقية العلوم الأخرى وعن الفلسفة عامة.[2]

ففي كتابه "**قواعد المنهج في علم الاجتماع**"، ذهب إميل "**دوركايم**" إلى القول إلى أن مهمة علم الاجتماع هي دراسة ما أسماه بالظواهر الاجتماعية[3]، والتي تسمى أحيانا في كتاباته الحقائق الاجتماعية وأحيانا أخرى بالوقائع الاجتماعية، ويعرفها بأنّها ضروب السلوك والتفكير الاجتماعيين أشياء حقيقية توجد خارج ضمائر الأفراد الذين يجبرون على الخضوع لها في كل لحظة من لحظات حياتهم، حيث يجدها الفرد تامة التكوين منذ ولادته.[4]

إن "**إميل دوركايم**" أراد أن يحول علم الاجتماع من موضوع أدبي فلسفي إلى موضوع وصفي وعلمي، ومحاولته هذه ألزمته إلى الاعتماد على منهجية وضعية تعالج الحقائق الاجتماعية وكأنّها أشياء خارجية، تقيد سلوكيات وعلاقات الأفراد، وأن الأفراد ليسوا باستطاعتهم تغيير الحقائق الاجتماعية هذه كاللغة والدين والزواج والعادات والتقاليد الاجتماعية وغيرها، فالفرد منذ ولادته وهو تحت تأثير أحكام

---

(1) عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص33.

(2) غني ناصر حسين القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص132-133.

(3) محمد الجوهري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص36.

(4) مجد الدين عمر خيري حمش، مرجع سبق ذكره، ص41.

وقوانين لا يستطيع تفسيرها من جهة ومن جهة أخرى لا يستطيع انتقادها، فقط عليه بطاعتها والاستسلام إلى أوامرها وضغوطها، وإلّا لن يكون الفرد مقبولًا في المجتمع.[1]

ويمكن تبسيط وتوضيح تعريف "**إميل**" للظاهرة الاجتماعية بأنّها عبارة عن قواعد أو اتفاقات مشتركة بين الأفراد، تتعلق لإشباع الحاجات، وبتحقيق المجتمع لأهدافه، فعادات الزواج في المجتمع تشكل ظاهرة اجتماعية، فهذا يعني أنّها في جوهرها عبارة عن اتفاقات مشتركة بين الأفراد، حيث تعمل على توجيه سلوكهم أتباعها إلى تحقيق الهدف وهو إتمام الزواج، والذي بدوره يؤدي إلى تجدد المجتمع وتعمل على استمراره، فالظاهرة الاجتماعية حسب "**دوركايم**" تختلف عن الظاهرة النفسية التي تتعلق بفرد واحد، أو عدد محدود من الأفراد، وكذا الظاهرة البيولوجية التي تتعلق بالكائنات العضوية، فعلى الرغم من أنّ الظاهرة الاجتماعية ليست شيئا ماديًّا فإنّها تشبه الأشياء المادية من حيث تأثرها على سلوك الأفراد.[2]

***خصائص الظاهرة الاجتماعية عند دوركايم:**

في سياق حديثنا عن خصائص الظاهرة الاجتماعية يجرنا ذلك إلى الحديث عن السلوك الإنساني الذي لا يحدث مصادفة، وهو ليس تعبيرًا عن الحرية الفردية، وأن مسألة الاختيار الفردي لا بد والاستغناء عنها "**فدوركايم**" يعطي أولوية للوجود الاجتماعي للأنماط السلوكية الخارجة عن ذوات الأفراد[3] وهنا يبحث " **دوركايم**" عن العوامل المسببة للسلوك في ثلاث عوامل أساسية هي:

العوامل البيولوجية والعوامل النفسية والعوامل الاجتماعية. فبالرغم من عدم رفضه المطلق لأثر العوامل البيولوجية في السلوك الإنساني وخاصة ذات العلاقة بتكوين الاستعدادات العامة ذات الأصول الوراثية أو البيولوجية التي يمكن أن يكون لها أثر في دافعية السلوك إذا ما تمت في سياقها الاجتماعي، وهو هنا

---

(1) إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 151-152.

(2) مجد الدين عمر خيري خمش، مرجع سبق ذكره، ص41.

(3) غني ناصر حسين القريشي، مرجع سبق ذكره، ص136.

يرفض تأثير العوامل البيولوجية في السلوك بعيدا عن إطارها الاجتماعي، وهو ما ينطبق على العوامل النفسية "**فدوركايم**" يرفض تفسير الأسرة مباشرة بواسطة عوامل نفسية، فبالرغم من عدم تقليله من شأن تفسيرات علم النفس لبعض الظواهر إلّا أنّه يرى أن الظاهرة الاجتماعية لا تفسر إلّا بالرجوع إلى ظواهر اجتماعية أخرى من نفس نوعها [1]

وتتمثل أهم مميزات وخصائص الظاهرة عند دوركايم في:

1-العمومية:

فالظاهرة الاجتماعية سواءًا تعلق الأمر بالقواعد أو اتفاقات مشتركة أم أنماطًا سلوكية متكررة ومنظمة. تتصف بأنها مشتركة لدى غالبية أفراد المجتمع الواحد، ومن جهة أخرى فإن العمومية تشير إلى أن الظاهرة توجد في المجتمعات الإنسانية عامة، فالأسرة ظاهرة توجد في جميع المجتمعات، ولكن بأشكال متنوعة.[2]

2-الموضوعية:

حيث يؤكّد "**دوركايم**" أنّ الظاهرة الاجتماعية حقيقة مستقلة عن الأفراد، ولها قوانينها الخاصة بتغيرها وحركتها وهي خارجية بالنسبة للأفراد، وليست متعلقة بمدى وعي كل من المشاركين في صنعها لجوانبها المختلفة، فعلى الأفراد التكيف معها.[3]

فالظاهرة الاجتماعية توجد بشكل مستقل عن الأفراد الذين أنتجوا وهم يتفاعلون في حياتهم اليومية لإشباع حاجاتهم المختلفة، وهذا الوجود المستقل يعطي للظاهرة صفة الموعية، فموضوعية الظاهرة ليست

---

[1] المرجع السابق، ص ص136-137.

[2] مجد الدين عمر خيري خمش، مرجع سبق ذكره، ص41-42.

[3] غني ناصر حسين القريشي، مرجع سبق ذكره، ص138.

موضوعية مادية تماما وإنما هي موضوعية سوسيولوجية، فالظاهرة الاجتماعية ليست شيئا، لكنها كالشيء من حيث تأثيرها على سلوك الأفراد.

3-الإلزامية:

تعني صفة الإلزام أنه على الفرد أن يسلك وفق ما تقتضيه الظاهرة، وإلّا تعرّض لضغوط من طرف المجتمع، ومن المؤسسات الاجتماعية، ومع هذا يقول "**دوركايم**" أن الأفراد لا يخسرون بهذا الإلزام فالظاهرة بالرغم من وجودها بشكل موضوعي خارج عقل الفرد إلّا أنّها توجد داخل عقله، حيث يؤكد "**دوركايم**" أن كل فرد يحمل المجتمع في عقله على شكل معانٍ، واتفاقات، ومبادئ أخلاقية أكتسبها الفرد من خلال عمليات التطبيع الاجتماعي، وأصبحت جزءًا لا يتجزأ من محتوى الذات لديه[1]، ويعني "**دوركايم**" خضوع الإنسان لإلزام أخلاقي وهو يؤدي سلوكا اجتماعيا محددًا، ولا يستطيع الفرد الإفلات من الظاهرة متى يشاء، فالفرد يأتي إلى الحياة في مجتمع له العديد من العادات والأعراف والقوانين فعليه أن يحترمها ويلزم بها وإلّا تعرّض للمساءلة.[2]

***منهجية دوركايم في علم الاجتماع: (في دراسة الظاهرة)**

كما أشرنا سابقا وبعد أن حدّد "**دوركايم**" الصفات المميزة للظاهرة الاجتماعية انتقل إلى ضرورة معالجة الظاهرة باعتبارها أشياء، ويعتقد "**دوركايم**" أن الأشياء تنطوي على كافة موضوعات المعرفة التي يتعذر إدراكها بالنشاط العقلي الخالص والتي يتطلب تصورها توافر بيانات خارجة عن العقل نحصل عليها بالملاحظة والتجربة. وأن الظاهرة الاجتماعية لا يمكن أن تفسّر إلا بالظواهر الاجتماعية لا يمكن أن تفسر إلا بالظواهر الاجتماعية التي تعززها وتكمل معها، كما لا يمكن اختزال الظواهر الاجتماعية بالظواهر النفسية بل العكس هو الصحيح؛ بل يجب أن تفسر الظواهر في الوسط الاجتماعي الذي نعيش

---

(1) مجد الدين عمر خيري خمش، مرجع سبق ذكره، ص42-43.

(2) غني ناصر حسين القريشي، مرجع سبق ذكره، ص138.

فيه نفسه، فظاهرة الانتحار مثلا لا يمكن أن تفسر الظواهر في الوسط الاجتماعي الذي نعيش فيه نفسه، فظاهرة الانتحار مثلا لا يمكن أن نفسّرها بعوامل بحتة كتعرّض الفرد إلى التوتر والخوف والقلق ...الخ، بل يمكن تفسيرها بعوامل اجتماعية متعددة كفشل الفردية الدراسة ، الحب، أزمة..الخ تدفعه إلى القيام بهذا الفعل مثلا [1]

***قواعد هذا المنهج عند دوركايم في الدراسات السوسيولوجية :** حددها فيما يلي:

1- ضرورة تحرر الباحث من كل فكرة سابقة حول الظواهر الاجتماعية، وهذا التّحرر أساس للطريقة العلمية التي تتخذ من الشك المنهجي أساسا لها. وذلك على نحو ماذهب إليه "**ديكارت**" R- **decartes**(1596-1650)، فعلى عالم الاجتماع أن يتحرر تماما من تأثير المعاني الكلية التي ليس بينها وبين العلم أي صلة.

2- ضرورة الانطلاق بتعريف الظواهر الاجتماعية المراد دراستها لكي يكون على بينة ووضوح بنوع الحقائق التي يدرسها. وهذا التعريف يعبر عن الخصائص التي يمكن ملاحظتها مباشرة للظاهرة الاجتماعية قيد البحث.[2]

3- من الواجب على عالم الاجتماع لدى شروعه في دراسة مجموعة خاصة من الظواهر الاجتماعية، أن يلاحظ هذه في الناحية التي تبدو فيها مستقلة عن مظاهر الحياة الفردية.[3]

*** خطوات المنهج في علم الاجتماع:**

حددها بما يلي:[4]

---

[1] طالب عبد الكريم كاظم القريشي، الظاهرة الاجتماعية عند إميل دوركايم، تحليل اجتماعي، مجلة دراسات إسلامية معاصرة، العدد 6، 2012، ص339.

[2] غني ناصر حسين الرئيسي، مرجع سبق ذكره، صص134-135.

[3] طالب عبد الكريم كاظم القريشي، مرجع سبق ذكره، ص140.

[4] غني ناصر حسين القريشي، مرجع سبق ذكره، ص135.

1- دراسة مكونات الظاهرة وتحديد عناصرها الأساسية لكي يتمكن الباحث من فهمها.

2- دراسة أشكال الظاهرة في كل مرحلة تطورها لربط ماضي الظاهرة بحاضرها بطريقة منطقية.

3- دراسة علاقة الظاهرة الأخرى المشابهة لها.

4- الاستفادة من منطق المقارنة بين الظاهرة والظاهرة الأخرى.

5- التعرّف على الوظيفة التي تؤديها الظاهرة الاجتماعية، وتطوير تلك الوظيفة في مختلف المراحل التي تمر بها الظاهرة الاجتماعية .

6- تحديد القوانين التي يتم استخلاصها من الدراسة بصورة دقيقة بوصفها الهدف الرئيسي للعلم.تقسيم

***العمل والتضامن الاجتماعي عند إميل دوركايم:**

في كتابه "تقسيم العمل" "Division of labour" والذي يؤكدّ من خلاله "**دوركايم** التفسير السببي لتزايد سيطرة دور تقسيم العمل في التطور الاجتماعي، فقد أكّد "**دوركايم**" أن الجانب المهم في التغير من الحياة البدائية إلى الحياة المدنية إنّما يعود إلى زيادة مستوى تقسيم العمل.[1]

حيث ميز بين نوعين من التضامن في المجتمع:

1-التضامن الآلي(الميكانيكي):

نجد هذا النوع من التضامن في المجتمعات البدائية، حيث تقسيم العمل مختلف جدًّا، ونجد هنا نوع من التجانس النسبي بين الأفراد. ويكون التضامن هنا آليًّا نظرًا لقوة العلاقات الاجتماعية وتماسكها نظرا للتماثل الكبير بين أفراد هذه المجتمعات البدائية. حيث نجدهم يشعرون بنفس المشاعر ويعتزون بنفس القيم ويمسكون بالعقائد المقدّسة.

[1] المرجع السابق، ص139.

وبذلك فإن المسؤولية القانونية والأخلاقية تعدّ مسؤولية جماعية، ويترتب على ذلك إن العقوبة تعد صارمة ضدّ من ينتهكون الإرادة الجمعية.[1]

بمعنى أن العلاقة الاجتماعية في مرحلة التضامن من الآلي تكون أولية في طابعها، فهي تأخذ شكل الطابع الشخصي والعاطفي .[2]

2-التضامن العضوي:

هذا النوع من التضامن يسود المجتمعات المعقدّة (المركبة) التي تعتمد على مبدأ تقسيم العمل الاجتماعي (الصناعة)

وتميز أفراده بكثرة المسؤوليات وتنوعها، وتعدد الوظائف والخبرات، ضف إلى ذلك التقدم العلمي والتكنولوجي، وهنا تختلف وسائل الضبط الاجتماعي عن سابقاتها في المجتمعات التقليدية، فهنا تتحدّد بالشرائع والقوانين، ويكون المجتمع العضوي مجتمعا تعاقديّا عقلانيّا بعيدا عن العاطفة والانفعال إذ تسود العلاقات الاجتماعية الرسمية وتضمحلّ الروح الجماعية والعشائرية، ويعطي الفرد حريات العمل والتفكير واتخاذ القرار فيما يتلاءم مع مصالحه وأهدافه.[3]

بمعنى أن تقسيم العمل يخلق رابطة جديدة منبثقة أساسا من عدم القدرة على الاكتفاء الذّاتي للأفراد الغير متجانسين إذ أن كل منهم بحاجة إلى الأخر، ولا بُدّ أن يتعاون الفرد مع مجموعة كبيرة من الأفراد الذي يؤدي كل منهم دوره المتخصص الوحيد، وهذا كلّه يعمل على ظهور التضامن العضوي، وهو

---

[1] المرجع السابق، ص154.

[2] مجد الدين عمر خيري خمش، مرجع سبق ذكره، ص47.

[3] إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد، مرجع سبق ذكره، ص155.

نوع من التعاون يركز على التباين نتيجة تقسيم العمل.[1] بمعنى أن العلاقات هنا تأخذ طابعا تعاقديّا ورسميًّا.[2]

***الضمير الجمعي في فكر إميل دروكايم:**

يشير الضمير الجمعي إلى انه تعبير عن فكرة الجماعة في المجتمع، فإذا تحدثنا وتصرفنا فغن المجتمع هو الذي يتحدث فينا، أي أن المجتمع يعيش داخل ضمائرنا بكل معطياته الثقافية والاجتماعية والقيمية.[3] وتختلف قوة الضمير الجمعي الذي يتضمن ثمرة التفاعل الاجتماعي من عادات وتقاليد وقيم من مرحلة إلى أخرى، ففي حالة المجتمع البسيط تكون قوة الضمير الجمعي وسلطته قوته وواضحة نتيجة لصغر حجم المجتمع، وعدم كنوع النشاطات الإنتاجية فيه، أما في المجتمع الحديث فإن قوة الضمير الجمعي تضعف نتيجة لكبر حجم المجتمع، ونتيجة للتنوع الذي يسوده، مما يؤدي إلى تمتع الأفراد بدرجة اكبر من الحرية في السلوك والتفكير كما تطورت وسائل أخرى للضبط الاجتماعي إلى جانب العادات والتقاليد من أهمها القوانين.[4]

فالضمير الجمعي كيان من العواطف والمعتقدات المشتركة بين أعضاء المجتمع، هذا الكيان ينتقل للفرد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والتربية[5]

***في مفهوم اللامعيارية: Anomie :**

يعتقد " **دروكايم**" أن الأزمة التي يعيشها المجتمع الصناعي إنما هي أزمة أخلاقية وليست اقتصادية لاسيما بعد ضعف قوة المعتقدات الدينية والأخلاق والمثل التقليدية وعدم إحلال نسق أخلاقي

---

(1) غني ناصر حسين القريشي، مرجع سبق ذكره، ص140.

(2) مجد الدين عمر خيري خمش، مرجع سبق ذكره، ص47.

(3) مزروع الطاهر، مدخل إلى علم الاجتماع، جامعة فرحات عباس، سطيف1، ص15.

(4) مجد الدين عمر خيري خمس، مرجع سبق ذكره، ص49.

(5) غني ناصر حسين القريشي، مرجع سبق ذكره، ص137

جديد مكانها بعد التطورات والتغيرات التي حدثت في المجتمع بعد تطور تقسيم العمل، فالأخلاق الفردية هي السيطرة على هذا المجتمع والتي في ظلها فالأفراد يغفلون عن التزاماتهم نحو المجتمع وينساقون وراء مصالحهم الخاصة والى حد بعيد بغض النظر عن ملائمة سلوكياتهم مع توقعات الآخرين، دون وجود روائع وضوابط أخلاقية ملزمة لهم وذلك يؤدي إلى الشعور بعدم الأمان والاستقرار مما يعني سيادة اللامعيارية.[1]

سادسا: ماكس فيبر: "MAX WEEBER" (1864-1920)

***التصور السوسيولوجي عند فيبر:**

سعى فيبر إلى فهم طبيعة التغير الاجتماعي، فالعامل الاقتصادي مهم، إلا أن القيم والآراء والقيم تأثير مماثل على التغير الاجتماعي، حيث يعتقد "ماكس" أن تحليلات علم لاجتماع لا بد لها والتركيز على الفعل الاجتماعي لا على البنية الاجتماعية، حيث يرى بان القيم والأفكار والآراء والمعتقدات أن تساهم في التحولات الاجتماعية، ويمكن للأفراد أن يتصرفون بحرية ويرسمون خطوط وحدود مصيرهم في المستقبل، فتفكير "فيبر" يختلف عن تفكير "إميل **دوركايم** وتفكير "**ماركس**" فيما تعلق بأن للبنى وجودا مستقلا عن الأفراد، بل أنه كان يرى بأن البنى في المجتمع تتشكل بفعل تفاعل تبادلي معقد بين الأفعال وعليه فإنه من واجب علم الاجتماع أن يتفهم المعاني الكامنة وراء هذه الأفعال.[2]

ومن هنا فإن "**ماكس فيبر**" يعرف علم الاجتماع بأنه العلم الذي يحاول تحقيق الفهم التفسيري للفعل الاجتماعي، من أجل التوصل إلى التفسير العلمي لمساره ونتائجه، ويتبنى هذا العلم منهجا معينا لدراسة الأفعال والعلاقات الاجتماعية أطلق عليه منهج الفهم (Méthode Of InderStaanding)

---

(1) المرجع السابق، ص ص140-141.

(2) خالد حامد، مرجع سبق ذكره، ص88.

ويستهدف هذا المنهج عنده ضمان تحقيق الموضوعية والحياد العلمي والابتعاد عن أحكام القيمة في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية[1].

***منهج الفهم:** محاولة تقديم تفسير للأفعال الاجتماعية للناس من خلال التعرف على دوافعهم الداخلية التي تدفعهم للقيام بأفعال معينة داخل موقف تاريخي ورمزي معين، ويشير "فيبر" الى وجود مستويين لفهم الظواهر الاجتماعية

أ- **الفهم العلمي:** ويقوم على أساس الاقتناع بان الظواهر والأفعال الاجتماعية تخضع لمبدأ السببية.

ب- **الفهم على مستوى المعنى:** وهنا يقارن بين الظواهر الطبيعية والاجتماعية، فعندما نحاول فهم الظواهر الطبيعية نكتفي التعرف على مظاهرها الخارجية، وعلى العكس من ذلك فال.. الخارجي غير كافي بالنسبة للظواهر الاجتماعية التي لها معنى ذاتي، لأنها تصدر عن دوافع معينة، وتستهدف تحقيق مقاصد محددة، فعندما ندرس العلاقات المتبادلة بين الناس نستطيع أن نذهب إلى ما وراء العلاقات السببية والوظيفية إذ نستطيع فهم المقاصد والنوايا[2].

إن الفعل (Action) هو الإطار المرجعي للتحليل عند "**فيبر**"، وعليه فغن المعاني تصبح ذات قيمة خاصة، ويتضح ذلك جليا بمقارنة مفهوم الفعل بمفهوم السلوك(behavion)، فالأخير يشير إلى التصرفات التي يلاحظها المرء من الخارج والتي تختلف عن الدافع الكامل الذي لا نلاحظه ولكن نستنتجه من السلوك.

أما مصطلح "**الفعل**" فإنه يتضمن الدافع والسلوك حين يرتبط بالوسائل والغايات، ولكي نفهم الفعل الاجتماعي يرى انه يجيب ربط السلوك المباشر بالسلوك التاريخي من خلال إطار تحليلي واضح فكل

---

[1] المرجع السابق، ص88.

[2] المرجع نفسه، ص ص 88-89.

دراسة يجب أن تكون دائما في ضوء الدافع السيكولوجي أو الاجتماعي لهذا السلوك، ويختلف إدراكنا للمعاني باختلاف أنماط الفعل الاجتماعي .[1]

يقول "**فيبر**" أن ما ندعوه سوسيولوجيا هو علم مهمته **الاستيعاب /الفهم/** عن طريق تأويل النشاط الاجتماعي[2].

***المجتمعات الحديثة والمجتمعات العقلانية:**

لقد أدى المجتمع الحديث في نظر "**فيبر**" إلى تغييرات هامة في أنماط الفعل الاجتماعي، فقد بدا الناس في هذه المرحلة من التخلي عن الأنماط التقليدية للتفكير، وبدؤوا في مقابل ذلك يتبنون أساليب التفكير العقلاني والترشيد، التي تضع في الأساس وتأخذ بمبدأ الجدارة والكفاءة وتوقعات المستقبل، ويعني ترشيد العقلاني في هذا السياق تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا من مبادئ الكفاءة المتركزة على المعرفة، في حين كان الدين والعادات المتورثة هي التي تقوم بالدور الأساسي في تحديث ما يحمله الناس من قيم بل تتعدى ذلك لأنها عامل رئيسي في تحكم وتحديد بنسبة المجتمع.[3] بمعنى أن عقلانية الحياة الاجتماعية هي لسيمة الأكثر دلالة للمجتمعات الحديثة في مقابل المجتمعات التقليدية[4]، فقد مس هذا التحول عن الأنماط التقليدية عن التفكير إلى الأنماط الحديثة مس طبيعة السلطة ومصدر شرعيتها ومقاومتها والأسس التي تبنى عليها، حيث أصبحت تخضع للمعايير القانونية بدلا من السلطات التقليدية التي تستمد شرعيتها من الأعراف والتقاليد واحترام الماضي، فقد عملت الثورة الصناعية وتطور النظام الرأسمالي في نظر "**فيبر**" مؤشر قويا على التبني والتوجيه نحو الأساليب العقلنة والترشيد، وما يميز

---

[1] المرجع السابق، ص 89.

[2] فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، علم الاجتماع من النظريات الكبرى الى الشؤون اليومية، أعلام وتوريخ وتيارات، ترجمة الدكتور اياس حسن، ط1، دار الفرق، سورية، دمشق، 2010، ص48.

[3] خالد حامد مرجع سبق ذكره، ص ص 89-90.

[4] فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، مرجع سبق ذكره، ص48.

النظام الرأسمالي ليس الصراع الطبقي كما اعتقد "**ماركس**" بل تطور العلوم والبيروقراطية، أي المؤسسات والتنظيمات الضخمة[1].

***تصنيف الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر:** يميز " **فيبر**" بين ثلاث أنواع من الفعل الاجتماعي:

1-الفعل التقليدي: هو سلوك عملية العادات والتقليد

2-الفعل العاطفي: هو فعل صادر عن حالات شعورية وعاطفية خاصة وذاتية يعيشها الفاعل.

3- **الفعل العقلاني:** إن الفعل العقلاني توجهه غايات محددة ووسائل واضحة، فالفاعل يضع في اعتباره الغاية والوسيلة ثم يقوم بتقويمها عقليا.[2]

يعني أن هذا الفعل يتجه صوب هدف نفعي وينطوي على المواءمة بين الغايات والوسائل[3].

إن المتبع للحقل السوسيولوجي يجد أن هذه الأنماط المختلفة للفعل تحتل مكانة خاصة في النسق السوسيولوجي لأنه يمثل دراسة شاملة للفعل الاجتماعي.

***أنماط السلطة (الهيمنة) عند فيبر:** تبعا لتضيفه للفعل الاجتماعي في المجتمع نجد "**ماكس فيبر**" يقدم تصنيفات لنماذج السلطة في كتابة "الاقتصاد والمجتمع"، وقد حددها في ثلاث نماذج وهي:

1-السلطة التقليدية: تستمد شرعيتها من العادات والتقاليد والأعراف وتقديسها، فالسلطة الأبوية في قلب التجمع المنزلي، وسلطة الأسياد في النظام الإقطاعي تنتميان إلى هذه الفئة.

2-السلطة الكاريزمية: تستمد شرعيتها من الصفات الشخصية الاستثنائية ذات هالة خاصة، يؤسس الزعيم سلطته على قوته في الإقناع وقدرته على التأثير على الجمهور والإقناع، وت...ق الطاعة بمثل هذا الزعيم بالعوامل الوجدانية التي يتوصل إلى تحريضها والمحافظة عليها وضبطها.

---

(1) حامد خالد، مرجع سبق ذكره، ص90

(2) المرجع السابق، ص90

(3) فيليب كابان، جان فرانسوا دروتيه، مرجع سبق ذكره، ص48.

3- السلطة العقلانية (القانونية): وتستمد شرعيتها من القانون، أن تستمد إلى السلطة القانون الصرح تستمد إلى الأعراف والعادات والتقاليد ولا إلى الصفات الشخصية، وهي ترتبط أساسا بالوظيفة لا بالشخص، بل تعتمد على معايير الكفاءة وعقلانية الخيارات.[1]

***التنظيم البيروقراطي:**

لقد عرف "**فيبر**" التنظيم البيروقراطي بأنه أنموذجا من الهيمنة الشرعية(السلطة الشرعية) العقلانية الذي تبنى فيه السلطة وتستمد شرعيتها وقوتها على أسس قانونية يحدد بشكل مجرد، موضوعي وعلمي وتكون أساليب ممارستها يختلف بشكل مجرد، موضوعي وعلمي، وتكون أساليب ممارستها تختلف عن الممارسات التقليدية التي سادت لقرون من الزمن في المجتمعات القديمة وذلك بالاعتماد على طرق تلغي الولاءات الشخصية وجعل السلطة تمارس لصلاحية مثبتة قانونا، والطاعة في تنفيذ الأوامر لا تعود لشخص الرئيس، وإنما تعود إلى اللوائح القانونية التي تستند إليها سلطاته.[2]

إن أفكار ماركس ونظريته السوسيولوجية محاولة منظمة في تفسير البناء الاجتماعي والتغير الاجتماعي وذلك من خلال الشواهد التاريخية والبحوث الواقعية، كما أنها أدت إلى فتح أفاقا جديدة أمام علم الاجتماع لم تكن موجودة من قبل.

---

[1] المرجع السابق، ص49.

[2] عبد الستار إبراهيم دهام، التنظيم البيروقراطي إزاء الفكر الإداري المعاصر: إطار نظري، مجلة جامعة الانبهار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ،2008، ص ص 5-6.

خلاصـــة:

لقد ساهمت أراء وأفكار والفلسفات الاجتماعية لرواد علم الاجتماع في إرساء قواعده والتأسيس لقيام علم مستقل بذاته له منهجه الخاص للبحث السوسيولوجي، قواعده ونظرياته، فقد كرس هؤلاء المفكرين جهودهم لتحليل الواقع الاجتماعي، وقد استطاع علم الاجتماع بفضل هؤلاء قطع أشواطا هامة والوصول إلى مرحلة جد متقدمة من الدراسة العلمية للمجتمع.

المحور الرابع: رؤى نظرية في علم الاجتماع

تمهيـــــد

أولا: المدخل البنائي الوظيفي.

ثانيا: المدخل الصراعي (الماركسية والماركسية المحدثة).

ثالثا: المدخل النقدي (مدرسة فرانكفورت).

رابعا: المدخل التفاعلي الرمزي.

خلاصـــة

تمهيد

لقد شكل مجال علم الاجتماع بؤرة بحث واجتهادات للكثير من المفكرين والباحثين في هذا الحقل السوسيولوجي، تجسّد ذلك في جهود العلماء والمفكرين لفهم الظواهر الاجتماعية وتحليل الحياة الاجتماعية بشكل عام والكشف عن طبيعتها إيمانا منهم بقضية التنظير لعلم الاجتماع، على اعتبار أن النظرية تعتبر موجّها علميّا للباحثين عند إجراء تحليلاتهم ودراساتهم. فقد ارتبطت عملية تطور النظرية السوسيولوجية بمراحل تطور علم الاجتماع ذاته، هذا ما اهتم به كثير من مؤرخي ومنظري هذا العلم بدء من المرحلة الأولى للرواد وحتى الوقت الحالي حيث جهود العلماء المعاصرين. وسنتناول في هذا المحور بعض الرؤى النظرية في علم الاجتماع وهي المخل البنائي الوظيفي، المدخل الصراعي، المدخل النقذي، والمدخل التفاعلي الرمزي.

أولا: المدخل البنائي الوظيفي:

تعتبر النظرية البنائية الوظيفية واحدة من النماذج النظرية الرئيسية في علم الاجتماع، لقد بدأت الأفكار الأولى للوظيفية (Function) لدى الصينيين القدامى وبالتحديد عند "**كونفوشيسوس**" كما تشير إليه الشواهد في هذا المجال، وتجلى ذلك أساسا في اهتمام الفكر الصيني القديم بوظيفة الدّين والطقوس الدينية في الحياة الاجتماعية، مع التأكيد على أهمية الدّين ودوره كرابطة ضرورية للعلاقات الاجتماعية وتنظيمها، وإذا ما تتبعنا البدايات الأولى أيضا للوظيفية لوجدنا ذلك عند أفلاطون أيضا الذي استخدم"المماثلة العضوية" Anology حين ماثل بين المجتمع وقوى النفس: العاقلة والغضبية والشهوية ونجد الفارابي وظّف المماثلة العضوية في أفكاره حول ما يعرف بالمدنية الفاضلة، حيث شبه المجتمع بالكائن الحي تلك التي قابلها بطبقات الدولة الحاكمة، الحارسة والعاملة. ولم تقف فكرة المماثلة عند هذا الحد ولكنها ظهرت في الفلسفات الحديثة عند "**دافيد هيوم**" **daviol Hume** و"**آدم سميت**"...الخ على اعتبار أن المجتمع حسبهم كائنا عضويا طبيعيّا، وأيضا ما تطرق إليه مونتيسكيو montesqueu في كتابه روح القوانين، حيث وضح فيه الإرتباط الوظيفي لأجزاء المجتمع. [1]

المقومات الأساسية للبنائية الوظيفية:

كغيرها من النظريات السوسيولوجية تقوم البنائية الوظيفية على عدد من المقولات والأفكار الأساسية التي تنطلق منها تحليلات أنصار هذه النظرية، حيث تعتبر المقومات والإطار المرجعي والموجه النظري لهم وذلك عند تناولهم للقضايا والمشكلات التي يعالجونها نظريا أو ميدانيا، وإن تعددت المفاهيم المتعلقة بالبنائية الوظيفية إلاّ أنه هناك نوع من الإتفاق العام المباشر أو غير مباشر بين أنصار هذه النظرية، إذ

[1] خالد حامد، مرجع سبق ذكره، ص 98.

أنّه هناك مجموعة من المقولات الأساسية للبنائية الوظيفية التي ارتبطت بها منذ نشأتها الأولى عند الرواد التقليديين أو أنصار أصحاب البنائية الوظيفية المعاصرة. [1]

1-النسق الاجتماعي Social System:

حيث تعتبر فكرة النسق الاجتماعي من المقولات التي استخدمت بصورة كبيرة بين المهتمين بهذه النظرية، حيث يعد هذا المفهوم من المفاهيم المركزية للنظرية البنائية التقليدية أو المعاصرة، وهذا ما نلمسه في تحليلات "**تالكوت بارسونز T.Parsons**" وذلك بالنظر إلى المجتمع باعتباره بناء اجتماعي يتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية المتبادلة وظيفيا مثال ذلك النسق الاقتصادي، السياسي الديني...الخ. [2]

بمعنى أن المجتمع مترابطا ترابطا داخليا ينجز كل جزء من أجزائه أو مكون من مكوناته وظيفة محدّدة، بحيث أنّ كل تغيير في وظيفة إحدى مكوناته يحدث تغير في باقي أجزاء النّسق. [3]

وقد حاول بارسونز وآخرين من رواد البنائية الوظيفية على غرار "**ميرتون**" أن يحددوا ما أطلقوا عليه المتطلبات الوظيفية التي تعمل على استقرار النسق الاجتماعي (المجتمع)، مع الحفاظ على توازنه وبقاءه. [4]

وقد جاءت فكرة النسق الاجتماعي في تحليلات وأعمال "**هربرت سبنسر** "**وإميل دوركايم**" وخاصة تركيزهم على دراسة علاقة النظم الاجتماعية ببعضها البعض، فقد تطرق "**دوركايم**" في دراساته إلى:

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان، النظرية في علم الاجتماع، النظرية السوسيولوجية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص 13.

[2] خالد حامد، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[3] نبيل حميد شة، البنائية الوظيفية ودراسة الواقع والمكانة، ص 481.

[4] خالد حامد، مرجع سبق ذكره، ص ص 99-100.

النسق القانوني وعلاقته بالنسق السياسي والدّيني أو الاقتصادي وهذا ما عبّر عنه في فكرته حول التضامن الاجتماعي Social Solidarity Theory. [1]

وقد ناقش "**سبنسر**" أن المجتمع له بناء متكامل وأجزاء متداخلة مثل الدين والعائلة، وكل من هذه الأجزاء لها وظيفة تساهم في الاستقرار العام للمجتمع. [2]

حيث أخذت البنائية واستعانت بأفكار وتحليلات الوظيفية التقليدية مثال ذلك تركيزهم على دراسة فكرة المجتمع أو النسق الاجتماعي المعياري (Normative Social System).

وحاول رواد البنائية الوظيفية التقليدية والمعاصرة تحليل فكرة البناء الاجتماعي وتطوره، وقد استعانوا بالكثير من تحليلات الأنثربولوجيين من أمثال "**مالينوفسكي**" و"**راد كليف براون**" الذين استخدموا فكرة البناءات والأنساق الاجتماعية والعلاقات المتبادلة بين هذه الأنساق، مثل الأسرة والمدرسة، والمؤسسة الدينية والدولة والاقتصاد وعمل كل نسق جزئي على تحقيق وإشباع حاجات معينة. [3]

وفي سياق آخر ركّز "**بارسونز**" على ما أطلق عليه بالمتطلبات الوظيفية والتي تكمن داخل أربعة عمليات وذلك ليؤكّد علاقة الأنساق الفرعية بالنسق الأكبر (المجتمع) وهي: [4]

1-التكيف: حيث يتطلب النسق التكيف مع المحيط، وأن يقوم أيضا بتأمين مجموعة من الشروط المادية والمعنوية الضرورية لحياة أعضاء النسق.

2-تحقيق الهدف: من خلال تحديد الظروف اللاّزمة لتحقيق أهداف المجتمع أو النسق، وذلك بالعمل على التنسيق بين مجموعة المدخلات والموارد اللاّزمة والعمل على استخدامها بصورة جيدة وذلك بغية تحقيق حاجات وأهداف النسق.

---

[1] المرجع السابق، ص 100.

[2] فهيم سليم الغزوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[3] خالد حامد، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[4] المرجع نفسه، ص ص 100-101.

3-التكامل: لابدّ من خلق التكامل بين جميع مكونات النسق سواء تعلّق الأمر بالأفراد أو النظم، وذلك بغية تحقيق الأهداف العامة والقيام بالوظائف على اعتبار أنهم أجزاء من البناء الاجتماعي العام.

4-المحافظة على النمط وإدارة التوتر: حرص "**بارسونز**" على ضرورة المحافظة على النمط، من خلال تحديد العديد من الخصائص والسمات العامة التي تتمثل في المهارات اللازمة والتخصص والحوافز المادية والمعنوية والخصائص الشخصية للقيادات والأعضاء، مع عدم إغفال منظومة القيم وضرورة الالتزام بها والتي من شأنها التقليل من عمليات التوتر أو التصدّع التي قد تنتج من عمليات التفاعل الاجتماعي.

إن الإسهام الأكبر في تأسيس الاتجاه الوظيفي وتطويره بوصفه اتجاه نظري ومنهجي في علم الاجتماع هو ما قدّمه "**بارسونز**" حيث يرى أن المجتمع مكون من أجزاء متراصة بجانب بعضها البعض وتتميز بدرجة عالية من النظام والاستقرار، وهذه الصورة تعتبر مرآة عاكسة لمثالية المجتمع. وقد انطلق "**بارسونز**" في تحليله للنسق الاجتماعي من أصغر مكوناته وهو التفاعل الاجتماعي، حيث يمثل النسق الاجتماعي شبكة من العلاقات الاجتماعية المستقرة بين الأفراد والجماعات وهذه التفاعلات محكومة بمجموعة عناصر هي:

- التوقعات المتبادلة بين الفاعلين.
- الثواب والعقاب.
- القيم والمعايير الاجتماعية. [1]

من القضايا الأساسية التي ركز عليها "**بارسونز**" في هذه النظرية هو "أداء الأبنية لوظائفها وفق حالة من التوازن والاستقرار".

[1] غني ناصر حسين القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 206-208.

ويتطلب التحليل البنائي الوظيفي معالجة منهجية لمكانات وأدوار الفاعلين الذين يضمهم موقف اجتماعي معين وكذلك للأنماط التنظيمية التي ينطوي عليها هذا الموقف، بحيث يشير مفهوم المكانة إلى موقع الفاعل في نسق محدد لعلاقة اجتماعية باعتبارها بناءا، أمّا الدور فيعتبر الجانب الدينامي للمكانة ويعبّر عن سلوك الفاعل في علاقات مع الآخرين، وتفهم الأنماط التنظيمية على أنّها التوقعات المنمطة التي تحدّد السلوك المناسب ثقافيا للأشخاص الذين يؤدون أدوارا اجتماعية مختلفة، ومجموعة أنماط الأدوار المعتمدة على بعضها هي التي تكون النظام، والفرد في المجتمع عندما يتفاعل فإنه يوفق بين قيمه وأهدافه وقيم وأهداف المجتمع الذي ينتمي إليه، وهذا يؤدّي إلى تكامل النسق الاجتماعي ككل. [1]

فالفرد داخل النسق يؤدّي دوره داخل مؤسسات تشكل بدورها أنساقا فرعية قائمة على علاقات تبادل وتفاعل داخل المجتمع، وقد استخدم "**بارسونز**" نموذج الوظائف الأربعة السالفة الذكر لتحليل هذه الأنساق الفرعية وهي:

- النسق الاقتصادي؛
- النسق السياسي يحقق وظيفة تحقيق الهدف؛
- الروابط الاجتماعية المتمثلة بالنظم التي تعمل على إقامة العلاقات التفاعلية بين الأفراد والجماعات مثل القانون، الدين (يحقق وظيفة التكامل)؛
- التنشئة الاجتماعية التي عن طريقها يتم نقل المعايير والقيم والمثل (الثقافة) (تحقق وظيفة المحافظة على النمط). [2]

تعمل الأنساق الفرعية بعلاقات تبادلية تجعلها في حالة من الترابط فكل منها يعطي ويأخذ من الآخر مما لديه من مدخلات ومخرجات، فالنسق الاقتصادي يخاطب الأنساق الأخرى بلغة النقود مثلا

---

[1] المرجع السابق، ص ص 206-207.

[2] المرجع نفسه، ص ص 207-208.

والنسق السياسي يخاطب الأنساق الأخرى بلغة القوة والروابط الاجتماعية يخاطب الأنساق الأخرى بلغة التأثير، أمّا التنشئة الاجتماعية فتخاطب الأنساق الأخرى بلغة الإلتزام. [1]

"وقد حلّل "**بارسونز**" النسق بافتراضه وجود متطلبات معينة وهناك حاجات خاصة بالأفراد الفاعلين وإن انسجاما لابدّ أن يتحقق بين الحاجات الخاصة بالنسق وتلك الحاجات الخاصة بالأفراد، ومثل هذا الانسجام يتضح من خلال التوقعات السلوكية "الارتقاء بالسلوك والارتقاء بالتعامل" أي المستويات المطلوبة، ومن خلال المعايير والقيم مع ضمان التفاعل المتبادل بين سلوك الفاعل وبين هذه التوقعات والضوابط". [2]

إن "**بارسونز**" يرى بأن المجتمع ما هو إلاّ نسق نهائي يسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذّاتي، وبينما النسق هو الكل الذّي يتكون من مجموعة من الأجزاء الفرعية التي تتمايز عن بعضها وفي الوقت نفسه تكون متساندة، فالنظم المتفاعلة مع بعضها البعض تكسب النسق قدرًا من الاستقرار، وأن الأنساق تخضع الأفراد لكوكبة من ميكانيزمات الضبط الاجتماعي، تلك التي تعمل على وحدة المجتمع دون تفكك، وإذا كانت عملية الضبط من العوامل الهامة التي تحقق وحدة المجتمع، فإن القيم أيضا لها دور مماثل في تحقيق التكامل الاجتماعي والاستقرار، ويضيف "**بارسونز**" أيضا أن الفعل الاجتماعي الموجه نحو تحقيق هدف معين يعدُّ نقطة البدء الأساسية في نظرته للنسق، كما أن البناء الاجتماعي هو البناء المعياري الذي يتمثل في الأدوار الاجتماعية المقررة التي تستندها القيم السائدة في المجتمع، فأنساق القرابة أو الاقتصاد أو السياسة هي مجموعة من الأدوار الاجتماعية التي تحددها قيم المجتمع. [3]

---

[1] المرجع السابق، ص 208.

[2] المرجع نفسه، ص ص 208-209.

[3] شحاتة صيام، النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص ص 58-59-60.

***ميرتون:**

يعد "**روبرت ميرتون**" من أشهر المفكرين الذين ساعدوا في سد الثغرات التي انطوت عليها النظرية البنائية الوظيفية، حيث يمكن إيجاز مراجعات "**ميرتون**" للوظيفية في أن وحدة المجتمع لا ينبغي أن تشكل فرضا مسبقا، بل لابدّ من إثباتها أو دحضها إميريقيا، فالتحليل الوظيفي قد يؤدّي إلى الكشف عن وظائف سلبية وليس فقط الإيجابية منها، وفي هذه الحالة يستخدم "**ميرتون**" مفهوم آخر وهو "المعوقات الوظيفية Dysfonctions ليشير إلى تلك النتائج والآثار التي تعمل على التقليل من عمليات التكيف أو التوافق في النسق، مثال ذلك التفرقة العنصرية قد تكون معوقا وظيفيا في مجتمع يرفع شعار الحرية والمساواة.

ويؤكّد "**ميرتون**" على هذا المفهوم ويوضح أهميته بقوله "إن مفهوم المعوقات الوظيفية بما يتضمنه من ضغط وتوتر على المستوى البنائي، يمثل أداة تحليلية هامة لفهم ودراسة الديناميات والتغير". [1]

وبعد ذلك قدّم "**ميرتون**" تميزّا بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة:

- **الوظائف الظاهرة:** وهي الوظائف أو الآثار المقصودة والمعترف بها اجتماعيا، وهي الوظائف التي يمكن ملاحظتها وتسجيلها بصورة سهلة وسريعة، والتي تعبّر عن أهداف موضحة للحفاظ عن النسق أو الفاعلين فيه. [2]

فالوظائف الظاهرة تشير إلى النتائج الموضوعية التي تحدثها سمة اجتماعية أو حضارية معينة، هذه النتائج كفرض على الأفراد تبنيها والتكيف لها. [3]

- **وظائف كامنة:** وهي آثار غير مقصودة وغير معترف بها إلى حدّ كبير، من قبل المشاركين في النسق.[4]

---

[1] غني ناصر حسين القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 164.

[2] خالد حامد، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[3] غني ناصر حسين القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 165.

[4] المرجع نفسه، ص 165.

ما يمكن قوله هنا أن "**ميرتون**" وغيره من المحدثين أكّدت بصورة تكاد تكون قاطعة أن التكامل في المجتمع لا يمكن أن يحدث بصفة مطلقة، وأن كل نظام فرعي كان أو النظام العام (المجتمع) لابدّ وأن يشتمل على بعض العناصر والمكونات التي لا تنسجم ولا تتوافق مع الكل، وهذا الرأي مناقض لوجهة نظر بعض الوظيفيين الذين نظروا إلى المجتمع على أساس أنّه في توازن تام. [1]

فبالرغم من تعدّد علماء الاجتماع واختلافها حول الطرح المتعلق بالوظيفية إلاّ أنه هناك سمات مشتركة وخيوط عريضة تتلاقى فيها توجهاتهم والتي تشكل في مجموعها الصياغة النظرية للاتجاه الوظيفي ويمكن إيجاز أهم القضايا الأساسية فيما يأتي: [2]

1-النظرة الكلية للمجتمع بوصفه نسقًا يحتوي على مجموعة من الأجزاء المتكاملة بنائيا والمتساندة وظيفيا لبلوغ النسق أهدافه.

2-استناد العملية الاجتماعية لتعدد العوامل الاجتماعية وتبادل التأثر والتأثير فيما بينها.

3-إن الأنساق الاجتماعية تخضع لحالة من التوازن الدينامي الذي يشير إلى حالة الاستجابة للتغير الخارجي المعززة بآليات التلاؤم والضبط الاجتماعي.

4- لا يخلو النسق من التوترات والانحرافات والقصور الوظيفي غير أنّها تحل نفسها بنفسها وصولاً للتكامل والتوازن.

5- يحدث التغير بصورة تدريجية ملائمة أكثر مما يحدث بصيغة فجائية.

6- التغير الحاصل إنما يأتي من ثلاث مصادر رئيسية تتمثل في تكيف النسق مع التغيرات الخارجية والنمو الناتج عن الاختلاف الوظيفي والثقافي، والتجديد والإبداع من جانب أفراد النسق وجماعته.

7- إن أهم العوامل الأساسية في خلق التكامل يتمثل في الاتفاق العام على القيم.

---

[1] المرجع السابق، ص 165.

[2] المرجع نفسه، ص ص 165-166.

***في تقييم المدخل البنائي الوظيفي:**

بالرغم من الإسهامات والقيمة التي قدمتها النظرية البنائية الوظيفية مكنت في الكثير من الأحيان من دراسة وتفسير الواقع الاجتماعي والمشكلات والقضايا الاجتماعية إلاّ أنّها تعرّضت لمجموعة من الانتقادات نذكر منها ما يأتي: [1]

– الصعوبة والتعقيد وهذا ما تطرق إليه أمثال "**تيماشيف Timashif**" "**جون ركس J.Rex**" "**رايت ميلز**" وغيرهم بأن كتاباتها تتسم بالتعقيد وصعوبة الفهم.

– التركيز على الطابع الاستاتيكي وإهمال الصراع، وذلك باعتمادها مسلمات التوازن والتكامل وإدارة التوتر.

– الإخفاق في التوصل إلى نظرية عامة موّحدة: يرى نقادها أن رواد النظرية البنائية الوظيفية أخفقوا في وضع نظرية سوسيولوجية متكاملة وموحدة على الرغم من محاولة "**بارسونز**" وضع نظرية كبرى من خلال نظريته عن الأنساق الاجتماعية، ومحاولة "**ميرتون**" في سد ثغراتها.

– أنّها تعبّر عن نزعة غائبة تتجه نحو التفسير الغائي، من خلال وضع فروض غير قابلة للاختبار، مع صعوبة تطبيق المنهج المقارن.

– التحيز الإيديولوجي، أي أنّها نظرية لتبرير ممارسات النظام الرأسمالي وتجاهلها للكثير من القضايا الاجتماعية.

"ويلخص "**نيل سماسر**" "**N.Smelser**" الانتقادات الموجهة للنظرية البنائية الوظيفية بتأكيد على أن الوظيفية ليست إلاّ تنويعا وتنغيمًا للنزعة العضوية Organicism، وإنها أغفلت كثيرا من الأبعاد البنائية

[1] خالد حامد، مرجع سبق ذكره، ص ص 105–106.

مثل الصراع والتغير والتدرج الاجتماعي وأنها لا تشتمل على نسقًا فكريا حول الطبيعة الإنسانية وأخيرا فإن التحليل الذي يتعلق بها يتمسك في الوقت ذاته بالإيديولوجيات المحافظة". [1]

ثانيا: المدخل الصراعي لعلم الاجتماعي (الماركسية والماركسية المحدثة)

لقد تم تطوير المدخل الصراعي الماركسي في علم الاجتماع للقصور الذي اكتنف هذا المدخل لأن مسلمات ومفاهيم وأفكار هذه النظرية لم تعد قادرة على تحليل الواقع الاجتماعي الحديث في كثير من الأحيان. فقد ركزت الماركسية في تحليلاتها السابقة على الجانب المادّي كمحرك أساسي للتاريخ، وأنّ الصراع الطبقي هو العامل الأساسي للتطور والذي يحدّد طبيعة وبناء المجتمع، معنى أنها تجعل من ظاهرة الصراع محور العلاقات الإنسانية وأنها تتحكم في عملية التطور الاجتماعي، فالتغير لا يمكن أن يحدث إلا من خلال عمليات الصراع.[2] وهذا كما أشرنا إلى ذلك عند تناولنا لأفكار ماركس، فإذا كان الوظيفيين يركزون على وجود نظام اجتماعي مستقر يقوم على علاقات بنائية تكاملية بين الأجزاء ينتج عنها حالة من التوازن والاستقرار، فإن المدخل الصراعي ينطلق من عملية الصراع كعملية أساسية في علاقة الوحدات الاجتماعية، هذا وإن كان التركيز لدى الصراعيين على علاقات التناقض واللامساواة والصراع، فإنّهم يختلفون حول العامل الأساسي لهذه الفكرة، كما يختلفون في نظرتهم للنتائج التي يمكن أن تترتب على عملية الصراع. [3]

ومن أبرز علماء الاجتماع الممثلين لهذا الاتجاه "**رالف داهرندورف**" **(DohrendorF)**، "**لويس كوزر** "**L.Cozer**" وغيرهم، وتؤكّد هذه النظرية على أهمية البنى في المجتمع كما هو عليه الحال بالنسبة للبنائية الوظيفية، غير أن روادها يرفضون تأكيد الوظيفيين على الإجماع، ويقدمون بدل من ذلك

---

[1] غني ناصر حسين القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 172.

[2] خالد حامد، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[3] إبراهيم عيسى عثمان، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 81.

أهمية الصراع والاختلاف داخل أبنية المجتمع. [1] حيث يؤكّد هؤلاء على أن المجتمع يتشكل من مجموعة من الفئات المختلفة والمتمايزة تسعى إلى تحقيق أهدافها الخاصة، بمعنى آخر أن الاختلاف الذي تنطوي عليه هذه الجماعات يقود لا محال إلى الاختلاف في مصالحها وتعارض أهدافها، وهذا قد يترتب عنه احتمال قيام الصراع بين هذه الفئات نتيجة استئثار الفئة المسيطرة على المصالح، على حساب الفئة المستضعفة في المجتمع. [2]

يرى "**داهرندورف**" أن الوظيفيين ركزوا في تحليلاتهم على حالة المجتمع التي يتحلى فيها الانسجام والتوافق، وما يعادل تلك الجوانب أو يفوقها أهمية هو الصراع، والصراع ينتج بين من يملكون السلطة والنفوذ ومن لا يملكونها.

ويرى "**داهرندورف**" قد أضفى على مفهوم الطبقة معنى سوسيولوجيا، فمفهوم الطبقة ليس مفهوما استاتيكيًّا وصفيًّا كما هو في علم الاجتماع الحديث، ولكنه مفهوم دينامي تحليلي، وقد قام بتفسير الطبقة في ضوء لربطه لمحك الملكية والدخل معا.

وينتقد "**داهرندورف**" التنبؤ الماركسي للمجتمع الحالي من الطبقات، فيقول أن ماركس في هذه الحالة يوتوبيًّا أو خياليا عندما تصور وجود مجتمع من غير طبقات وبلا صراع طبقي لأن ذلك أمر صعب المنال. [3]

ويذهب "**داهرندورف**" إلى أن ضعف قوة رأس المال وقوة العمل في المجتمعات الحديثة بظهور فئات اجتماعية وفئة متوسطة تستند على نوع من مصادر القوة تضاهي أو تفوق المجال الاقتصادي (الإعلام والاتصال، المعلومات...)، وأن الصراع والسلطة يشكلان عنصرين أساسيين في كافة التنظيمات

---

[1] خالد حامد، مرجع سبق ذكره، ص ص 106-107.

[2] المرجع نفسه، ص 107.

[3] شحاتة صيام، مرجع سبق ذكره، ص 81.

الاجتماعية، فكل تنظيم يتكون من فئتين الأولى تمتلك للسلطة والأخرى لا، وحينما تعي كل مجموعة مصلحتها الخاصة فإن ذلك يقود إلى ما يعرف بجماعات مصلحة INTEREST GROUPS مما يؤدي إلى زيادة احتمال وقوع الصراع. [1]

فالذين يملكون السلطة يحاولون الإبقاء على الواقع القائم، بينما يحاول الخاضعون تغييره بما يتفق مع تحقيق لمصالحهم ومتطلباتهم وبهذا يبقى احتمال الصراع قائما كنتيجة حتمية للتفاوت واللامساواة في توزيع القوة، وإن كان الصراع في بعض الأحيان يكون كامنًا في مراحل معينة، مما أدّى "**بداهرندورف**" إلى الأخذ بمفهومي المصالح الظاهرة والمصالح الكامنة حتى تقول الأخيرة إلى مصالح ظاهرة عند الوعي بها. [2]

في تعريفه للقوة يشير "**داهرندورف**" إلى إمكانية أحد الفاعلين في علاقة اجتماعية فرض إرادته من خلال موقعه رغم المقاومة التي يتلقاها من الآخرين، وذلك بصرف النظر عن الأسس التي ترتكز عليها هذه الإمكانية، ويرى "**داهرندورف**" أن الفرق بين القوة والسلطة يتمثل في أن القوة ترتبط بالضرورة بشخصية الأفراد، بينما تتمركز السلطة في المواقع والأدوار التي ترتبط بالتوقعات التي تكون مستقلة عن الأشخاص. [3] ويعتني "**داهرندورف**" بعلاقات السلطة، التي تسمح بتكوين جماعات الصراعات بشكل نظام داخل التنظيمات، حيث تكمن أهمية جماعات الصراع في أنّها تنتج عندما تمارس السلطة، وهذا يعني أنه في كل المجتمعات وتحت كل الظروف التاريخية يمكن الإفصاح عن ما يلي: [4]

1- إن علاقات السلطة هي علاقات سيطرة – خضوع.

---

[1] خالد حامد، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[2] إبراهيم عيسى عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 94، 95.

[3] محمد عبد الكريم الحوراني، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 97.

[4] المرجع نفسه، ص ص 98-99.

2- حيثما وجدت علاقات السلطة، فإن العنصر القيادي يتوقع اجتماعيا أن يسيطر بموجب الأوامر والتعليمات والتقديرات والتحديات الواقعة على سلوك العنصر الخاضع.

3- إن التوقعات الملتصقة باستمرار نسبي بالمواقع الاجتماعية ذات شرعية لأنها لا تلتصق بالأشخاص.

4- بموجب الحقيقة السابقة فإن التوقعات تتضمن تحديدات للأفراد الخاضعين للسيطرة، وفضاءات مسموح بها لمن يسيطرون، والسلطة إذ تتميز عن القوة فإنها لا تتضمن سيطرة معممة على الأفراد.

5- إن شرعية علاقات السلطة تتضمن إحدى وظائف النسق القانوني (أو العادات والمعايير شبه القانونية)، حيث أن العقاب يكون بسبب عدم الخضوع للأوامر، ولذلك فإن السلطة ذات وجهين، فهي من ناحية تنتج الصراع ومن ناحية أخرى تقدّم تسهيلات وظيفية للمجتمع ككل.

إن عملية السيطرة والخضوع هما الثنائية التي تولّد الصراع، فالسيطرة تعني المشاركة في ممارسة السلطة، أمّا الخضوع فيشير إلى الحرمان من السلطة أو الإستبعاد من ممارسة السلطة، حيث ينشأ الصراع من جرّاء المصالح المتناقضة في جوهرها واتجاهاتها. [1]

لقد حاول "**دارندورف**" إجراء نوع من التوليف بين بعض الطروحات الوظيفية وبعض طروحات الصراع ليحصل على فكرة المنظمة المترابطة بالقسر، التي تجمع بين السلطة والمصالح السلطوية والمعايير والأدوار، ومن قلب هذه التركيبة الهجينة، يعلن "**دارندورف**" هدف نظريته المتمثل في السعي إلى توضيح التغيرات البنائية في ضوء صراعات الجماعات التي يصفها على النحو التالي:

1- في كل منظمة مترابطة بالقسر هناك نوعين من المواقع المحتشدة هي المواقع المسيطرة والخاضعة.

2- يوصف كل تجمع من خلال مصالح كامنة عامة، وتجمعات الأفراد التي تتحقق بموجبها تشكل شبه جماعات.

---

[1] المرجع السابق، ص 99.

3- تتحول المصالح الكامنة التي لا تكون مدركة لدى أصحابها إلى مصالح معلنة وتتحول شبه الجماعات guassi group جماعات مصلحة منظمة من النوع الطبقي.

4- إن تحول جماعات المصلحة المعلنة إلى جماعة صراع فعلية يمكن أن يكبح بوجود ظروف تقنية (العقود والالتزامات)، والظروف السياسية (الائتلافات)، والظروف الاجتماعية (الاتصال)، والظروف السيكولوجية (استدماج مصالح الدور).

مجمل القول فإن التنظيم الاجتماعي عند "**دارندورف**" يتشكل من نوعين من الجماعات هما: الجماعة المسيطرة التي تمارس السلطة وتمتلكها، والجماعة الخاضعة المستبعدة عن ممارسة السلطة وهذا الوضع اللامتساوي يؤول إلى خروج الجماعية المسيطرة عن توقعات الدّور المؤسس في التنظيم، مما يشكل جملة من المعاني السلبية لدى الخاضعين كالشعور بالاستغلال والخضوع وغياب العدالة، هذا الأمر يؤدّي إلى تشكيل جماعات مصلحة معلنة تأخذ شكل جماعات الصراع خلال فترة زمنية تحددها الظروف البنائية للتنظيم، وعندما يتشكل الصراع تظهر ظروف بنائية جديدة، تتضمن هي الأخرى قوى مفاضلة بسبب هرمية السلطة التنظيمية وتعود دورة الصراع من جديد بصورة جدلية. [1]

*** - لويس كوزر:**

يعرف "**لويس كوزر**" الصراع الاجتماعي في كتباه وظائف الصراع the fonctions of social conflict بأنّه "نظام حول قيم وأحقبة المصادر والقوة والمكانة النادرة، وحيث يستهدف الفقراء المتخاصمين من خلال تحييد منافسيهم أو الإضرار بهم أو التخلص منهم. [2]

وضمن هذا السياق يضع "**كوزر**" نفسه في قلب نظرية الصراع حيث يظهر التعريف ضمنا تفاضل القوة وما ينبثق عنها من استغلال ومطالبة باستعادة الحقوق المفضية إلى الصراع، فقد انشغل "**كوزر**"

---

[1] محمد عبد الكريم الحوراني، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[2] المرجع نفسه، ص 102.

بواقعية وعدم واقعية الصراع تبعًا للأهداف التي يناضل الأفراد من أجلها، ودور القيادة في مدة الصراع ودور البناء الاجتماعي، وطبيعة العلاقات الاجتماعية في شدة الصراع، وأنواع الصراع (داخلي وخارجي) والوظائف المترتبة عليه. [1]

حيث نجد "**كوزر**" اهتم بتحليل نتائج ووظائف الصراع، ويعتقد أن الصراع الاجتماعي في المجتمع الحديث لا يتمثل في صراع الملكية، بل صراع على القيم والمكانة والموارد النادرة، بحيث لا تكون بوسع هذه الجماعات المتصارعة تحقيق القيم المرغوبة فحسب، بل تحييد وإيداء أو حتى إقصاء الجماعات المتنافسة، وقد اهتم "**كوزر**" بتحليل نتائج ووظائف الصراع، التي غالبا ما تؤدي إلى حدوث التغيير وذلك بحرصه على تحليل الدّور الوظيفي للصراع، فقد أشار إلى أنه للصراع الدّاخلي عدّة وظائف إيجابية حيث يعيد الحيوية للمعايير الموجودة في المجتمع، ينهي اتحادات وائتلافات جديدة، يقلل العزل الاجتماعي، كما أنه يزيد تماسك وبقاء الجماعة. [2]

لقد وصف "**لويس كوزر**" بعض نتائج الصراع الاجتماعي في شكل افتراضات مجرّدة على النحو التالي: [3]

- كلّما كانت أهداف الأطراف المتنازعة غير محدودة طالت عملية الصراع الاجتماعي.

- إذا اعتقد الناس أن إنجازهم الكلي لأهدافهم سوف يكلفهم ما يفوق الانتصار الذين يتطلعون إليه فإن الصراع لن يستمر طويلا.

- كلّما كان الصراع هادّا وعنيفا ومكثفا كانت الجماعة المتصارعة بالغة التحديد والوضوح، وزادت الحاجة إلى التمييز الدقيق بين معسكر كل جماعة أو كل طرف ومعسكر أعدائه.

---

[1] المرجع السابق، ص 102.

[2] تريكي حسان، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3] خالد حامد، مرجع سبق ذكره، ص ص 109-110.

– كلما تزايدت حدة الصراع تزايد تضامن كل طرف اجتماعي من الأطراف المتصارعة، حيث يشعر كل طرف اجتماعي أن أعضائه في موقف واحد، وأن من ليس معهم هو ضدهم وأن مصيرهم واحد ومشتركة.

ففي طروحات "**لويس كوزر**" يوجد هناك شكلين من أطراف المعنى تنتج عن القوة، حيث أنّ مقدمات النظرية توظف القوة بمعناها الصراعي الذي ينطوي على تفاضل يؤدّي إلى ثنائية: حرمان – استغلال ويقود القائمين إلى التساؤل عن شرعية الأوضاع القائمة، وفي هذه الحالة تظهر أطر المعنى المرتبطة بتفاضل القوة، ومثل هذه المواقف تؤول إلى إنتاج الصراع الذي يتخذ شكلين: داخلي وخارجي كل منهما يتشكل عند وظائف إيجابية وهي أطر المعنى التي تمثل النتائج النهائية لتفاضل القوة. [1]

[1] محمد عبد الكريم الحوراني، مرجع سبق ذكره، ص 108.

والنموذج التالي يوضّح القوة والمعنى في طروحات "لويس كوزر"

زيادة الحرمان **أطر المعنى للتفاضل في القوة** **جمود البناء**

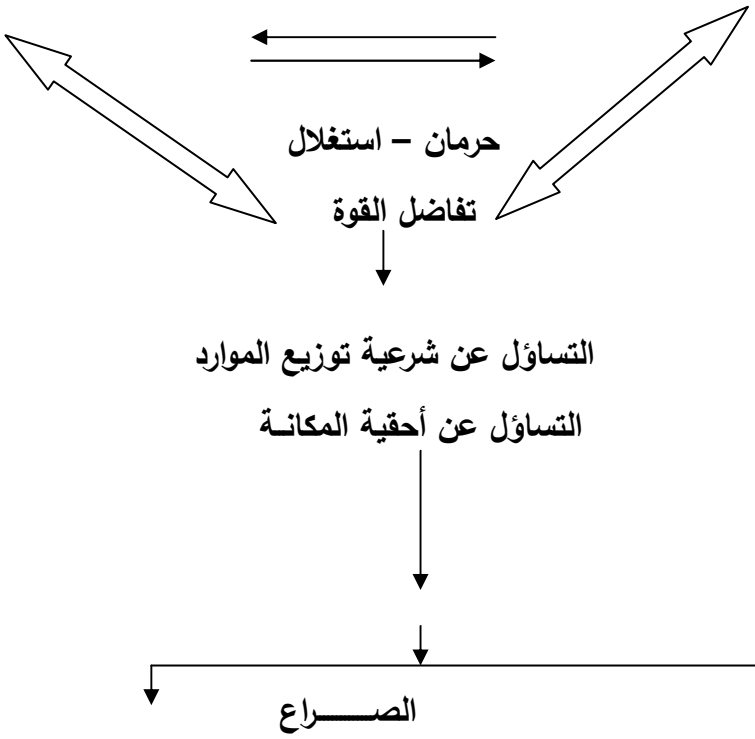

خارجي **داخلي**

- **التضامن** – **وضع قواعد معيارية جديدة**
- **تأسيس الهوية** – **صمام أمان**
- **تشكيل الوعي** – **ثبات واستمرارية الجماعة**
- **تعزيز الشعور بالانتماء**
- **إلغاء الانقسامات**

المصدر: محمد عبد الكريم الحوراني، ص 108.

3- فراك باركن:

إن إسهامات "**داهرندروف**" "**كوزر**" "**باركن**" وآخرين جاءت لتعكس اهتماماتهم بظاهرة الصراع الاجتماعي وعلاقته بالطبقات والأنساق الاجتماعية، فقد طرح "**باركز**" فكرته حول القيم والصراع في مؤلفاته عن اللاّمساواة الطبقية والنظام السياسي والتدرج الاجتماعي في المجتمعات الرأسمالية والشيوعية،

حيث يعتقد أن الجماعات المحرومة لا يمكن السيطرة عليها بواسطة القوى المادية ولكن بواسطة مجموعة من الآليات والميكانيزمات التي تشمل الحراك الاجتماعيي والتوقعات (low expectation) والاستسلام (résignations) وغيرها من الآليات التي يتم غرسها عن طريق النظام أو النسق التعليمي، لذلك نجد الكثير من الناس يلجؤون إلى الدين أو الانطواء كنوع من التنفيس والبديل عن تبني النزاعات السياسية الراديكالية والمطالبة بضرورة التغيير والثورة. [1] ويلعب النظام المعياري دورا هاما في عمليات السيطرة في المجتمعات والجماعات الحديثة، فالجماعات التي تمتلك آليات السيطرة تمتلك قيمها، تجعلها تؤسس لمرجعية أخلاقية وأفكار ومسلمات عامة والتي من خلالها يتم إنتاج جماعات خاضعة وتزود أعضائها بأساليب الامتثال والتكيف. [2]

مجمل القول يميل الصراعيون إلى التأكيد على أهمية البنى في المجتمع كما يفعل الوظيفيون، غير أنهم يرفضون تأكيد الوظيفيين على الإجماع ويؤكّدون بدلا من ذلك أهمية الخلاق والنزاع داخل المجتمع ويركزون بذلك على قضايا أساسية كالسلطة والتفاوت والنضال، ويقرون بأن النظام الاجتماعي يتكون من أجزاء متميزة ومتمايزة تسعى إلى تحقيق أهدافها الخاصة، فبوجود هذه المصالح المنفصلة والمختلفة معناه أن احتمال قيام الصراع بين هذه الجماعات، ويميل الصراعيون إلى دراسة مواطن التوتر بين المجموعات المسيطرة المستضعفة في المجتمع. [3]

- **في تقييم النظرية:**

لا يمكن لأي باحث في علم الاجتماع إنكار ما قدّمته النظرية الصراعية من إسهامات في الحقل السوسيولوجي، فقد اتسمت بالكثير من الرؤى في معالجة الواقع في المجتمع الرأسمالي خاصة ما تعلق

---

[1] خالد حامد، مرجع سبق ذكره، ص ص 110-111.

[2] المرجع نفسه، ص 111.

[3] أنتوني غدنز، مرجع سبق ذكره، ص 75.

بالصراع، القوة، السلطة، التفاوت...الخ، وجعلها مدخلا تحليليا للكثير من القضايا الاجتماعية. إذ جاءت لتعيد إحياء الكثير من الأفكار والمسلمات الوظيفية والماركسية. [1]

كما لاحظنا ذلك في الأفكار والتحليلات التي طرحها أنصار هذا الاتجاه. وعلى الرغم مما قدمته هذه النظرية إلا أنها تعرضت لجملة من الانتقادات نذكر منها: [2]

– فشلها في الإستفادة من الإطار المرجعي (الماركسية / البنائية الوظيفية)، وعدم فهمه بصورة واقعية وهذا أدى بها إلى التشتت بين الوظيفية تارة والماركسية تارة أخرى، وبذلك في كثير من الأحيان ينظر إليها على أنها فرع من البنائية الوظيفية.

– لم تفلح في إقامة بديلا نظريا صريحًا للتحليل، فتحليلات "**داهرندورف**" مثلا حول الصراع الطبقي جاءت بعيدة عن الواقع الاجتماعي في كثير من الأحيان، بمعنى أن نظرية الصراع قدمت رؤية جديدة لتفسير الواقع حسب وجهة نظر روادها.

– لم تفلح في تقدير بديل نظري كما أنها لم تلفح في تقديم مفاهيم خاصة بها.

– اقترانها في كثير من الأحيان بافتراضات الوظيفية والماركسية التقليدية، بالرغم من اعتماد روادها على دراسات تطبيقية.

– تبنيها لفكرة الصراع كمدخل تحليلي لدراسة القضايا الاجتماعية ومحاولتها طرح بدائل أخرى من ناحية ثانية، ولكنها في الوقت ذاته عزلت الصراع واعتبرته نتاجا للظروف الواقعية والمجتمعية دون وصف وتحليل هذه الظروف.

---

[1] خالد حامد، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[2] المرجع نفسه، ص 112.

ثالثا: المدخل النقدي (مدرسة فرانكفورت)

ارتبط تطور المدخل النقدي ونشأته منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، ولاسيما بعد أن ظهرت مدرسة فرانكفورت Frankfurt School، وذلك بغية تقديم تحليل لطبيعة النظريات السوسيولوجية التي ظهرت في العالم الغربي. كما ظهرت آراء هذه المدرسة بعد أن خاب ظنها في الأفكار التي طرحتها الماركسية خاصة بعد الخمسينات على الساحة العالمية، والتي ركزت فيها لتخليص الطبقات العمالية والغلبية من السيطرة والتحكم من الطبقات الحاكمة أو السالكة الرأسمالية، ومن ثم جاءت هذه المدرسة لتنفذ ما وصلت إليه الماركسية من آراء وتصورات حول طبيعة المجتمع الرأسمالي، وأيضا تصورات البنائية الوظيفية حول النظام الاجتماعي. [1]

فلا عجب إذن أن يعتبر علماء وفلاسفة مدرسة فرانكفورت أعمالهم جزءا من النضال ضد الرأسمالية من خلال تحليلهم للتناقضات الاقتصادية الرأسمالية، ونقذهم للنظم السياسية والثقافية للرأسمالية الحديثة. [2]

ومن أبرز رواد هذه النظرية النقدية كل من "**فروم**" " **Froumm** " و"**ماركيوز**" "**Marcuse**"، و"**أدورنو**" "**Adorno**"، "**هابرماس**" "**Habermas**"، "**هوركهايمر**"، ولم يقتصر نقد هذه المدرسة لتصورات الماركسية أو الماركسية المحدثة، ولكنها تجاوزت ذلك إلى نقد البنائية الوظيفية والمدارس والمذاهب الفرعية التي تندرج تحتها.

ومن بين أهم القضايا النقدية التي كانت مصدرًا للجدل بين كل من المدخل النقدي والنظريات السوسيولوجية الوظيفية أو الماركسية، تصورات الأخيرة حول الطبقات الاجتماعية، علاقات الإنتاج، علاقات العمل، الديمقراطية، الإغتراب، الدولة، النشاط السياسي، والتنظيمات الاجتماعية التي توجد في

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[2] غني ناصر حسين القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 331.

كل من المجتمعات الإشتراكية السابقة أو المجتمع الرأسمالي، ضف إلى ذلك اهتمامها بموضوعات مثل اللامساواة، التمييز العنصري، ودولة المؤسسات، والثقافة...الخ. [1]

فـ"**هوركهايمر**" يرى بأن النظرية الماركسية وضعت تصورا يحمل بعدا أحاديا للتاريخ، وذلك بوصفه نتاج آليات اقتصادية فقط، وذلك يتناقض مع التوجوه النقدي الذي يرى أن الوقائع الاجتماعية ما هي إلا انعكاس لقرارات اجتماعية اتخذت بحرية بعيدا عن العنف الثوري الذي اعتمدت عليه الماركسية كوسيلة للتغيير، ومن جهة ثانية انتقد "**هوركهايمر**" الماركسيين في اعتمادهم على الطبقة العمالية باعتبارها أداة للتغيير، ولكن الشواهد التاريخية تثبت عكس ذلك، فيؤكد "**هوركهايمر**" على ضرورة وجود نوع من التحالف بين الطبقات الاجتماعية بما فيها الطبقة الرأسمالية والعمالية بالاعتماد على التطور التكنولوجي الذي يشهده المجتمع. ضف إلى ذلك الرأية التي تبناها "**هوركهايمر**" والتي تختلف عن الرؤية الوضعية التقليدية التي تبنت مناهج العلوم الطبيعية في الوصول إلى الحقائق، واعتمد على توجه مغاير في النظرية النقدية التي تعتمد على الإنسان بوصفه وحدة التحليل والدراسة.[2]

وذهب "**هربرت ماركيوز**" بتحليلاته السياسية والسوسيولوجية التي جعلته ينتهي إلى مقولة هامة مفادها "أن العقل الإنساني له دور ثوري في حياة الإنسان، كما تعكسه ذلك حقائق التاريخ البشري، إلاّ أن طبيعة الرأسمالية المحافظة أو الماركسية وضعت قيودًا عديدة على العقل الإنسان وجعلته أسير الإيديولوجيات الفكرية التي كبحت إمكانية المبادرة وإمكانات العقل ورغبته في الإصلاح والتطور. وهذا ما جعلها تركز على أهمية العقل في تطور المجتمعات الإنسانية، والعمل على تحقيق الحرية كسبيل فعال للخروج وتجاوز تناقضات النظام الرأسمالي. وهنا يطرح "**ماركيوز**" بديلا لمقاومة هذا النظام يتمثل في ما

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 124-125.

[2] غني ناصر حسين القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 341-342.

أسماه " الرفض أو السلب" نعني اتخاذ موقف سلبي من هذا النظام، وذلك برفض الأوضاع القائمة، وهذا ما جعله يتبنى طريقة العنف الثوري ضد المجتمعات الغربية، وضدّ اشتراكية الاتحاد السوفياتي. [1]

***فروم والدراسات السوسيو–سيكولوجية:**

لقد جاءت تحليلات "فروم" لتحليل الآثار الناجمة عن نظام الغاشية، حيث طرح ذلك في مقال له عام 1932 (منهج ومهمة علم النفس التحليلي) أوضح فيه كيفية استخدام هذا المنهج في إثراء الدراسات النقدية وفهم النزاعات المتطرفة مثل الماركسية والوضعية والرأسمالية، وركز أيضا في مجمل أبحاثه على تطور الشخصية في المجتمعات الحديثة، وكيفية تأثر هذه الشخصية بالنزاعات السياسية والإيديولوجيات المتسلطة وتأثيره السلبي على حياة الإنسان الحديث، وأشار إلى أنّ القوى السيكولوجية لها دور كبير في تشكيل المجتمع الحديث. كما يجب الاهتمام بدراسة النسق الفكري الذي له دور وظيفي فعّال، ولكن لابدّ أن يفهم في إطار البناء العام للجماعة الإنسانية. وبصفة عامة فإن الظروف الاجتماعية يمكنها أن تشكل البناء الإيديولوجية، ولكن يتطلب ذلك مجموعة من الخصائص البيولوجية والسيكولوجية والثقافية للشخصية الفردية أو الطبيعة الإنسانية. وعموما أوضح "فروم" على إبراز الدور الأساسي للعوامل أو الظروف الاقتصادية والسيكولوجية والإيديولوجية في عمليات التطور والتغير، ولكن لابدّ وأن تفهم بنوع من الاستقلالية بالرغم من التداخل بينها. [2]

***هابرماس وتحديث مدرسة فرانكفورت:**

حاول "**هابرماس**" تقديم النظرية النقدية في إطار أفكاره حول أشكال المعرفة والثقافة باعتبارها العامل الحاسم للتطور الاجتماعي والبديل الموفق للعنف. ويؤكّد أن أفراد الجماعات الإنسانية تجمعهم

---

[1] خالد حامد، مرجع سبق ذكره، ص ص 115–116.

[2] عبد الله محمد عبد الرحمان، النظرية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص ص 453–454.

مصالح مشتركة، فالعمل ليس وحده ما يميز الإنسان عن الحيوان، ويؤكد على أهمية اللغة كوسيلة للتواصل، فكلا من العمل والتواصل نتيجان شكلين مختلفين للمعرفة، حيث يؤدّي العمل إلى ظهور المصلحة التقنية. [1] التي تتمثل في السيطرة على العالم الطبيعي واستغلاله، والمصلحة التقنية متأصلة في العمل وتنمو من خلاله. [2] ومن ناحية أخرى تعتبر اللغة هي الوسيلة التي عن طريقها يختار البشر بيئتهم ومجتمعاتهم والتي تؤدي إلى ما يعرف بالمصلحة العلمية. [3] و"هي التي تظهر من خلال التفاعل البشري أي الطريقة التي من خلالها يتم تأويل الأفعال بين الناس، وطريقة فهمهم لبعضهم داخل التنظيمات أو المجتمع. [4] ويذهب "**هابرماس**" إلى القول إلى القول أن المصلحة العلمية تقود إلى نوع ثالث من المصلحة وهي "مصلحة التحرر" المرتبطة باللغة أيضا وهي تسعى لتخليص التفاعل والتواصل من العناصر التي تشوهها وتشوبها، وتعمل هذه المصلحة على ظهور العلوم النقدية التي تعتمد على التحليل النفسي، وتساعد الناس على الإيمان بقدراتهم، وعلى التفكير والوعي بما يعملون ووزن الأمور، واتخاذ ما هو أصلح منها على أساس الوقائع المتوفرة لديهم عن المواقف، وهكذا يصبح التفاعل الاجتماعي تفاعلا مقبولا اجتماعيا. [5]

وفي نظريته "فعل التواصل" طرح "**هابرماس**" ما أسماه فلسفة اللغة، وذلك ابتغاء تطوير النظرية النقدية عن طريق ثلاث مراحل هي: [6]

1- الدّعوة إلى ضرورة التحرّر مما يدعوه "فلسفة الوعي" التي يعني بها الفلسفة التي ترى العلاقة بين اللغة والفعل مثل العلاقة بين الذات والموضوع.

---

[1] خالد حامد، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[2] غني ناصر حسين القريشي، ص 348.

[3] خالد حامد، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[4] غني ناصر حسين القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 349.

[5] المرجع نفسه، ص 349.

[6] المرجع نفسه، ص 349-350.

2- لابدّ أن يقوم التفاعل والتواصل بين البشر على أساس عقلاني.

3- تجسيد العقلانية في الدّقة، ويستلزم وجود نظام اجتماعي وديمقراطي، يشمل الجميع ولا يهدف إلى الهيمنة بقدر ما يقوم على أساس من التواصل والتفاعل.

وبصورة عامة إن النظرية النقدية عند "هابرماس" نتاج الفعل الإنساني، وتخدم غايات ذلك الفعل، وهي أداة لتحقيق حرية أكبر للأفراد بمستويات مختلفة ومتمايزة، ناهيك عن ارتكازها عن اللغة والتواصل كآلية للتطور والتغير.

***في تقييم النظرية النقدية:**

لقد ارتأت النظرية النقدية العجز الذي اكتنف النظرية الوضعية والماركسية وحاولت إزاء ذلك تقديم أفكارا لتحليل الواقع الاجتماعي، وحاولت طرح بدائل وحلول اعتمادا على الدراسات الميدانية، وعلى غرار النظريات السابقة تعرضت لمجموعة من الانتقادات نبرز أهمها في النقاط الآتية: [1]

- اعتمادها على الأسس نفسها في انتقادها للنظرية الماركسية والوضعية، دون مراعاة المنطلقات الفكرية لكل نظرية.
- اعتبر بعض النقاد النظرية النقدية عودة للمثالية الألمانية لصعوبة اختبار أفكارها وإثبات صدقها من عدمه.
- ويكتنف النظرية الكثير من الغموض في مصطلحاتها وأفكارها.
- فشل النظرية في الوصول إلى قوانين عامة لدراسة الواقع الاجتماعي.
- غياب بديل واقعي للنظام السياسي في المجتمعات الرأسمالية بالرغم من انتقادها له.
- يرى الكثير من الفاعلين في الحقل السوسيولوجي أن النظرية النقدية مرتبطة أكثر بالثقافة العالية وقاعدتها هي الجامعات وأن صلتها بالممارسة السياسية الواقعية تكاد تكون معدومة.

---

[1] المرجع السابق، ص 353.

رابعا: المدخل التفاعلي الرّمزي

تعنى هذه المدرسة بالقضايا المتصلة باللغة والمعنى ويزعم "**ميد**" أن اللغة تتيح لنا الفرصة لنصل مرحلة الوعي الذاتي وندرك ذاتنا ونحس بفرديتنا، كما أنها تمكننا من أن نرى أنفسنا من الخارج مثلما يرانا الآخرون، والعنصر الأساسي في هذه العملية هو الرمز، أي الإشارة التي تمثل معنى أو شيئا آخر. والكلمات التي نستعملها للإشارة إلى أمور محددة هي في واقع الأمر رموز تمثل المعاني التي نقصدها. كما تشمل الرموز أيضا الإيماءات غير الشفوية وأشكال التواصل الأخرى. ويرى "**ميد**" أن الأفراد يعتمدون على رموز وتفاهمات ومواضعات مشتركة في تفاعلهم بعضهم مع بعض، ولأن البشر يعيشون في عالم يزخم بمجموعة من الرموز المختلفة، فإن جميع عمليات التفاعل بين الأفراد تشمل على تبادل الرموز. [1]

إن التفاعلية الرمزية توجه انتباهنا إلى تفصيلات التفاعلات الشخصية، والطريقة التي من خلالها تتم هذه الترتيبات لإعطاء المعنى لما يقوله ويفعله الآخرون، ويؤكّد رواد هذا المدخل على الدور الذي تلعبه هذه التفاعلات في خلق المجتمع ومؤسساته.

لقد قدّم المدخل المنظور التفاعلي الرمزي بعض التوضيحات على طبيعة أفعالنا في غضون حياتنا الاجتماعية اليومية. [2]

إن المجتمع في ضوء التفاعلية الرمزية هو شبكة معقدة من الأفعال الفردية والتفاعلات بين الأفراد وأن جميع هذه الأفعال والتفاعلات منظمة ومراقبة ومدفوعة بالعضوية الجماعية، بما يترتب عنها من أدوار وتوقعات يكتسبها الفرد عن طريق التنشئة الاجتماعية. [3]

---

[1] أنتوني غيدنز، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2] المرجع نفسه، ص 76-77.

[3] خالد حامد، مرجع سبق ذكره، ص 126.

***"هربرت بلومر" (1900-1981):**

يعتبر "**بلومر**" أول من أطلق مفهوم التفاعلية الرمزية من خلال مجموعة من الافتراضات حول عملية التفاعل ويمكن أن نلخصها فيما يأتي: [1]

- يتصرف البشر حيال الأشياء على أساس ما تعنيه تلك الأشياء لهم.
- هذه المعاني نتاج للتفاعل الاجتماعي في المجتمع الإنساني.
- وهذه المعاني يمكن أن تعدّل، ويتم تداولها عبر عملية تأويل يستخدمها كل فرد في تعامله مع الإشارات التي يواجهها.

***في تقييم المدخل التفاعلي الرمزي:**

تعرضت هذه النظرية للنقد لأنها تهمل القضايا الأوسع التي تتعلق بالسلطة والبنى في المجتمع وبالطريقة التي يفرضان بها القيود على الفعل الفردي. [2] كما أن هذه النظرية تقتصر على موقف معين من مواقف الحياة الاجتماعية، ومنه لا تستطيع أو لا تسعى إلى فهم المجتمع ككل، فهي ليست نظرية عامة في المجتمع بقدر ما هي نظرية للتنشئة الاجتماعية Sociolization، وهي لا تولي اهتماما بالقضايا المجتمعية التي تتعلق بالبنى وتأثيرها على الأفعال والتفاعلات. [3]

---

[1] المرجع السابق، ص 123.

[2] أنتوني غدنز، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[3] خالد حامد، مرجع سبق ذكره، ص 127.

خلاصـــــة:

من خلال ما سبق ارتأينا كيف لعلم الاجتماع أن يطرح الكثير من الآراء النظرية المتنوعة والمختلفة تبلغ حد الاختلاف الجدري في المواقف والاتجاهات في أحيان كثيرة، غير أن هذا التنوع والاختلاف في الآراء يؤكد على حيوية هذا العلم وقوته. فقد كشفت التحليلات السوسيولوجية لنظرية علم الاجتماع عن مدى تطورها، وظهور نظريات جديدة لتعكس مرونة النظرية السوسيولوجية وخضوعها للتعديل والتطوير والتغير، وكل هذا يصب في خانة تعزيز دور علم الاجتماع في دراسة المجتمع بصورة علمية، والعمل على تطوير مناهج وطرق البحث المختلفة لهذا العلم.

خاتمـــــة

خاتمـــة:

منذ بروز علم الاجتماع في أواخر القرن التاسع عشر، كرست جهوده من أجل دراسة مشكلات المجتمع الحديث، فعلم الاجتماع مشروع في غاية الأهمية بالرغم من أنه ينطوي على الكثير من التعقيد لأن موضوعه الأساسي متعلق أساسا بسلوكاتنا ككائنات اجتماعية. فعلم الاجتماع يساعد على تحليل وتفسير خصائص البيئة الاجتماعية بطريقة عميقة وواضحة، وعلينا أن نؤمن بقيمة هذا العلم وكفاءته، بل وضرورته الملحة لمواجهة القضايا الجديدة في الفكر الاجتماعي والممارسة التطبيقية. فقد أرسى علم الاجتماع دعائمه كنسق علمي مستقل شأنه في ذلك شأن العلوم الأخرى، والدليل على ذلك فقد شهدت الحقب الأخيرة تطورا محسوسا في دراساته النظرية والتطبيقية، وظهرت نظريات تفسر الكثير من جوانب الواقع الاجتماعي الشامل.

قائمـــة المصادر والمـــــراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1) إبراهيم عيسى عثمان، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

2) إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد، المدخل إلى علم الاجتماع، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009.

3) أحمد رأفت عبد الجواد، مبادئ علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.

4) أحمد طاهر مسعود، المدخل إلى علم الاجتماع العام، دار جليس الزّمان، ط1، 2012.

5) إسماعيل علي سعد، الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية للطبع والتوزيع، الإسكندرية 2006.

6) أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصّياغ، ط4، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

7) تريكي حسان، مطبوعة بيداغوجية في مقياس نظريات المؤسسة جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، قسم علم الاجتماع، 2014-2015.

8) جميل حمداوي، أسس علم الاجتماع، ط1، شبكة الألوكة، 2015.

9) حسينة بوعدة، التغير الاجتماعي عند ابن خلدون، مقاربة سوسيولوجية، مجلة آفاق للعلوم العدد 8- ج2، جوان 2017.

10) خالد حامد، مدخل إلى علم الاجتماع، ط2، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

11) رائد محمد طه، إسهامات ابن خلدون في رفد علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بمفاهيم لغوية، مقدم إلى مؤتمر ابن خلدون علامة الشرق والغرب، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012.

12) رياض عزيز هادي، مفهوم الدّولة ونشوءها عند ابن خلدون، مجلة العلوم السياسية، العدد 7، 1977.

13) سعد الله علي، نظرية الدّولة في الفكر الخلدوني، ط1، دار مجدلاوي، عمان، 2003.

14) سمير إبراهيم حسن، تمهيد في علم الاجتماع، introcti n tosociology، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

15) شحاتة صيام، النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.

16) طالب عبد الكريم كاظم القريشي، الظاهرة الاجتماعية عند إميل دوركايم، تحليل اجتماعي، مجلة دراسات إسلامية معاصرة، العدد 6، 2012.

17) عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، عالم المعرفة، الكويت، 1981.

18) عبد الستار إبراهيم دهام، التنظيم البيروقراطي إزاء الفكر الإداري المعاصر: إطار نطري، مجلة جامعة الانبهار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ،2008.

19) عبد الغني مغربي، الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، المؤسسة الوطنية للكتاب، ديوان المطبوعات الجامعية، 1988، الجزائر.

20) عبد الله محمد عبد الرحمان، النظرية في علم الاجتماع، النظرية السوسيولوجية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، 2006.

21) عبد الله محمد عبد الرحمان، النظرية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.

22) عبد الله محمد عبد الرحمان، علم الاجتماع–النشأة والتطور– دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

23) عبد الهادي محمد والي، تاريخ التفكير الاجتماعي، جامعة طنطا، 2005–2006.

24) عبد الهادي محمد والي، تاريخ التفكير الاجتماعي، منتدى سور الازيكية، 2005-2006.

25) عصام عبد الشافي، الثورة والبناء الحضاري عند ابن خلدون، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 28 أغسطس، 2016.

26) غني ناصر حسين القريشي: المداخل النظرية لعلم الاجتماع، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

27) فادية عمر الحولاني، مبادئ علم الاجتماع، المكتبة المصرية..

28) فهمي سليم الغروي، عبد العزيز علي خزاعلة، معن خليل عمر، فايق عودة البنوي، جنان كامل الظاهر، المدخل إلى علم الاجتماع، ط1، دار الشروق، عمان، الأردن، 2006.

29) فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، علم الاجتماع من النظريات الكبرى الى الشؤون اليومية، أعلام وتوريخ وتيارات، ترجمة الدكتور إياس حسن، ط1، دار الفرق، سورية، دمشق، 2010.

a) مجد الدين عمر خيري خمش، علم الاجتماع، الموضوع والمنهج، ط3، دار مجلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

30) محمد الجوهري، احمد زيدان، محمود بدران، عدلي السمري، فاتن أحمد علي، مصطفى عبد الجواد، تاريخ الفكر الاجتماعي، (الرواد) ، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2011.

31) محمد الجوهري، المدخل إلى علم الاجتماع، ط1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2006.

32) محمد الجوهري، المدخل إلى علم الاجتماع، ط5، دار المعرفة الجامعية.

33) محمد عبد الكريم الحوراني، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

34) محمود فهمي الكردي، الاستقرار والتغير في فكر ابن خلدون، ورقة بحثية مقدّمة لندوة الإسهامات المعرفية والمنهجية لابن خلدون في إطار الفكر الاجتماعي، مركز الدّراسات المعرفية، جامعة عين شمس، 5-6 أغسطس.

35) مزروع الطاهر، مدخل إلى علم الاجتماع، جامعة فرحات عباس، سطيف1.

36) مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2013.

37) نبيل حميد شة، البنائية الوظيفية ودراسة الواقع والمكانة.

38) هادي صالح العيساوي، آفاق علم الاجتماع، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

39) Auguste conte, A general View Of positivism,trans by j.h bridges, new York, Robert Speller and sons publishers, inc, 1975.

40) Zeitlin,Iving,M. idelogy and the Development of Sociological theory, A Prentic, Hall inc, 1968.